المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية
تخصص دراسات دبلوماسية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية بعنوان:

دور الدبلوماسية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

إعداد الطالب:
قدور ابراهيم

إشراف:
أ. شابي عبير

لجنة المناقشة

أ.د. ناجي عمارة.....رئيسا

أ. شابي عبير.....مقررا

أ. برحو سهيلة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2014 – 2015

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله

أتوجه بالشكر الجزيل للمشرفة "الأستاذة شابي عبير"

لإشرافها على إنجاز هذا العمل

الشكر الجزيل لكل من ساعدني في إعداد المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلى أمي وروح أبي الطاهرة "رحمه الله"

إلى جدي وجدتي وكل الأقارب

إلى أصدقائي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بدور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، الذي يعد من أهداف الحكومة الجزائرية للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أكثر إنتاجية وتنافسية في ظل عولمة الاقتصاد.

وتتناول هذه الدراسة واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الذي يعاني الكثير من النقائص التي تعيق استقطاب المستثمرين الأجانب بالرغم من المقومات التي تملكها الجزائر(بشرية، طبيعية، طاقوية).

تعمل الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية للترويج لمناخها الاستثماري مستخدمة كل الآليات المتاحة كتنظيم مجالس ومنتديات الأعمال، والأيام الإعلامية بالداخل والخارج، المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية وتنظيمها على المستوى الداخلي وكذا تشجيع تبادل الوفود والبعثات الاقتصادية، وبما في ذلك إشراك الجهاز التنفيذي لتفعيلها.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن فعالية نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مرهون بواقع المناخ الاستثماري في الجزائر الذي يعد من أكبر معوقات الدبلوماسية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Résumé :

Cette étude vise à faire un tour d'horizon de la question du rôle de la diplomatie économique algérienne dans l'attraction des investissements directs étrangers en dehors des hydrocarbures, qui se veut l'un des objectifs du gouvernement algérien pour sortir de l'économie rentière et booster sa productivité dans un contexte de l'économie mondialisée.

Cette étude porte sur la réalité du climat de l'investissement direct étranger en Algérie, qui souffre de beaucoup de lacunes qui entravent l'attraction les investisseurs étrangers, malgré les spécificités humaine, naturelle et énergétique propre à l'Algérie.

L'Algérie s'active dans le cadre de sa diplomatie économique pour promouvoir son climat d'investissement en utilisant tous les mécanismes tel que l'organisation de conseils et des forums d'affaires, des journées d'informations à l'intérieur et à l'extérieur du pays, participe au salons et expositions internationales et encourage l'échange des délégations économiques, y compris, la participation de figures gouvernementales venant d'autres ministères dans cet effort d'attraction des investissements.

Cette étude a conclu que l'efficacité de la diplomatie économique algérienne dépend du climat d'investissement qui représente l'un des plus grands obstacles dans l'activité économique de la diplomatie algérienne sur le plan de l'attraction des investissements étrangers directs.

Les mots clés : la diplomatie économique, la diplomatie économique algérienne, l'investissement direct étranger.

Abstract :

This study aims to make an overview of the issue of the role of Algerian economic diplomacy in attracting foreign direct investment outside the oil, which is one of the Algerian government aims to bring itself out of the rent economy and boost its productivity in the context of the globalized world.

This study focuses on the reality of foreign direct investment climate in Algeria, which suffers of many shortcomings that hinder the attraction of foreign investors, despite the human characteristics, and own natural energy to Algeria.

The economic diplomacy of Algeria is active promote its investment climate by using all mechanisms such as the organization of business forums, information days, participating to international expositions and encourages the exchange of economic delegations, including government figures of participation from other ministries in the effort to attract foreign investments.

This study concluded that the effectiveness of the Algerian economic diplomacy depends on the investment climate which is one of the biggest obstacles in the economic activity of the Algerian diplomacy in terms of attracting foreign direct investment.

Keywords: economic diplomacy, Algerian economic diplomacy, foreign direct investment.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا 2007- 2012	84
02	يوضح مخزون وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002- 2013	85
03	يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة على أهم القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات خلال فترة 2002-2014	87
04	يوضح عدد المشاريع ومبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2002-2014	89
05	يوضح الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وتبادل الاستثمارات للجزائر	106
06	يوضح الاتفاقيات الثنائية للجزائر لتجنب الازدواج الضريبي	108

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يبيّن الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية	32
02	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين	52
03	يوضح محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	66

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
ملخص الدراسة	/
فهرس الأشكال والجداول	/
فهرس المحتويات	/
مقدمة	**11**
الفصل الأول: الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: مدخل مفاهيمي	**24**
المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية: النشأة، المفهوم والمستويات	**25**
المطلب الأول: نشأة الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها	**25**
المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم المشابهة	**28**
المطلب الثالث: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية	**33**
المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة	**37**
المطلب الأول: أثر العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية	**37**
المطلب الثاني: التحديات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية	**39**
المطلب الثالث: أولوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمل الدبلوماسي	**42**
المبحث الثالث: مدخل في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**45**
المطلب الأول: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في ظل المراحل الّتي مرّ بها الاقتصاد الجزائري	**45**
المطلب الثاني: تنظيم المسائل الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية	**49**
المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:	**53**
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**57**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**59**

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	**59**
المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**62**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**67**
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**70**
المطلب الأول: التطور التاريخي للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**70**
المطلب الثاني: المقومات الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**74**
المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر	**78**
المبحث الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأهميته خارج المحروقات	**81**
المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**81**
المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات	**83**
الفصل الثالث: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**93**
المبحث الأول: آليات ووظائف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**95**
المطلب الأول: آليات الدبلوماسية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**95**
المطلب الثاني: دور وظائف الجهاز الدبلوماسي الجزائري تجاه المستثمرين الأجانب	**99**
المطلب االثالث: دور الجهاز التنفيذي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**101**
المبحث الثاني: نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**105**

المطلب الأول: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	**105**
المطلب الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة المتعددة الأطراف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**109**
المطلب الثالث: أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**133**
المبحث الثالث: معوقات وتقييم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	**116**
المطلب الأول: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**116**
المطلب الثاني: تقييم نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	**119**
خاتمة	**123**
الملاحق	**128**
قائمة المراجع	**142**

مقدمة

تعتبر النشاطات الاقتصادية من بين المهام الرئيسية للدبلوماسية منذ الحضارات القديمة على غرار تمثيل الملك في المراسيم و استعلام حول أحول الممالك والإمبراطوريات التي يتواجد بها المبعوث، من خلال دعم وحماية التجار خارج حدودها وضمان ممرات العبور، ولقد تطورت هذه النشاطات في فترة القوميات الأوروبية أين برز دور التجارة في علاقاتها الخارجية خاصة بعد اكتشاف العالم الجديد في إطار البحث عن الموارد الطبيعية، وهي المرحلة التي لقبت بالتجارية، كما تطور هذا الدور بعد تشكل الدولة الوستفالية (1689) التي اعتمدت على الدبلوماسية التجارية في إدارة الشؤون الاقتصادية خاصة في إبرام اتفاقيات بين القوى الأوروبية في تقسيم مناطق النفوذ التجاري في ظل الحركة الاستعمارية، ولقد ازداد الاهتمام بهذه الدبلوماسية خاصة بعد أن أخذ المتغير الاقتصادي الدور الريادي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وظهور العولمة التي أدت إلى زيادة علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول، ونتج عن ذلك تحرير المبادلات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال في ظل الأفكار النيولبرالية، واستجابة لهذه التغيرات ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية التي أخذت محورا هاما في السياسة الخارجية للدول أمام صعود فواعل جديدة كالشركات والمنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي ورجال المال والأعمال، التي تختص بجميع مجالات النشاط الاقتصادي من استيراد وتصدير وترويج وجذب للاستثمارات من خلال العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

وباعتبار أن العلاقات الاقتصادية الدولية ترتبط بالأسواق الخارجية التي تقوم من منطلقها الدول في البحث عن مصالح اقتصادية وتجارية، وفي الوقت نفسه تساهم في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية الوطنية، فهي تحتاج إلى استخدام أداة الدبلوماسية الاقتصادية، لذا نجد أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هو الذي حدد طبيعة نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في فترة السوق الموجه (النظام الاشتراكي) الذي يعتمد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات في إطار نشاط يسعى إلى تحقيق السيادة الاقتصادية واسترجاع سلطتها على القطاع الحيوي واستغلال عائداته في تطوير القطاعات الأخرى وجعلها قطاعات منتجة، من خلال المفاوضات التي باشرتها مع السلطات الفرنسية لاستعادتها، والسعي نحو فتح سوقها للاستثمارات الأجنبية لحصول على إمدادات خارجية وتمويل خزينة الدولة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، وكذا الانضمام إلى المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي للدفاع عن المصالح الاقتصادية الجزائرية، ولقد ازدادت أهمية الدبلوماسية الاقتصادية خاصة بعد تغيير الجزائر سياستها بالاتجاه نحو اقتصاد السوق الذي عملت من خلاله على تحرير تجارتها الخارجية واستقطاب

الاستثمارات الأجنبية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول، ما دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتفكير في فترة ما بعد المحروقات متجهة في إطار عقيدة اقتصادية منفتحة تقوم على الإعداد لبيئة وطنية تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات أخرى خارج المحروقات، مسطرة أهداف بناء اقتصاد منتج وتحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من الاقتصاد الريعي الذي يتأثر بمتغيرات سوق المحروقات العالمي أين تتأثر مشاريع التنمية الوطنية مباشرة في كل تراجع لأسعار النفط في السوق النفطية العالمية.

انطلاقا من التحولات والضغوطات النيولبرالية[1] على الاقتصاديات الوطنية للدول، وطبيعة الاقتصاد الجزائري برزت ضرورة تفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على كافة المستويات الثنائية منها والمتعددة الأطراف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، ولقد استعانت بمجموعة من آليات برزت في وظائف الجهاز الدبلوماسي والتنفيذي للترويج للمناخ الاستثماري الجزائري ومقوماتها في القطاعات الأخرى بهدف تطوير الاقتصاد الوطني، إلا أن هذه الدبلوماسية قد صادفت مجموعة من المعوقات أمام طبيعة العقيدة الاقتصادية الجزائرية التي لا تزال متأثرة بأطروحات التبعية وتخوفها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وطبيعة المناخ الاستثماري الجزائري الذي يعاني من بعض النقائص التي تشكل عراقيل أمام قدوم المستثمرين الأجانب .

- **إشكالية الدراسة:**

يعد الاستثمار الأجنبي الذي يتمثل في توافد رؤوس الأموال من دول أجنبية بحثا عن فرص استثمارية مجدية في بلد معين، أحد أهم الأنشطة التجارية التي توفر الرأسمال والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا، زيادة حجم الصادرات، التقليل من الواردات، تطوير الاستثمار الداخلي، الانفتاح على الأسواق الخارجية للدول، ما جعل الأخيرة تتجه إلى فتح أبوابها أمام هذه الاستثمارات بالاعتماد على أداة

[1] الليبرالية الجديدة: الليبرالية هي اتفاق جماعي بين الدول الصناعية المتطورة حول الرغبة في الحفاظ على التجارة المفتوحة، تسعى إلى خفض حماية الإنتاج الوطني، تدافع اللبرالية على مجموعة من المفاهيم أهمها الحرية، الديمقراطية، تحرير الأسواق، الملكية الفردية..، وهو الذي يعطي دورا للأسواق أمام تراجع دور الدولة التي استطاعت الأفكار الاشتراكية استعادة دورها من خلال المناداة بالملكية الجماعية وتدخل الدولة في الاقتصاد ، إلا أن عودة الاعتماد المتبادل التي عرفها الاقتصاد الدولي منذ الثمانينيات وتحرير الأسواق والمبادلات التجارية العالمية وتشجيع حركة الأموال والأشخاص عبر الحدود الوطنية التي أصبحت تعرف بالليبرالية الجديدة.

الدبلوماسية الاقتصادية التي تعمل على الترويج لصورة البلد لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي نظرا لما يمكن أن تحققه رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني.

تعد وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية من بين الهيئات التي خولت إليها مهمة جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أول قناة رسمية للاتصال بالعالم الخارجي، عن طريق ممثلياتها المتواجدة في الدول التي تتعامل معها، كما يمثل الدبلوماسي الوكيل الإشهاري الذي يسوّق صورة بلده في الدولة المعتمد لديها، حيث تلعب الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دور مهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية بترقية دورها وتفعيل آلياتها في استقطاب و جذب الاستثمار الأجنبي و تشجيعه، وتهيئة المناخ الملائم لما له من عائدات تنموية للاقتصاد الوطني.

لقد عرف دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ 2002 توجهات جديدة في إطار متغيرات البيئتين الداخلية (السياسة الاقتصادية الوطنية) والبيئة الخارجية (سياسات الانفتاح وتحرير الأسواق) في إطار اهتمامها بموضوع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات بإنشائها مديرية عامة تتكفل بالمسائل الاقتصادية الجزائرية على المستوى الخارجي للترويج للبيئة الاقتصادية الوطنية قصد جذب المستثمر الأجنبي، كما دعمت بمديرية عامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين عام 2008 تتكفل بالمسائل الاقتصادية والتجارية والمالية وترقية ودعم المبادلات الاقتصاد للترويج للمقومات الاقتصادية الوطنية خارج قطاع المحروقات، وكما تم تعزيز مهام هذه المديرية بالمستشارين الاقتصاديين الملحقين بالسفارات والقنصليات الجزائرية في الخارج، ومن خلال حركية ونشاط الجهاز التنفيذي الجزائري في السنوات الأخيرة بمشاركة الوزراء في العديد من التفاعلات الاقتصادية الدولية قصد الترويج للمناخ الاستثماري في الجزائر.

<u>طرح الإشكالية وأسئلة الدراسة:</u>

فيما يتمثل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات؟

ومن هنا سيتم الاستفسار عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1- فيما تتمثل التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؟

2- ما هو واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

3- هل حقق نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات؟

- **فرضيات الدراسة:** تبرز في الآتي:

1-جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات من أولويات التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

2- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متأثر بالبيئتين الداخلية (الإفراط في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات والاعتماد على قاعدة 49/51 في جذب المستثمر الأجنبي) والبيئة الخارجية(فرض تحرير الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة)

3- فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات مرهون بواقع مناخ الاستثمار في الجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

إن دراسة "دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات" لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتيجة أسباب ذاتية متعلقة بالباحث وأخرى موضوعية تتعلق بموضوع الدراسة، وهي موضحة في الآتي:

أ- **<u>الأسباب الذاتية:</u>** لعل السبب الرئيسي للاهتمام بدراسة هذا الموضوع هو في الأصل مرتبط بمجال التخصص المتعلق بالدبلوماسية الجزائرية، وكذا الميل إلى فهم واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر التي تعتبر اليوم واقعا وطنيا ودوليا بصعود متغير الاقتصاد في علاقات الدول وفرض الاتجاه

إلى دبلوماسية الأعمال، ما جعل الدول تتسابق من أجل جذب أكبر حجم ممكن منها، ما خلق لنا الفضول لمعرفة دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة منها كون الاقتصاد الوطني في تبعية للخارج أو بالاعتماد المفرط على استثمارات قطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

ب- <u>الأسباب الموضوعية:</u>

- يتمثل السبب الرئيسي لاختيار الموضوع في تحديد دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، والتي عملت الجزائر على تفعيلها من أجل تطوير القاعدة الاقتصادية الوطنية بهدف تحقيق تنوع اقتصادي بالاستثمار في القطاعات الأخرى وذلك بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.
- إبراز الآليات المختلفة المتبعة من طرف الجزائر في تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية خاصة بعد سنة 2008، بعد إنشاء مديرية عامة خاصة بالعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين.
- كذلك يرتبط موضوع دراستنا بتأثير واجتماع عدة ظروف وأحداث ميّزت الآونة الأخيرة وهي تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ سياسة التقشف وإيقاف تمويل الكثير من المشاريع التنموية ما يعني عدم استجابة قطاع المحروقات لمشروع التنمية الاقتصادية الوطنية وضرورة تطوير مداخيل جديدة في الاستثمار في قطاعات أخرى، خاصة التبعية التي يعيشها الاقتصاد الوطني للخارج، وتأخر النمو في القطاعات الأخرى غير قطاع المحروقات بسبب نقص الخبرة والتقنية... وبالتالي ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا ما يضمن تطوير الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية.

- **أهداف الدراسة:**

لم يعد دور الدبلوماسية الجزائرية يقوم على تمثيل البلد في المحافل الدولية، أو الاهتمام بالمسائل الأمنية فقط، بل تجاوزت ذلك للاهتمام بالشؤون الاقتصادية على المستوى الخارجي لترقية الاقتصاد الوطني، ومن هنا برز فرع الدبلوماسية الاقتصادية، لذا تكمن أهمية دراسة موضوعنا"دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات" في البحث في تحليل

وشرح وظيفة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة لتنفيذ السياسة الخارجية ومنه دعم الاقتصاد الوطني وربطه بالاقتصاد العالمي، وعلاوة عن ذلك تبيان دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني بالتنويع في موارده ومصادر تمويله عن طريق استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، بمعنى تحليل تجربة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب هذه الاستثمارات وفي الوقت نفسه تقييم نشاطها .

كما تهدف الدراسة إلى فهم واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات بصفة خاصة.

ولعل بالغ الأهمية لهذه الدراسة كذلك هو ما قد توفره من رصيد معلوماتي حول طبيعة الموضوع لتستفيد منه الجهات المعنية، بالإضافة إلى تبيان أهمية الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لتخفيف التبعية الاقتصادية للخارج، وكذا دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في المساهمة في تحقيق هذا الهدف.

- **حدود الدراسة:**

أ- **<u>الإطار الزمني</u>:** يرتبط معالجة موضوع دراستنا "دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات" في إطار البحث في بروز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتوجهها إلى الترويج لمناخ الاستثمار الجزائري والمقومات الوطنية خارج استثمارات قطاع المحروقات، وذلك بعد تأثر الاقتصاد الوطني بالصدمة النفطية لعام 1986، ما ساهم في إعادة النظر في مناخ الاستثمارات الاقتصادية بفتح السوق الوطنية على المستثمرين الأجانب في القطاعات الأخرى، حيث برز تفعيل وتطوير نشاط الدبلوماسية الجزائرية وتوجيه آلياتها للترويج لهذه الأهداف انطلاقا من تأسيسها للمديرية العامة متعددة الأطراف عام 2002، وكما تم تعزيز هذا النشاط بإنشاء مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين التي تضم مديرية دعم وترقية الاقتصاد الوطني من خلال العمل على استمالة المستثمرين الأجانب للاستثمار خارج قطاع المحروقات سنة 2008، وفي نفس السنة تم إلحاق مستشارين اقتصاديين بالسفارات والقنصليات الجزائرية بالخارج، وكما عرفت السنوات الأخيرة حركية كبيرة للجهاز التنفيذي من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها الوزراء الجزائريين إلى الخارج للمشاركة في التظاهرات الاقتصادية العالمية والإقليمية للترويج للمناخ الاستثماري الجزائري بهدف

تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وكذا تتبع نشاط هذه الأخيرة في إطار حركة الممثلين الدبلوماسيين الاقتصاديين الجزائريين في مختلف الفعاليات الاقتصادية حتى يومنا هذا.

ب- <u>الإطار المكاني:</u> باعتبار أن اتصال الدول بعالمها الخارجي في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية تكون في إطار ثنائي وفي إطار مستوى متعدد الأطراف، وكذلك طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قد تكون مرتبطة بالدول أو بشركات الأعمال ذات البعد العالمي وطبيعة الارتباطات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة، فان الإطار المكاني للدراسة يتطلب التحكم بالمجال العالمي ككل من خلال تحليل نشاطات الدبلوماسية الجزائرية في إطار العلاقات الجزائرية بالدول التي تتعامل معها اقتصاديا وتجاريا وفي إطار الشراكة على مستوى متعدد الأطراف.

- **الإطار النظري للدراسة**

اقتراب الدور: يهتم اقتراب الدور كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، في إطار من الدوافع الصراعية والتعاونية بين الدول. ولقد فسرتها العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية انطلاقا من تحليلها لدور الإنسان في المجتمع، لهذا نجد " بروس بيدل **Bruce biddle** يعرف اقتراب الدور بقوله أنه:

> **"العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها.**[1]

اقتضى التطبيق العملي لاقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية الجزائرية من خلال طرح مجموعة من الأدوار التي تلعبها الجزائر في إطار الشراكة المتعددة الأطراف، وفي علاقاتها الثنائية من

[1] Bruce Biddle and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research**, willy and soons, New York, 1966, p 09.

خلال تفعيل أداة الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، اعتمادا على الظروف والإمكانيات التي تملكها.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

يفرض موضوع دراستنا الذي يبحث في دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات الاعتماد على منهجين:

أ- **المنهج الوصفي:**

ونستعين بهذا المنهج حيث يفيدنا في وصف نشاط الدبلوماسية الجزائرية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات. وهو المنهج الذي يتطلب وصف المعطيات المرتبطة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بطريقة كمية ونوعية، وكذا سيساعدنا هذا المنهج على وصف العلاقة بين نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومناخ الاستثمار في الجزائر.

ب-المنهج التحليلي:

من خلال تحليل الوثائق ودراسة التقارير والأطروحات العلمية، ودراسة الخطابات والإعلانات، لتقديم رؤية موضوعية بعيدا عن الذاتية في تحليل دور الدبلوماسية لاقتصادية الجزائرية في مدى تفعيل لآلياتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خار قطاع المحروقات من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي.

- **الإطار المفاهيمي للدراسة**

سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة (الدبلوماسية، الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، العولمة من منظور اقتصادي) أثناء معالجتنا للموضوع بالتفصيل خلال الفصول.

- **أدبيات الدراسة**

إن أي دراسة علمية أو بحث أكاديمي يتطلب الاطلاع على الدراسات السابقة التي حاولت دراسة نفس الموضوع أو تناولت جانبا منه، ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، نجد مقال بعنوان "**الدبلوماسية والتنوع الاقتصادي**" لوزير الشؤون الخارجية السابق مراد مدلسي، الذي نشر بمجلة المدرسة العليا الحربية، الجزائر، العدد الثالث، 2011، تطرق من خلال هذا المقال إلى دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال دعم المنتوج الجزائري لإيجاد له أسواق خارجية، دعم المؤسسات الوطنية الراغبة في الاستثمار خارج الحدود الوطنية، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، وتعتبر هذه الأهداف من التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية ومن مبتغى الجهاز الدبلوماسي الجزائري.

وتجد الإشارة إلا أن موضوع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية يفتقر إلى دراسات تبين نشاط هذه الأداة، في حين توجد عدة دراسات تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي في الجزائر كالدراسة التي قام بها الطالب سعيدي يحي بعنوان: "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007 ، ولقد سعى الباحث من خلال دراسته إلى تحليل المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتقييمه، ولقد وصل الباحث إلى إبراز أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الوطنية، خاصة ما توفره من موارد مالية مكملة للادخار الوطني و الموارد القابلة للاستثمارات في كل القطاعات، ومساهمتها في نقل التكنولوجيا والمهارات وأساليب الإدارة الحديثة، وتساعد على الانفتاح على السوق العالمية.

- **صعوبات الدراسة**

تكمن صعوبات الدراسة في نقص المادة العلمية في ما يخص الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ونشاطاتها، وكذا صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات حول النشاطات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجهات المختصة، وكذا ضيق الوقت للقيام بدراسة معمقة للموضوع.

- **تقسيم الدراسة:**

لقد تم تحليل موضوع دراستنا انطلاقا من مقدمة كمدخل لشرح الموضوع وحدوده، كما تم تقسيمه إلى ثلاث فصول رئيسية هي:

الفصل الأول: جاء هذا الفصل كمدخل لفهم الدبلوماسية الاقتصادية بصفة عامة والدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة، وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها، وكذا قدمنا مفهوم للدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية التجارية، ومستويات الدبلومات الدبلوماسية الاقتصادية، وتناولنا في المبحث الثاني الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة من خلال دراسة أثر هذه الأخيرة عليها وكذا تحديات الدبلوماسية الاقتصادية في ضلها، وكما تطرقنا إلى أولوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمل الدبلوماسي، أما المبحث الثالث تناولنا فيه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال التعرض إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية في ظل المراحل الّتي مرّ بها الاقتصاد الجزائري، تنظيم المسائل الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية وكذا التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

الفصل الثاني: حاولنا في هذا الفصل إلى تقديم نظرة عامة حول واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم المفاهيم المرتبطة به وأشكاله و محدداته، وكما حولنا الإحاطة بأهم النظريات المفسرة لحركته، وفيما يخص المبحث الثاني تناولنا فيه مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمقومات الجزائرية لجذبه وكذا الهيئات الوطنية المكلفة بتطويره، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه تدفق وحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و وأهميته خارج قطاع المحروقات وتوزيعه على هذه القطاعات.

الفصل الثالث: جاء هذا الفصل كإطار تطبيقي لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول آليات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ودور وظائف الجهاز الدبلوماسي الجزائري تجاه المستثمرين الأجانب وكذا دور الجهاز التنفيذي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع

المحروقات، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية والشركة المتعددة الأطراف لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على جذب هذه الاستثمارات، وفيما يخص المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى معوقات نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات وتقييم نشاطها، وفي الأخير نخلص إلى خاتمة يتم فيها اختبار الفرضيات.

الفصل الأول

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: مدخل مفاهيمي

تكتسي الدراسة في هذا الفصل رصد التطور التاريخي للدبلوماسية الاقتصادية ومفاهيمها ومستويات نشاطها بعد ظهور فواعل جديدة على المستوى الدولي التي أصبحت تأثر على العلاقات الاقتصادية مابين الدول، وكذا تأثير العولمة على نشاطها ما أستدعى إعادة النظر في مهامها. وسنتطرق إلى هذه النقاط لتكون كمدخل لفهم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وسبل تفعيلها لأجل دعم اقتصادها الوطني الذي أصبح جزء لا يتجزأ من الأسواق العالمية، ومعرفة التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية بعد تغيير السياسة الاقتصادية الوطنية بالتوجه نحو اقتصاد السوق. وسنتناول هذه النقاط في المباحث التالية:

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية: النشأة، المفهوم والمستويات

المبحث الثاني: تأثير العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث: مدخل للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الأول: الدبلوماسية الاقتصادية: النشأة، المفهوم، المستويات

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية تغيرات كثيرة منذ أن كانت كممارسة في الحضارات القديمة، حيث سعت أن تكيف نفسها مع التحولات التي عرفتها الشعوب والدول، وخاصة بعد أن أخذ المتغير الاقتصادي الدور الريادي في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: نشأة الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها.

يمكن القول أنّ مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية حديث النشأة نسبيا، غير أنّه كظاهرة وكممارسة هو أقدم بكثير عن المصطلح، بحيث كانت تعرف سابقا بالدبلوماسية التجارية، وهنا نجد العديد من الباحثين يعودون بظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية إلى التبادلات التجارية في الحضارات القديمة بين مختلف الشعوب والقبائل، ومنهم أيضا من يرجعها إلى الاكتشافات التجارية التّي بدأت مع الحركات الاستعمارية التوسعية، بحيث كانت الدول ترسل مندوبين للشؤون التجارية، كما كانت تدافع عن التجار العاملين خارج أراضيها، و تساند شركاتها، إلى جانب توفير الأمن على مستوى المعابر التّي تمر منها السلع الوافدة إليها. وهناك من يرجعها إلى تأميم الصناعات في كثير من البلدان في الخمسينات والسبعينات من القرن الماضي ما أدى بالدبلوماسيين إلى المشاركة بشكل تدريجي في المسائل التجارية وذلك بهدف المساعدة على بيع المنتجات الصناعية المؤممة[1].

كانت التجارة على مر التاريخ من الدوافع الأولى لإبرام الاتفاقيات ما بين الدول، والسبب في انتشار الحروب والغزوات. فمنذ العصور القديمة مثّلت التجارة روح التبادل بين مختلف المدن والحضارات بإقامة العلاقات فيما بينها بهدف ضمان المسالك التجارية لتنقّل التجّار والسلع والمعادن الثمينة وللوصول إلى مصادر الأموال والثروة. فعلى الرغم من المبعوثين الّذين تمّ تبادلهم بين الممالك والإمبراطوريات منذ العصور الغابرة في العديد من مناطق العالم، إلاّ أنّ أوّل شكل للبعثات الدائمة والّتي تحوّلت إلى قنصلية، ظهرت في القرن السادس عشر في حوض المتوسط، أين كانت الإمارات الايطالية ممثلة في الإمبراطورية العثمانية من طرف التجّار الّذين يبحثون عن الأسواق، ويتفاوضون مع السلطات المحلية.[2]

[1] عبد الحميد مشري، **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009- 2010، ص ص 28، 29.

[2] Kishan RANA et Bipul CHATTEJEE, **Economic diplomacy : India's experience**, CUTS International, Jaipur, India, 2011, p p 05, 06.

ومع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا زادت الحاجة إلى التجّارة الخارجية لأنّها مصدر الثروة فحسب الأفكار السائدة آنذاك أنّ "التجّارة مصدر المال، وهذا الأخير عصب الحرب"، وهو ما أكده جوزيف شلد (**Josiaf Child**) في كتابه (A Treatise Concerning the East India Trade) عام 1681 حيث يقول: "التّجارة الخارجية مصدر الثروة، والثروة مصدر القوة، و القوة تحمي تجارتنا وديننا". فالتجارة سبب الغزو والاحتلال لإيجاد أسواق خارجية دائمة، الّتي كانت محور التنافس بين الدّول القوية، وفي القرن السابع العشر ظهرت أفكار تنادي بحرية تنقّل السلع والخدمات وفتح حرية المنافسة، ومن بينها أفكار "أدم سميث" و "دافيد ريكاردو"، وفي خضم هذه الأفكار الّتي تدعو إلى حرية التجارة، كانت الدبلوماسية كوسيلة لحل النزاعات، وهنا بدأت القضايا الاقتصادية تأخذ استقلاليتها عن المسائل السياسة، ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية تنشط للتفاوض على الأسعار، وإبرام اتفاقيات التّجارة، والحصول على التسهيلات في الموانئ وضمانات على حماية التجار في الخارج.

ومع نهاية القرن (18) وبداية القرن (19) ظهر عصر الاستثمارات والتفاعل مابين البنوك، الشركات والحكومات، فلم يعد العمل الدبلوماسي محصورا في التفاوض على الظروف العامة للأعمال، بل أستخدم كوسيلة للضغط من أجل إبرام العقود والمعاهدات ما بين الدول، و أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية غير مقتصرة على التجارة بل وسيلة لتطوير الأعمال.[1]

وفي عهد الرئيس الأمريكي "وليم هوارد تافت" (1909-1913) انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية وسمّيت آنذاك بالدبلوماسية الدولار لتوسيع تجارتها، من خلال دعم مشاريعها في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وخاصة في الصين من أجل الحصول على امتيازات خاصة لمد السكك الحديدية، وتبعتها بعد ذلك كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا.[2]

وشهدت مرحلة مابين الحربين العالمية الأولى والثانية ثلاث قضايا هامة بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية، حيث سعت إلى إعادة التوازن الاقتصادي مابين الدول بسب المديونية المفروضة على الدول

[1] Guy CARRON DE LA CARRIERE**, la diplomatie économique, le diplomate et le marché**, édition Economica, Paris, 1998, p p 30, 33.

[2] طارق قصي ، **دبلوماسية الدولار**، من الموقع الالكتروني: http://www.maqalaty.com/60531.html، تاريخ التصفح 07-03-19-2015، على الساعة 13:00.

الّتي خسرت الحرب العالمية الأولى، وكذا عملت على إقامة تعاون دولي في ظل الأزمة الاقتصادية عام 1929، وكذا ظهور البترول الّذي أصبح مادة جيواستراتجية في دبلوماسية الدول الكبرى الاقتصادية[1].

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وما خلّفته من خسائر ودمار في حق البشرية اقتنعت البشرية بضرورة التكتّل في شكل منظمات دولية والّتي يقع على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين، ومنذ 1950 كانت المفاوضات الاقتصادية حادة على كل المستويات مثل المفاوضات السياسية، ومنه برزت ظاهرتين جعلتا من الدبلوماسية الاقتصادية دبلوماسية أكثر نشاطا في عصرنا الحالي، الأولى تراجع التوترات السياسية العالمية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وما صحبته في نفس الوقت من زيادة اللاتوزان الاقتصادي، المالي، التجاري، و البيئي في ظل العولمة والاعتماد المتبادل ما بين الدول، والثانية تتمثل في صعود دول ناشئة كالصين، الهند، و البرازيل إلى جانب القوى الاقتصادية التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وأوروبا، حيث أظهرت عدم التوازن المتراكم ما بين الاقتصاديات في ظل العشر أو العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي، ما خلق حالة لا أمن اقتصادي. العالم يعيش أزمات اقتصادية ولا أحد يعلم بنهايتها، أو بميلاد أمن اقتصادي جديد من خلال تعاون دولي وتفعيل المؤسسات العالمية[2].

أدّى بروز الحركيات الكونية للعولمة إلى المساهمة في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، والّذي كان متصوّرا انطلاقا من هيمنة الدولة وأولويتها، فالمجال السياسي كان يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية. والمُلاحظ أنّ كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، وكذا التداخل المتزايد لشبكات الاتصال والنقل والعلاقات عبر القومية، خلق بيئة دولية جديدة معقدة ومتنوعة. بعد نهاية الحرب الباردة احتل المتغير الاقتصادي دور الرّيادة في العلاقات الدولية، ساهم إلى حد كبير في تطوير الخدمات التجارية والمالية، عن طريق تطلّع الدول وسعيها لكون لها النصيب الأوفر في عالم المال والأعمال.

وظهرت تحديات جديدة متعلقة أساسا بالجانب الاقتصادي، حيث أصبحت الصفقات الكبرى للاستثمار والتجارة الخارجية بنفس المستوى من الاهتمام الّذي كانت تعطيه السلطة التنفيذية قبل أكثر من عقدين من الزمن للمسائل العسكرية والسياسية، وفي خضم هذه التحولات تغيّرت وظيفة الدبلوماسي في جانب كبير منها، وأصبح يتفاوض مع رأس المال وعوامل الإنتاج كي يستميلهم إلى دولته لتحفيز النّمو

[1] Guy CARRON DE LA CARRIERE, **Op.cit**, p p 33,34.
[2] Michel SAPIN, **la sécurité collective par la diplomatie économique**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul, Hiver 2010- 2011,p p 29, 30.

فيها، وباتت التجارة والمندوبين الماليون هم سفراء الدولة في الخارج. لقد أصبحت الدبلوماسية التجارية أحد الآليات المركزية لتحقيق أهداف التنمية والرخاء، وتوسعت بعد ذالك لتشمل كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وأصبحت الدبلوماسية الاقتصادية الكلمة الرنّانة في كل البلدان تقريبا، واعتبرت محورا هاما في السياسة الخارجية للدول، وفي الكثير من الحالات يقودها رؤساء الدول أنفسهم.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم المشابهة

قبل تقديم تعريف للدبلوماسية الاقتصادية، تجدر بنا الإشارة إلى تعريف الدبلوماسية، فهذه الأخيرة قدمت لها تعريفات كثيرة ومختلفة، مما صعّب من وجود تعريف جامع ومانع لها، وسنحاول تقديم بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر.

عرّف "**هارولد نيكلسون**" الدبلوماسية بأنّها توجيه العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، والأسلوب الّذي به يدير السفراء و المبعوثون هذه العلاقات، وعمل الرجل الدبلوماسي أو فنّه".

وعرّفها "**فيليب كاييه** " (**chahier**) على أنّها الوسيلة الّتي يتّبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات".[2]

من خلال هذين التعريفين نستخلص أنّ الدبلوماسية هي أداة تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية والدفاع عن مصالحها على المستوى الدولي. تكيّفت الدبلوماسية مع التطورات الّتي شهدها العالم خاصة بعد ظهور فواعل جديدة (الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات العالمية والإقليمية، المنظمات غير الحكومية، الجماعات الإرهابية...الخ) الّتي جعلت العلاقات الدولية أكثر تعقيدا، فتعددت مجالاتها ومواضيعها كالأمن والسلم، حماية البيئة، التنمية المستدامة، والتقدم الاقتصادي...الخ، الشيء الّذي مهّد لظهور دبلوماسية جديدة متخصصة في عدّة مجالات كالدبلوماسية الأمنية، الدبلوماسية الوقائية، الدبلوماسية الثقافية، الدبلوماسية الاقتصادية...الخ.

وبعد تحديد مفهوم للدبلوماسية، سنحاول ضبط مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الذي يعتريه بعض الغموض، وتختلف الرؤى بين الباحثين حول مدلوله الدقيق، فالكثير يستعمل مصطلح الدبلوماسية

[1] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص29.
[2] محمود خلف، **الدبلوماسية: النظرية والممارسة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 74.

الاقتصادية كمرادف للدبلوماسية التجارية، غير أن هناك اختلاف بينهما، فهناك من يذهب إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية هي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف سياسية، كتقديم مساعدات أو مكافآت من أجل التأثير في سلوك الدول، إلاّ أنّ هذه الاستخدامات غير دقيقة ومضلّلة.

فحسب "**باين**" (Bayne) و "**وولكوك**" (Woolcoke) تشير الدبلوماسية الاقتصادية إلى: "مجموعة النشاطات الدبلوماسية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية في ما وراء الحدود الوطنية (تصدير، استيراد، استثمار، إقراض، مساعدة، وهجرة...الخ) الّتي تباشرها الدولة و الفواعل غير الدولاتية في العالم الواقعي"[1]

ويعرّف (**Bergeijk** و **Moons**) الدبلوماسية الاقتصادية على أنّها"مجموعة النشاطات الّتي تهدف صياغة طرق و إجراءات لاتخاذ القرارات على المستوى الدولي، والمرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة للحدود في العالم الواقعي[...] ويتمثل مجال نشاطها في التجارة، الاستثمار، الأسواق العالمية، الهجرة، المساعدة، الأمن الاقتصادي، والمؤسسات الّتي تتجسد فيها البيئة الدولية، أمّا أدواتها تتمثل في العلاقات، التفاوض، التأثير[2].

ويعرّفها (Alexandre KATEB) "بأنّها وسيلة الدولة لدعم قوّتها في مواجهة الدول الأخرى، باستخدام وسائل اقتصادية، المفاوضات التجارية العالمية (الجات، المنظمة العالمية للتجارة)، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم، أو على العكس بجذب الاستثمارات الأجنبية على أرض الوطن"[3].

ويرى "**تسيم مقراني**" أنّه لتقديم تعريف للدبلوماسية الاقتصادية، يمكن الاعتماد على المعايير التالية:

- **من الناحية العملية:**

هي تحتوي النشاط العالمي، الّذي يهدف إلى تدعيم التّبادل التجاري، التعاون، والتكامل الاقتصادي بين الدول على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف العالمي أو الإقليمي.

[1] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] Claude REVEL, **Diplomatie économique multilatérale et influence**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul, Hiver 2010- 2011, p 59.

[3] Alexandre KATEB : la **diplomatie économique des nouvelles puissance**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul,Hiver 2010- 2011, p 88.

ويمكن أن تهدف إلى إبقاء أشكال أو آليات التعاون، التحكيم و التشاور فيما يتعلق باستثمارات سياسية اقتصادية، مالية، و تجارية.

الدبلوماسية الاقتصادية تعمل أيضا على تطوير النّمو العلمي، وتقليص التباعد بين الدول، خاصة بين الضفتين الشمالية والجنوبية، وتعمل أيضا على تشخيص وحل الأزمات الاقتصادية، ومشاكل الّتي تعطّل النمو، وتهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والدفاع عن المصالح الاقتصادية والتجارية للبلد، في ظل المنافسة العالمية بمختلف أشكالها.

- **من الناحية الهيكلية:**

الدبلوماسية الاقتصادية هي نشاط مسطر ومخطط، تقوده الدولة أساسا من طرف الجهاز الدبلوماسي والحكومي وهيأتها (غرف التجارة، ومنظمات رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، ويمكن أن تكون أيضا في إطار منظمات المتعددة الأطراف على سبيل المثال المنظمة العالمية للتجارة).

مجال عمل الدبلوماسية الاقتصادية متشابك، بالإضافة إلى الدولة تتدخل أيضا فواعل أخرى كالمنظمات العالمية، الشركات الكبرى، وفواعل من المجتمع المدني.

- **من الناحية العملية:**

الدبلوماسية الاقتصادية يمكن أن تأخذ أشكالا كثيرة ومختلفة، مثل مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات (ثنائية أو متعددة الأطراف)، الزيارات الرسمية أو عمل لرؤساء و وزراء الدول، ملتقيات أو منتديات المجتمعات المدنية والمتعاملين الاقتصاديين، والملتقيات المنظّمة عن طريق المنظمات العالمية.[1]

و من خلال ما تمّ عرضه سابقا نستخلص أنّ الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة للدّفاع عن المصالح الاقتصادية على المستوى الخارجي، ودعم المصالح الوطنية في كل مجالات النشاط الاقتصادي مثل التجارة الخارجية وترويج وجذب الاستثمارات عبر العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف، وتتعدد فوعلها الّتي قد تكون فواعل دولاتية وفواعل غير دولاتية.

[1] Nassim MOUKRANI, **les nouvelles diplomaties : Genèse, qualification et accompagnement**, Casbah Edition, Alger, 2009, p p 178,179.

أمّا فيما يخص الدبلوماسية التجارية، اختلف الباحثين في تقديم تعريف موّحد لها، وسنحاول تقديم بعض هذه التعاريف .

يعرّف (Oliver NARAY) الدبلوماسية التّجارية بأنّها " نشاط يقوم به فواعل عموميين بصفة دبلوماسيين لهدف تعزيز علاقات الأعمال مابين البلد المستوفد والبلد المستقبل، ويتم تحقيقها من خلال نشاطات الترويج والتسهيل".

يعرّفها (Potter) " الدبلوماسية التجارية هي تطبيق الأدوات الدبلوماسية من أجل تحقيق مكاسب تجارية من خلال الترويج للصادرات، جذب الاستثمارات، الحفاظ على المصالح الاقتصادية الخارجية وأخيرا تشجيع تحويل التكنولوجيا.[1]

ويقصد بها عمل البعثات الدبلوماسية الّتي تدعم قطاعات المال ولأعمال، والتي تسعى لتحقيق النجاح الاقتصادي للبلاد، وتحقيق الهدف العام المتمثل في التنمية الوطنية، وهي تشمل تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، فضلا عن التجارة، وجوانب هامة من عمل الدبلوماسيين لتوفير المعلومات عن فرص الاستثمار والتصدير واستضافة البعثات التجارية، وفي بعض الحالات يمكن للدبلوماسية التجارية تعزيز الروابط الاقتصادية من خلال تقديم المشورة والدعم لكل من الشركات المحلية والشركات الأجنبية حول مناخ الاستثمار.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أنّ الدبلوماسية التجارية هي الدبلوماسية الّتي تُعنى بجميع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بدعم التجارة الخارجية من استيراد وتصدير، والترويج للاستثمارات من خلال دعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج، وجذب الشركات الأجنبية للاستثمار في أرض الوطن.

وفيما تّم عرضه سابقا يتبين لنا أنّ الدبلوماسية الاقتصادية أشمل من الدبلوماسية التجارية، بمعنى أن هذه الأخيرة جزء من الأولى، فالدبلوماسية التجارية تتكفل بنشاطات اقتصادية المتعلقة بالترويج للمنتجات الوطنية، دعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أرض الوطن، والترويج لصورة البلد، أما الدبلوماسية الاقتصادية فتتكفل بكافة النشاطات الاقتصادية المتعلقة

[1] Huub Ruël and Lennart Zuidema, **the Effectveness of commercial diplomacy : A survey among Dutch embassies and consulates**, Netherlands institute of international relations, Clingendael, March 2012, P3.

[2] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص35.

بالاقتصاد الوطني من خلال المفاوضات الاقتصادية لإبرام المعاهدات، المشاركة في مناطق التبادل الحر، إقامة العلاقات مع المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، وهي أداة لتسيير السياسة الاقتصادية الخارجية، بالإضافة إلى المهام الّتي تتكفل بها الدبلوماسية التجارية المذكورة سابقا.

الشكل رقم (01) يبيّن الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية و الدبلوماسية التجارية:[1]

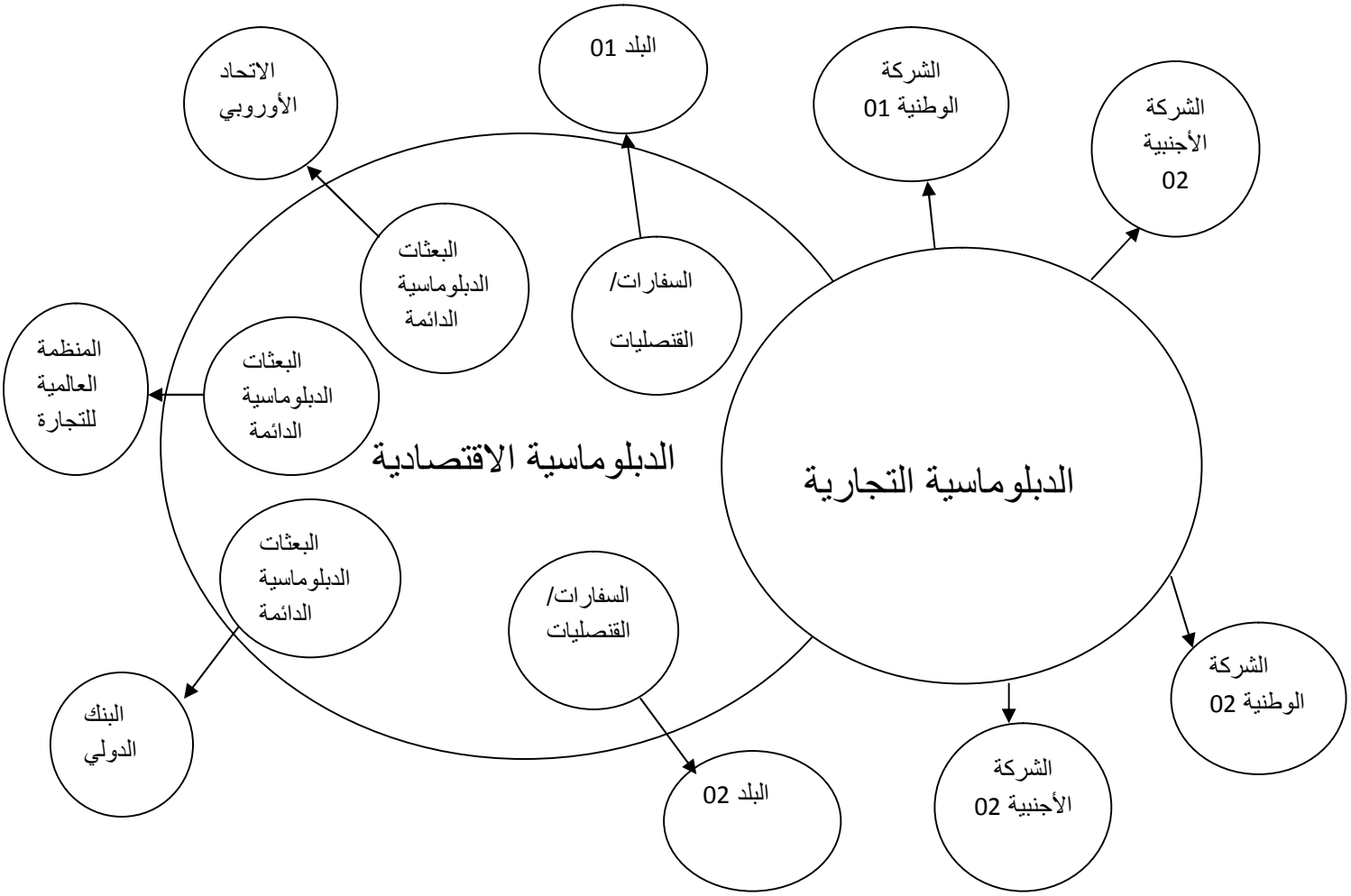

[1] Ibrahim Naeem, **Economic and Commercial Diplomacy in Micro-states: A case study of the Maldives and Mauritius**, Master in Contemporary Diplomacy , Faculty of Arts in the University of Malta, July 2008, p 11.

المطلب الثالث: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تشمل الدبلوماسية الاقتصادية مستويين، مستوى الثنائي القائم على العلاقات الاقتصادية ما بين بلدين، والمستوى متعدد الأطراف ما بين ثلاث دول فأكثر في شكل مجموعات ومنظمات دولية، ويتعدى هذا المستوى إلى مستويين وهما المستوى الإقليمي و المستوى العالمي.

1- المستوى الثنائي:

يقصد بالمستوى الثنائي تنظيم العلاقات بين دولتين على أساس مفاوضات ثنائية بينهما، وهي تغطي العلاقات بين دولتين في جميع مجالات العلاقات الدولية، ومن بين المحاور الّتي ترتكز عليها نجد الدبلوماسية الاقتصادية.[1]

يعتبر المستوى الثنائي في الدبلوماسية الشكل التقليدي والبسيط الّذي يمثل أحد الركائز الأساسية في التعامل الدولي من خلال معالجة قضايا متعددة وعمليات التبادل والتجارة والاستثمار بين الدول، ويمكن تلخيص سمات وخصائص هذا المستوى فيما يلي:

- الدبلوماسية الثنائية هي الشكل القديم والتقليدي، للعلاقات الدبلوماسية بحيث تعود إلى حوالي 2500 سنة قبل الميلاد، في ظل الحضارة الفرعونية و البابلية.
- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية بسيطة من حيث البنية ومحدودة الأطراف بين طرفين، ما يضفي عليها نوع من السهولة في تحديد جدول الأعمال ووضوح مواقف الأطراف.
- الدبلوماسية الثنائية تتّسم بالسهولة وعدم التعقيد سواء من حيث متابعة أهم النشاطات أو في تحديد و تنظيم أي مفاوضة.
- الدبلوماسية الثنائية تكون في صالح الدول الكبرى و القوية اقتصاديا خصوصا في ظل العلاقات بين دولتين واحدة قوية والأخرى ضعيفة اقتصاديا، وغالبا ما ترجح الكفة لدولة القوية من منطلق أنّها تفاوض من موقف قوة.
- الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية يمكن أن تكون تواجهية (Confrontation)، لذلك نجد أنّ الأطراف تضغط بشكل كبير للحصول على أحسن صفقة عبر أفضل المحصلات.[1]

[1] سعيد محمد أبو عباه، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص 57.

ومن خلال ما تمّ الإشارة إليه نجد أنّ الدبلوماسية الاقتصادية في مستواها الثنائي لا تزال أداة أساسية لتوطيد العلاقات مابين الدول لدعم اقتصاديتها، خصوصا بين الدول الّتي تربطها علاقات اقتصادية جد هامة ومصير مشترك، غير أنّ تأثير العولمة على العلاقات الدولية الّتي أدّت إلى بروز فواعل جديدة على الساحة الدولية وازدياد التشابك بين مصالح الدول توجهت الدول للتكتل فيما بينها للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في شكل تكتلات إقليمية أو عالمية وهو ما يطلق عليه المستوى المتعدد الأطراف.

2- المستوى المتعدد الأطراف

عرّف "روبرت كيوهان " تعدّد الأطراف عام 1990 من خلال اعتباره كممارسة وتنسيق لسياسات وطنية بين ثلاث دول أو أكثر". و في عام 1992 انتقد " جون روجي" في مقال ما ذهب إليه "كيوهان"، من خلال اعتبار التعريف الّذي قدّمه "كيوهان" تعريفا اسميا (Nominal) بحيث أشار إلى أنّ تعدّد الأطراف ليس مجرد تنسيق لسياسات وطنية بين ثلاث دول أو أكثر، نظرا لوجود أشكال أخرى تنظيمية، تأخذ نفس الشكل أيضا[2].

ومهما تعدّدت أشكال الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف إلى أنّها لا تخرج عن نطاق المستويين الإقليمي والعالمي.

أ- المستوى الإقليمي

شهد النصف الثاني من القرن العشرين ازدياد التوجه للتعاون والتكامل في الإطار الجهوي والإقليمي ما سمح بتفعيل و ازدياد أهمية المستوى الإقليمي في الدبلوماسية الاقتصادية، بالتالي ازدياد الاهتمام الدولي بالاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية الّتي غالبا ما تحظى بدعم وتحفيز سياسي، كونها تقوم بتحرير التجارة والأسواق في الفضاءات الإقليمية بين الدول، كما تهدف الاتفاقات الإقليمية إلى دعم وتعزيز التعاون المشترك لحل المشاكل الإقليمية، كما أنّ الحكومات تقوم برعاية الاتفاقيات والمفاوضات، والتنسيق بينها بغية إدارة المشاكل المشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة[3].

---

[1] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص ص 94،95.

[2] محمد لحسن علاوي، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 111.

[3] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 95.

كل المنظمات سواء الدولية أو الإقليمية تسير وفق استراتجيات اقتصادية يشرف عليها الدبلوماسيون بالشراكة مع فواعل غير دولاتية، بما أنّ الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي المتعدد الأطراف، ليست حكرا من طرف الدولة فقط[1].

ولقد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقا من أنّ الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية الّتي تملكها إلاّ أنّها في حاجة إلى التكتّل من أجل مواجهة المنافسة الحرة، خاصة مع تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات، وكذا تكتّل الدوّل فيما بينها يجعل منها سوقا عالمية سهلة للسيطرة عليها ولمراقبتها، وكما تدعم كثافة الاعتماد المتبادل. ولقد بلغت أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها حوالي 75 % من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لذا تسعى الدول إلى الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية وهو ما تدعمه كل من اتفاقية " الغات" GATT ومنظمة التجارة العالمية OMC[2].

أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي قلب أي أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أنّ أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم[3].

3- المستوى العالمي:

تمّ إنشاء العديد من المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي الّتي تشكل إطاراً للنظام المالي الدولي وللنشاطات التجارية للدول الحديثة، ومن أهمها صندوق النقد الدولي (FMI) والاتفاق العام للتعريفات والتجارة (GATT) وغيرها. ويعتقد البعض أنّ الأسلحة الاقتصادية لهذا النوع من الدبلوماسية أصبحت متفوقة بمقياس الفاعلية التقليدية في الممارسات الدبلوماسية بين الدول. ويؤكد "جوزيف ناي" هذا المعنى بقوله:

> " **إنّ ليس للقوة أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية وغير المتقدمة، وإنّما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الّتي تتميز بالمقدرة العالية على التأثير المتبادل بغير وسيلة القوة، وحتى بالنسبة للقوى العظمى، فقد تضاءل مفعول**

[1] Claude REVEL, **Op.cit**, p 61.

[2] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**، ص 97.

[3] محمد لحسن علاوي ، **مرجع سابق**، ص 111.

التهديد باستخدام القوة بصورة حادة في السنوات الأخيرة. ومع هذا التدهور في فاعلية الأدوات الإستراتيجية للقوة الّتي سبق للدبلوماسية الدولية أن ركّزت واعتمدت عليها، فإنّ التهديد الّذي تحس به الدول لاستقلالها أخذ ينتقل من دائرة الأمن إلى دائرة التبعية الاقتصادية"[1].

ويرى (Claude REVEL) أنّ صعود الأسواق بقوة نتيجة العولمة الليبرالية وكذا نقص الحوكمة السياسية العالمية، دفع إلى معالجة الكثير من القضايا العالمية الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف، فالأشكال المتعددة الأطراف تطوّرت، ما جعل الدبلوماسية الاقتصادية اليوم تعالج الكثير من المواضيع، فهذا المجال الّذي كان محتكرا من طرف الدولة أصبح مفتوحا لفواعل غير دولاتية الّتي تحدّد ما نسمّيه بالمصلحة العامة العالمية.

شهدت الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف بتأثير العولمة ثلاث خصائص، زيادة حجم التبادلات العالمية المادية وغير المادية، زيادة المنافسة الدولية ما استدعى ضرورة تنظيمها، وأخيرا تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي عن طريق وسائل الاتصال والتعبير الحصرية والعالمية.[2]

ومن خلال ما تّم عرضه سابقا يتضح لنا أنّ نشاط الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف عرفت رواجا كبيرا خاصة منذ فترة الحرب الباردة بفعل تشابك العلاقات الاقتصادية ما بين الدول، وبروز العامل الاقتصادي كمتغير جوهري في العلاقات الدولية، لذا سعت الدول للتكتل فيما بينها في شكل مجموعات وتكتلات اقتصادية إقليمية أو عالمية لدفاع عن مصالحها التجارية والاقتصادية ودعم اقتصادها الوطني، وكذا السعي لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية العالمية عن طريق التنسيق الجماعي بالانضمام إلى المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEP)...الخ، وتكتلات الاقتصادية كمجموعة الدول العشرين (G20) مجموعة الدول السبعة(G7)...الخ، بالإضافة إلى مؤتمرات القمة الّتي يقودها رؤساء الدول ورؤساء ووزراء الحكومات.

[1] سعيد محمد أبو عباه، **مرجع سابق**، ص65.

[2] Claude REVEL, **Op.cit**, p60.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة

أثرت العولمة على نشاط الدبلوماسية الاقتصادية نتيجة زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول وزيادة حركة التجارة الخارجية ورؤوس الأموال، وكذا ظهور فواعل جديدة غير دولاتية التي أصبح لها دور في العلاقات الاقتصادية ما بين الدول، وهو ما دفعها إلى تغيير نشاطاتها لاحتواء هذه التغيرات الجديدة.

المطلب الأول: أثر العولمة على الدبلوماسية الاقتصادية

يراد بمفهوم العولمة اقتصاديا في تعريف وضعه صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي الصادر عام 1997 على أنّها تعني" التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم، والّذي يترتب عنه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنويعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله ".

تدافع العولمة عن مبدأ حرية التجارة بمعنى أنّها تدعو إلى فتح حدود الدولة وأسواقها أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، فتصبح الحماية الجمركية والدعم العام للصناعات االناشئة محرمة بدعوى تكافؤ المنافسة، وتعني من ناحية ثانية تفكيك كل المعيقات أمام التجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية، والّتي كانت من الخصائص الرئيسية للتجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، وتخلي الدولة عن تدخّلها في الاقتصاد وفي عملية التوزيع وإعادة التوزيع، لتسيطر الشركات المتعددة الجنسيات وتزيد أهميتها في الاقتصاد العالمي، ولتجتاح موجة خصخصة العالم فتتفكك بذالك سيطرة الدولة على الخدمات الأساسية[1].

توسيع سرعة حرية المبادلات العالمية تعتبر من بين أوجه الاقتصاد العالمي الجديد الذّي يعمّم الاعتماد المتبادل أكثر فأكثر مابين اقتصاديات الدول، و يتميز النظام العالمي الجديد بنمو عالمية المؤسسات، ودعم عولمة المنتوجات واستعمال تكنولوجيا الإعلام الجديدة الّتي عرفت تطورا سريعا، وفي هذا السياق سعت الدبلوماسية إلى تكييف مهامها للاستجابة لمتطلبات المتعاملين، والحفاظ على مهمتها التقليدية المتمثلة في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية.

[1] مجد الهاشمي، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 81- 86.

ويتميز السياق العالمي الجديد بمظاهر اقتصادية التي تستدعي التغيير وإعادة النظر في المهمة الاقتصادية للدبلوماسية، باعتبار أنّ المصالح الاقتصادية في وقتنا المعاصر متغيرة ذات ثقل في العلاقات الدولية، بعدما كانت تطغى عليها الأهداف الإيديولوجية خلال فترة الحرب الباردة. إنّ القضايا الاقتصادية أصبحت لا تُعالج بطريقة مستقلة عن القضايا السياسية، وهو ما يدفعنا إلى القول أنّه لا توجد دبلوماسية بدون مهمة اقتصادية.

إنّ التحوّلات الّتي يشهدها العالم هي بمثابة نتاج لتحرير المبادلات ما بين الدول عن طريق الشمولية والعولمة ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية. فتحرير المبادلات و حركة رؤوس الأموال تعتبر في حقيقة الأمر نزعة السياسة الاقتصادية العالمية الّتي ساهمت بشكل كبير في تنشيط وسائل الدبلوماسية الاقتصادية. فتحرير المبادلات ودعمها يعني منح حرية أكثر للمتعاملين الاقتصاديين وتحريرهم من القيود الّتي تشكل حاجزا لصيرورة الأسواق والحفاظ عليها، ومن جهة أخرى الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، وهو ما يستدعي تدخل الدبلوماسية في مجالات أخرى. ومن مميزات السياق العلمي الجديد أنّه يدعو إلى إعادة النظر في المهمة التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية نظرا لتطور علاقات الاعتماد المتبادل في الاقتصاد ما بين الدول، من خلال نمو المبادلات العالمية من السلع والخدمات، والاستثمارات الأجنبية للشركات، وحركة الأموال أكثر من الإنتاج[1].

وحسب (Guy Carron de la Carrière) فإنّ التحوّلات الّتي أحدثتها العولمة، أخذت الدبلوماسية الاقتصادية منحا مخالفا للدبلوماسية التقليدية، هذه التحولات غيّرت "وحدة الوقت والمكان" للدبلوماسية التقليدية بإدراج المفاوضات الاقتصادية والتجارية في إطار المستوى المتعدد الأطراف، وكذلك نشوء دبلوماسية غير حكومية تدخل فيها جماعات مصالح مختلفة (الشركات الكبرى، لوبيات الأعمال، المنظمات غير الحكومية، الجماعات المحلية) في مجال التفاوض الدولي، وفي هذا السياق حتى إن وضعت أجندات للعمل فالدبلوماسيون المحترفون لا يمثّلون إلاّ جهة من بين الجهات الأخرى في مجموعة من التفاعلات المعقدة[2]، وإزالة الحدود من أجل عولمة الاقتصاد يهدف إلى تغيير العلاقة ما بين الشركات و الدول لامتدادها نحو الخارج، لأنّ الشركات لا يهمها سوى المنافسة والأسواق الخارجية عوض البلدان

[1] Conseil National du Commerce Extérieure : **Rapport de la commission diplomatie économique, 13 juin 2000**, www.cnce.org.ma/sites/default/files/**Diplomatie**.pdf, le 28/02/2015 à 11h, p p 2, 3.

[2] Alexandre Kateb**, Op.cit**, p 89.

الّتي ينتسبون إليها، ويستند النشاط التجاري الآن على المساهمات والتعاون اللذان تجاوزا الحدود، وهو ما يؤثر على الدبلوماسية الاقتصادية من الناحية العملية عوض خدمة السياسة الاقتصادية الخارجية، ومن بين المهام التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية الدفاع عن مصالح الشركات الوطنية ومنتوجاتها في الخارج، لكن بما أنّ جنسيات الشركات أصبحت مزدوجة وإنتاجها أيضا، دفع إلى إعادة تحديد المهام الاقتصادية للدبلوماسية.

تحديد المهمة الاقتصادية للدبلوماسية في هذا السياق العالمي الجديد أصبح ضرورة، للتمييز بين مجالات تدخل الدبلوماسية ولتحديد المهام الجديدة للدبلوماسيين الذين ينشطون في المجال الاقتصادي أيضا، فالنمو والتطور هدفان أساسيان للدبلوماسية الاقتصادية، ومنه لا يمكن عزل الاستراتجيات الدبلوماسية الّتي تستهدف غايات اقتصادية لتحقيق أهداف سياسية ولا يمكن الفصل بين الأهداف الاقتصادية والسياسية إذا كانت الدبلوماسية تحمل في طياتها مشروعا سياسيا.
العلاقات الجديدة للاعتماد المتبادل وسعت أوجه الاقتصاد ما بين الدول ما استدعى تدخل الدبلوماسية للتفاوض في المجال الاقتصادي من أجل ضبطه، فعولمة الاقتصاد أدّت إلى تعقيد سير الأسواق العالمية، وحوّلت الكثير من القضايا الداخلية إلى قضايا ذات مصلحة مشتركة مع بقية دول العالم، فالسير الحسن للأسواق الخارجية يعد موضوع الدبلوماسية الاقتصادية، بما فيها التفاوض حول حرية المبادلات، حرية تنقل السلع والخدمات و الأموال[1].

المطلب الثاني: التحديات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية

أنتجت الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي، شجّعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري وهو ما أدّى إلى تعدّد ميادين الدبلوماسية في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، ولهذا السبب يتعين أن نضيف إلى قائمة الوجوه الّتي كانت تكفي فيما مضى لتجسيد الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية والّتي ضمّت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني و الثقافي[2].

[1] Conseil National du Commerce Extérieure, **Op.cit**, p p 4,5.
[2] مصطفي بخوش ، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، فيفري 2008، ص 91.

غيّرت منذ نهاية الحرب الباردة الدول توجهاتها للتكيّف مع هذا النموذج الجديد، وهذا التوجه ضروري لاحتواء الرهانات الاقتصادية الّتي أصبحت مهمة بالنسبة إليها، ما أوجب عليها الحفاظ على:

- استقلالها الاقتصادي والثقافي و يعني حرية نشاطها ونموذجها الاجتماعي المتبع.
- قدرتها على الإبداع و الإنتاج بفضل قواعدها الصناعية والتكنولوجية القوية.
- دوائر تأثيراتها السياسية و الاقتصادية والثقافية الّتي تحدد دورها على الساحة العالمية.

عودة الاقتصاد كمجال للتنافس ما بين الدول، دفع هذه الأخيرة إلى دعم فواعلها الاقتصاديين المحليين، بحمايتهم من كل التهديدات وضمان حرية الدخول إلى الأسواق العالمية. ولكن رقابة الأسواق العالمية ليس التحدي الوحيد للدول، فالتكنولوجيا أصبحت من الرهانات الكبرى للمنافسة الدولية، لظروف اقتصادية وكذا الاستقلالية التكنولوجية الّتي أصبحت مفتاح السيادة، فأمن واستقلال الدول يرتكز على التكنولوجيا المتقدمة الّتي تعتبر من أساس قضايا السلطة، فاكتساب ميزات علمية و تكنولوجية في بعض القطاعات الأساسية تمنح الهيمنة على الساحة الدولية.

في سياق المنافسة الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية تمثل روح القرارات الإستراتجية الأولية، والمنافسة القطاعية تمثل مؤشر القدرة الاقتصادية، أو مؤسساتية للاستفادة من الابتكار، فهذه التكنولوجيات والسياسات الصناعية تعد كمعيار رئيسي لديناميكية الأمم ومكانتهم في العالم المعاصر.

يكمن دور الدولة حاليا في ضمان نجاح شركاتها حتى ولم تتميز بعروضها، فالهدف المشترك ما بين الفواعل العموميين والخواص هو التغلب على المنافسين المحتملين، والقضاء عليهم، لذا تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في جعل الأسواق الخارجية سوقا للمنتجات الّتي تعرضها شركاتها وتخفيض تأثير المنافسين الآخرين، في بعض الأحيان تلجأ إلى استخدام وسائل مشكوك فيها، بتغيير قواعد المنافسة، واستخدام إستراتجية الهجوم لعرقلة المنافسين من التكيف مع الأسواق وتقوم أيضا الدبلوماسية الاقتصادية بتنسيق إستراتجيات الفواعل الوطنية على مستوى الأسواق الخارجية لتجنب الضغوطات والموجهات ما بين المتنافسين، والعمل على التوافق مابين إشكاليتين، فالأولى بوضع استراتجيات جماعية بمعنى التعاون ما بين الحكومات والشركات في إنتاج الميزة التنافسية، والثانية متعلقة

بأهمية الاقتصاد والصناعة، كمحرك للتطوير والتغيير، إذن الدبلوماسية الاقتصادية تعمل على التنسيق بين كافة الفواعل المشاركة في عملية خلق الثروة.[1]

كانعكاس للاهتمام المتزايد بقضايا حيوية للشعوب والدول، أصبح التركيز على المهام التقليدية للدبلوماسية أقل، وزاد التركيز بشكل كبير على أن تخدم الدبلوماسية قضايا التنمية والاقتصاد والسياحة في البلد، حيث تقوم الدول حول العالم باستغلال جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية متميزة تعود بالفائدة عليها، فأوجدت دبلوماسية التنمية ودبلوماسية الطاقة والدبلوماسية الشعبية وأيضا الدبلوماسية الاقتصادية، ففي عصرنا هذا أصبحت الدبلوماسية الحديثة تركّز على الترويج الاقتصادي بشكل كبير من منظور ضرورة انعكاس النشاط الدبلوماسي على التنمية والانتعاش الاقتصادي كهدف أساسي لأغلب دول العالم، وبالتالي أصبح المعيار الحقيقي والأهم في العلاقات الدولية هو ميزان التبادل التجاري، وأصبحت الاتفاقيات التجارية بين الدول هي المؤشر على قوة العلاقات، والأهم من هذا أنّ النشاطات الاقتصادية والتجارية أصبحت عاملا موجها ومحركا للاهتمام الدبلوماسي باتجاه دولة ما، وأصبحت أيضا من العناصر الضامنة لاستمرارية ومتانة العلاقات، فالارتباطات الاقتصادية والتجارية الهامة تعني ضرورة الاستمرار في علاقات قوية بين البلدين حفاظا على المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى.

أصبحت القضايا التجارية والاقتصادية جزءا أصيلا وأساسيا في العمل الدبلوماسي من حيث جمع المعلومات والترويج وتقديم الخدمات والتحليلات وغيره، وأصبحت أهم واجبات البعثات الدبلوماسية الاهتمام بالتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، والعمل على توسيعه وتقويته من خلال تقديم المعلومات والدراسات المختلفة الّتي تساعد المستثمرين في الجانبيين على التعاون والدخول في علاقات تجارية ناجحة توطّد العلاقة بين البلدين.

وتأتي الدبلوماسية الاقتصادية كأولوية قصوى لدى الكثير من الأجهزة الدبلوماسية حول العالم، وذلك كون السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وأحد أهم الأدوات لتحقيق أهدافها، فالهم الاقتصادي دائما يأتي في مقدمة اهتمامات الدول وبالتالي وكنتيجة لذلك كله قامت أغلب دول العالم

[1] Eric Denécé, **Diplomatie Economique et Compétition des Etats**, Revue Géoéconomie, n°56, Editions Choiseul, Hiver 2010- 2011, p p 71, 74.

بتفعيل الأنشطة الاقتصادية في أجهزتها الدبلوماسية، وقامت بعضها بتعديل هيكلها ومهامها محاولة لإيجاد أرضية قوية لتحركها في المجال الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: أولوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العمل الدبلوماسي

تزايدت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي بعد أن أصبحت من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية في الدول النامية، ابتداءا من النصف الأول من الثمانينات ومع بداية الألفية الجديدة، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عنصرا أساسيا من عناصر إستراتجية التنمية، وأصبحت الدول المتقدمة والنامية تضع ضمن إستراتجيتها تطوير مناخها الاستثماري وتكييفه مع متطلبات العولمة واقتصاديات السوق لجذب حصة معتبرة من الاستثمارات الأجنبية إليها[2].

فالدول اليوم تمنح للدبلوماسية الاقتصادية أولوية قصوى في توجهاتها الخارجية، بهدف جذب الاستمارات والترويج لمناخها الاستثماري والتعريف بالفرص والفوائد الّتي يمكن أن تحققها رؤوس الأموال المستثمرة في البلد. فأصبحت السفارات اليوم مزودة بملحقين تجاريين وخبراء ماليين، هدفهم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتفاوض معها، وقصد استمالتها للاستثمار في الدولة الأم، كما أنّ السفارات من جهة أخرى تقدم تقارير مفصلة عبر مكاتبها حول مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة لدولتها، من أجل مساعدة الشركات الوطنية المهتمة بالاستثمار الخارجي[3].

إذا كان الإشعاع العالمي لأي بلد بات يمر اليوم في حسن أدائه الاقتصادي، فليس من المستغرب أن تتصدّر مهمات السفارات والممثليات الدبلوماسية المعتمدة في الخارج مهمة جديدة وضعت على عاتقهم وهي الترويج لبلادهم من أجل أهداف وغايات جديدة تتجاوز السياسة التقليدية، تتخطى سمعة البلد العالمية ومعالمه الثقافية والحضارية والتاريخية، لتركّز على الاقتصاد والتسويق للسلع الوطنية ودعم الشركات على فتح أسواق جديدة لها.

---

[1] لوئ يحيا الإراني، **الدبلوماسية الاقتصادية**، من الموقع الالكتروني: www.alestethmar.net/news-23649.html تاريخ الإطلاع 09-03-2015، على الساعة 15:00.

[2] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص 166.

[3] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**،ص 112.

والواقع أنّ مهمة الترويج للبلد بما يتمتع به من ثروات، مهارات، طاقات، تطور وفرص جاذبة للاستثمارات الأجنبية، باتت اليوم المحرّك الأساسي للعمل الدبلوماسي وتأتي غالبا في نفس مستوى الجهود الدبلوماسية لتطوير العلاقات الثنائية وإحلال السلام والأمن والاستقرار في العالم، وبات في إمكاننا الجزم بدون أية مبالغة أنّه لم تعد هناك دبلوماسية بدون اقتصاد وأنّ المصالح الاقتصادية باتت تشكّل عنصراً هاماً وحيوياً في العلاقات الدولية سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف.

فالزيارات الرئاسية تمثّل فرصا حقيقية ومناسبات لاختبار أعلى درجات التسويق التجاري والمالي، وغالبا ما يكون الهدف الأوحد من زيارة رئيس دولة لبلد ما هو تحقيق هدف تجاري وإبرام صفقة محددة. وعلى الرغم من حصول هذه الزيارات بوتيرة دورية يظل العبء الأكبر من ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية على السفير الّذي يعتبر رئيس الدبلوماسية الاقتصادية والمخطط الاستراتيجي الّذي يرسم الأولويات الجديدة في الدولة المعتمد فيها لتشجيع انتشار الشركات الوطنية وتسهيل دخولها الأسواق المحلية واطلاعها على كيفية تجاوز المعوقات الداخلية والتزام الضوابط والقواعد الرسمية، وأصبح السفير قائد فريق عمل السفارة، الّذي يعمل على تشجيع الاستثمارات في بلاده وتحسين ميزان التجارة الخارجية .[1]

وللقيام بهذه المهمة يقوم الجهاز الدبلوماسي ب:

- الترويج لصورة البلد و مقوماته الاستثمارية.
- توفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف.
- توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين.
- توفير الخدمات الّتي تسهّل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض.
- العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين.
- المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة.[2]
- تسهيل منح التأشيرات للمستثمرين ورجال الأعمال.
- تنظيم اللقاءات والندوات الّتي تختص بالترويج للفرص الاستثمارية في بلاده، والعمل على كل ما يعين المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلاد التي يمثلونها[1].

[1] صالح بكر الطيار، **الدبلوماسية الاقتصادية**، على الموقع الالكتروني:
http://www.al-madina.com/node/519527، تاريخ التصفح: 01-05- 2015 على الساعة 22:26.
[2] لوئ يحيا الإراني، **مرجع سابق**.

و لتحقيق الدبلوماسية الاقتصادية لهذه المهام تتحرك من خلال:

- استخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار لتطوير فعالية السوق.
- إعداد السياسات الهيكلية واتفاقيات التجارة واستخدام العلاقات لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة.
- خلق منظمات دولية لدعم المناخ السياسي السليم الّذي يخدم التحرك الاقتصادي[2].

جذب الاستثمارات الأجنبية يعتبر من المهام الأساسية للدبلوماسية الاقتصادية و لتحقيق ذلك تقوم بخلق بيئة مواتية لالتقاء المصدرين بشركائهم المحتملين، لتعريف وتحديد الأولويات والجوانب المربحة للسلع والتكنولوجيا، ومن المهم أن يتم التركيز على التعاون الاستراتيجي ما بين الدول الذي يعتبر الهدف الأساسي للبعثات التجارية والاقتصادية من خلال تحسين أدوات عملها في مجال دعم أنشطة التجارة الخارجية، ودعم مصالح الشركات المحلية في الخارج. فهي تسعى إلى الحفاظ على الظروف مواتية للتعاون الاقتصادي الدولي من خلال ترقية التجارة الخارجية وتطوير الاستثمارات الأجنبية ما بين الدول لتعزيز ورفع مستوى ونوعية معيشة سكان العالم[3].

[1] عبد الحميد مشري، **مرجع سابق**،ص 113.
[2] لوئ يحيا الإراني، **مرجع سابق.**

[3] Pavol BARANAY, **Modern Economic Diplomacy**, on the website : www.dec.lv/mi/Baranay_Pavol_engl.pdf, 04th,18,2015 at 00 :43.

المبحث الثالث: مدخل في الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال وكيفت نفسها مع كافة المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني والتوجهات السياسة الاقتصادية في كل مرحلة.

المطلب الأول: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في ظل المراحل الّتي مرّ بها الاقتصاد الجزائري.

1. مرحلة اقتصاد الموجه

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها، وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذالك، اعتمدت على إيرادات ناجمة من القطاع المحروقات الّتي تميّزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 الّتي تميزت بانخفاض سعر البترول، واجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم، لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت الجزائر سياسات منها:

- الاعتماد على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.
- الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والانضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير[1].

وفي ظل هذه السياسات المنتهجة لبناء الاقتصاد الجزائري كانت اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية خلال العشريتين الأولين بعد الاستقلال (1962-1971) مركّزة حول استرجاع ثرواتها الطبيعية، بداية من تأميم الأراضي الزراعية الّتي كانت تحت حوزة المعمرين، وتقدّر بثلاثة ملايين هكتار في 1963، وكذا استرجاع كل الوحدات الصناعية[2].

فبموجب اتفاقيات إيفيان مارس 1962 الّتي حاولت فرنسا من خلالها الحفاظ على هيمنتها ومصالحها في إطار الشراكة الاقتصادية مع الدولة الجزائرية الحديثة، فالمادة 12 من هذا الاتفاق تنص على "أنّ الجزائر تضمن بدون تمييز حرية التمتع بحقوقها التراثية المحققة على أراضيها قبل تقرير

[1] بغداد كربالي، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، ص3.

[2] Abedelkader BOUSSELHAM, **Regards sur la Diplomatie Algérienne**, Casbah Edition, 2005, p 29.

المصير ولا يجوز حرمان أحد من هذه الحقوق دون تعويض عادل المتفق عليه سابقا..." ومن جهة أخرى كان مسعى الدبلوماسية الجزائرية الحصول من فرنسا على مساعدة مالية وتقنية لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

فالإعلان عن مبادئ الشراكة لاستغلال الثروات الطبيعية (ثروات باطن الأرض) تخضع للتوجهات السابقة، فالفقرة الأولى من مقدمة هذا الاتفاق تنص على "ممارسة الجزائر سيادتها على ثرواتها الطبيعية، وفي إطار هذه السيادة، تلتزم الجزائر وفرنسا بالشراكة لضمان استمرارية الجهود لتنمية ثروات باطن الأرض في الصحراء" وفي 1964 طالبت السلطات الجزائرية بتأسيس علاقة جديدة قائمة على احترام حق الجزائر في الحصول على السيادة الكاملة على ثرواتها الطبيعية، ولكن فرنسا عارضت هذا الطرح، وفي 1965 تمّ التوقيع على اتفاق جديد بين الطرفين حول الاستغلال المشترك للثروات في قطاع المحروقات خدمة للتطور الاقتصادي وإشباع متطلباته. ورغم هذا بقيت السلطات الجزائرية مقتنعة بفكرة تأميم ثرواتها الطبيعية لإنهاء التبعية لفرنسا وتحقيق السيادة الوطنية. وفي 24 فيفري 1971 أعلن الرئيس الراحل هواري بومدين تأميم المحروقات، وهو بمثابة انتصار للدبلوماسية الجزائرية ونهج اتبعته الكثير من دول السائرة في طريق النمو.

القضاء على هيمنة الدول الكبرى والتبعية الاقتصادية تعتبر من الانشغالات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية الّتي تعتبر أنّ النظام الاقتصادي العالمي السائد يدعم امتيازات الدول العظمى ويعرقل تطور الدول السائرة في طريق النمو، وهذا الوضع لا يمكن تغييره إلاّ من خلال إجراءات واقعية للضغط على الدول المتطورة لدمقرطة نظام العلاقات الدولية، وهو ما دافعت عنه الدبلوماسية الجزائرية في إطار حركة عدم الانحياز وجعلته من أولويات هذه الحركة للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد. ولقد ترجمت هذه المبادرة خلال المؤتمر المنعقد بالجزائر لدول حركة عدم الانحياز، حيث وضعت الجزائر مسألة التقدم في محور انشغالات الحركة، كإستراتجية لخلق الظروف الملائمة للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، والتأكيد على سيادة الدول في استغلال ثرواتها الطبيعية لأنّها الوسيلة لتحقيق تقدمها الاقتصادي وليكون لها دور على الساحة الدولية.[1]

[1] Amina MERNACHE, **la diplomatie algérienne : la nostalgie d'une gloire perdue**, Revue Dynamiques Internationales, n° 7, octobre 2012, p p 4- 7.

ودعت الجزائر إلى تنظيم دورة عادية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 أفريل 1974 أين افتتحها الرئيس الراحل هواري بومدين بعنوان "البترول، الموارد الأولية و التقدم" وهذه المداخلة يمكن تلخيصها في 5 نقاط:

- الحق للدول النامية في استغلال ثرواتها الطبيعية بعد تأميمها، والتحكم في آليات تحديد الأسعار.
- البدء في مسار النّمو منسق ومتكامل مع الموارد الفلاحية وتطبيق الصناعة التحويلية لهذه الموارد.
- التضامن الدولي لدعم الدول السائرة في طريق النّمو بالوسائل المالية والتكنولوجية.
- القضاء على كل الضغوطات الممارسة ضد الدول السائرة في طريق النمّو والّتي تعطل مسار التنمية.
- تطبيق برنامج خاص موجه لمساعدة الدول الفقيرة.[1]

ارتكز نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في ظل مرحلة الاقتصاد الموجه حسب التوجهات للسياسة الاقتصادية في تلك الفترة، التي كانت ترتكز على تطوير السوق الداخلية والاعتماد على النفس في بناء الاقتصاد الوطني، وكذا السعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الحيوي والممول للمشاريع التنموية خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، إلا أن الأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال فترة الثمانينات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري والمشاريع التنموية التي بادرتها السلطات المحلية منذ الاستقلال، وأثرت على الأوضاع الاجتماعية.

2. مرحلة اقتصاد السوق

عانى الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات العديد من المشاكل الاقتصادية الّتي عرقلت مجال التنمية بسبب انخفاض أسعار المحروقات الّتي خلّفت أزمة حادة ذات أبعاد سياسية،

[1] Amina MERNACHE, **Op.cit**, p 8-10.

اقتصادية واجتماعية، أدّت إلى انفجار أحداث 5 أكتوبر 1988 والّتي كانت منعرجا في التاريخ الجزائر المعاصر.

تدهور الأوضاع الاجتماعية بالإضافة لارتفاع معدلات خدمة الدين أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج لإشباع الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة التبعية للخارج[1]، كل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية بالتوجه لطلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي، وهذا الأخير فرض على الجزائر إجراء إصلاحات هيكلية من خلال وضع إستراتجية شاملة للإصلاح الاقتصادي وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق.

وكان نشاط الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة موجها لتسيير هذه الأزمة الداخلية من خلال استكمال المفاوضات مع الصندوق النقد الدولي. إلا أن فترة التسعينات عرفت منحى أخر لتحركات الدبلوماسية الجزائرية في ظل العشرية السوداء التي خلفها الإرهاب على الساحة الوطنية. ففي ظل هذه الأزمة الحادة كانت الانشغالات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية محصورة حول التسيير الخارجي للأزمة الداخلية، وكان النشاط الاقتصادي أقل اهتماما من الشؤون السياسية والأمنية.

وبعد 2000 شهدت الجزائر نقلة نوعية وذالك بالدفع المسبق لديونها الخارجية، وكذا عقد الكثير من الشراكة في المجال الاقتصادي لإعادة دفع التنمية الاقتصادية الوطنية ومن بينها الشراكة من أجل التقدم الاقتصادي في إفريقيا (NEPAD) بلوزاكا في جويلية 2001[2].

وكما تميّزت هذه الفترة بسعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان أوّل اتصال لها بالمنظمة في 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولكن الاتصال الفعلي لم يتم إلاّ في سنة 1996 بعد جولة الأروغواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة حيث بدأت الجزائر المفاوضات في الإطار المتعدد الأطراف و المفاوضات الثنائية[3] إلى غاية يومنا هذا، وكما عملت على الانضمام إلى مختلف المنظمات والتكتلات العالمية والإقليمية ذات الطابع الاقتصادي مثل مناطق التبادل الحر العربية ومع الاتحاد الأوروبي.

---

[1] علي بطاهر، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004، ص ص 180،181.

[2] Amina MERNACHE, **Op.cit**, p p 14 15.

[3] عياش قويدر وعبد الله إبراهيم، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

المطلب الثاني: تنظيم المسائل الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية

تجدر الإشارة أنّ المسائل الاقتصادية على مستوى وزارة الشؤون الخارجية كانت تعالج على مستوى المديريات العامة الجيوسياسية، وبمقتضى المرسوم الرئاسي لسنة 2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية أنشأت مديرية عامة للعلاقات المتعددة الأطراف، والّتي لم تكن تتعامل بصفة مستقلة عن المسائل الأمنية[1]. وفي المرسوم الجديد لسنة 2008 أنشأت مديرية عامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين والّتي تتكفل ب:

– المسائل الاقتصادية و المالية و التجارية المتعددة الأطراف الّتي تناقشها منظمة الأمم المتحدة و هيئاتها المتخصصة و كذا التجمعات الجهوية و ما بين الجهوية.

– تنشيط مشاركة الجزائر في المؤتمرات الدولية و تنسيقها و متابعتها.

و تضم أربع مديريات:

1– <u>مديرية الشؤون الاقتصادية و المالية الدولية</u>: و مكلفة بما يلي:

– تحضير مشاركة الجزائر في المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف في المجالات الاقتصادية و المالية و النقدية و متابعتها.

– تنسيق أنشطة التعاون مع الصناديق والبرامج و الهيئات المتخصصة لنظام الأمم المتحدة والهيئات أو التجمعات الجهوية الأخرى ومتابعتها.

وتضم مديريتين فرعيتين:

- **المديرية الفرعية للمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والمنظمات ما بين الجهوية ذات الطابع الاقتصادي**، ومكلّفة بما يلي:

– تحضير مشاركة الجزائر في المؤتمرات والمفاوضات ذات الطابع الاقتصادي والطاقوي و النقدي والمالي.

- **المديرية الفرعية لبرمجة التعاون مع الصناديق والبرامج والهيئات المتخصصة لنظام الأمم المتحدة** تتكفل بما يلي:

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛** العدد 79 الصادر في 01 ديسمبر 2002؛ المرسوم الرئاسي رقم 02 -404 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

– تنظيم أنشطة التعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة لنظام الأمم المتحدة وتنشيطها.

– تحضير مشاركة الجزائر في مؤتمرات الهيئات الدولية المتخصصة وجمعياتها وملتقياتها بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية.

– برمجة الأنشطة العملياتية لنظام الأمم المتحدة ومتابعتها وتنفيذها.

2 – **مديرية الشؤون التجارية المتعددة الأطراف:** ومكلفة بما يلي:

– تحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و تنشيطها و الإشراف عليها

– تحضير المفاوضات حول الاتفاقيات إنشاء مناطق التبادل الحر و تنشيطها والإشراف عليها و متابعة تنفيذها.

وتضم مديريتين فرعيتين:

❖ **المديرية الفرعية للتعاون مع الهيئات المنظمات التجارية المتعددة الأطراف،** و مكلّفة بما يلي:

– الاتصال بالهيئات الوطنية المختصة بتحضير المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف و الإشراف عليها وكذا متابعة تنفيذها.

❖ **المديرية الفرعية لمناطق التبادل الحر**، و تقوم بما يلي:

– تحضير المفاوضات حول إنشاء مناطق التبادل الحر و الإشراف عليها وكذا متابعة تنفيذها .

3– **مديرية ترقية و دعم المبادلات الاقتصادية:** و مكلّفة بما يلي:

– ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.

– المساهمة في تنفيذ سياسة دعم ترقية الصادرات من غير المحرقات.

– التزويد بالمعلومات و التحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول أسواق الخارجية و دعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.

– إعادة مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات و المؤسسات والهيئات و الوزارات المعنية.

و تضم مديريتين فرعيتين:

❖ **المديرية الفرعية لتحليل و تسيير المعلومة التجارية،** و مكلفة بما يأتي:

– وضع شبكة معلومات تجارية و بنوك معلومات.

– إنشاء مدخل يخص التجارة الخارجية و وضعه تحت تصرف المتداخلين الوطنيين والممثليات الدبلوماسية الجزائرية و كل طرف معني بذلك.

– استقاء معلومات ومعطيات إحصائية تتعلق بالتجارة الخارجية و تحليلها و إرسالها إلى الشركاء المعنيين.

❖ **المديرية الفرعية لمتابعة البرامج و دعم المؤسسات،** و مكلفة بما يلي:

– تنشيط برامج تثمن ترقية المبادلات التجارية الموجهة أساسا إلى تطوير الصادرات من غير المحروقات.

– وضع آليات وأدوات ووسائل الترقية التجارية الخارجية الناجعة لدعم المؤسسات الجزائرية المصدرة بالتنسيق مع المصالح التجارية و الاقتصادية للسفارات الجزائرية.

4– **مديرية البيئة والتنمية المستدامة:** و مكلفة بما يلي:

– المسائل المتعلقة بالسياسة الوطنية في مجال البيئة و التنمية المستدامة.

– تنظيم أنشطة التعاون مع الهيئات المتعددة الأطراف الّتي تتكلف بالمسألة و تنشيطها.

و تضم مديريتين فرعيتين:

❖ **المديرية الفرعية للتعاون في المجال البيئي،** و تتكفل بـ:

– متابعة الاتفاقيات و المعاهدات في مجال البيئة و تنفيذها.

– متابعة التعاون في مجال حماية البيئة.

❖ **المديرية الفرعية للتعاون في مجال التنمية المستدامة** و تتكفل بـ:

– متابعة السياسات و البرامج الدولية المتعلقة بالتوازنات ايكولوجية الكبرى الدولية. [1]

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للعلاقات الاقتصادية و التعاون الدوليين

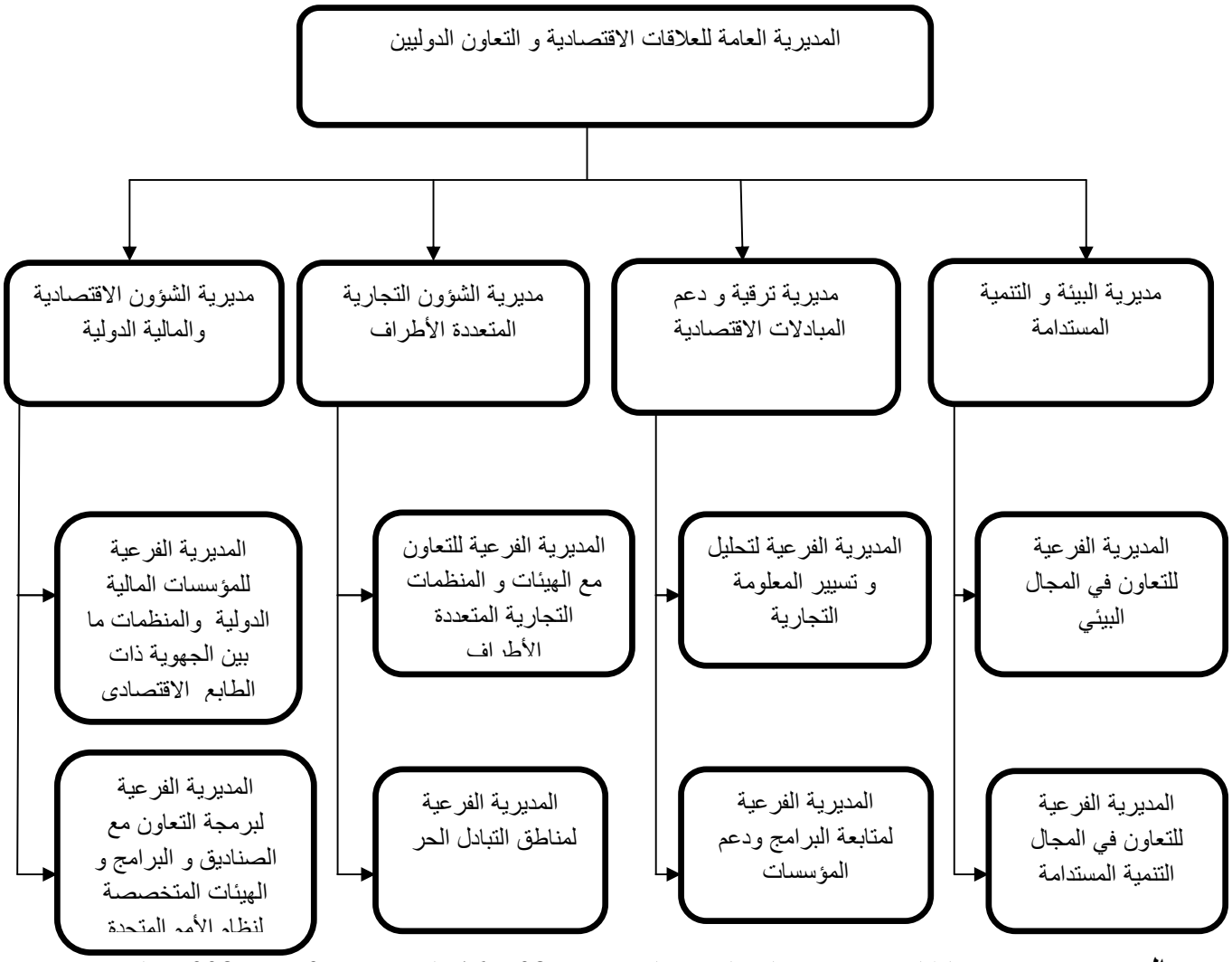

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية رقم 08–162 المؤرخ في 02 جوان 2008، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية؛ الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ العدد 29 الصادر في 04 جوان 2008.

ومن خلال هذا التنظيم الجديد لإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية يتضح لنا أهمية هذه المديرية " المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين" ودورها في ترقية المصالح الاقتصادية

[1] المادة 09 من المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 02 جوان 2008، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية؛ الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ العدد 29 الصادر في 04 جوان 2008.

للجزائر في الخارج مع الحفاظ على الانسجام في السياسة الخارجية الجزائرية، بما فيها البعد الاقتصادي و التجاري الذي يشكّل جزءا لا يتجزّأ من هذه السياسة، من خلال تكفلها بالمسائل الاقتصادية ومالية وتجارية على كافة المستويات خاصة مع المنظمات العالمية ذات الطابع الاقتصادي. وكما يتضح لنا أن التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في دعم المؤسسات الوطنية ومنتوجاتها في الخارج، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال إنشاء على مستوى هذه المديرية العامة (المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين) مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية التي يقع على عاتقها هذه المهام الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

إنّ العولمة تجعل من شعور الدولة بالحاجة إلى ضمان ترويج جيد لسلعها وخدماتها على المستوى الدولي و وضع نظام ناجح لتصدير منتوجاتها، يؤدي بكل تأكيد إلى مساهمة الدبلوماسية في مثل هذا الإطار التي أصبحت ضرورية أكثر في عصرنا الحالي، وبما أنّ التوازن الاقتصادي أصبح مسألة مصالح مشتركة، فإنّ المتغير الاقتصادي سرعان ما وجد بفضل العولمة في صميم العمل الدبلوماسي لكل دول العالم بدون استثناء[1].

استجابة لهذه التحولات التي أفرزتها العولمة في السياق العالمي الجديد من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة حركة رؤوس الأموال، حدد التنظيم الجديد للقنصليات الجزائرية مهام جديدة للقنصل، والّتي تتركّز أساسا على النشاطات الاقتصادية، التجارية، وإلحاق ملحق اقتصادي بالسفارات والقنصليات الجزائرية، بهدف العمل على خلق اهتمام لدى المؤسسات المحلية على إقامة تبادل تجاري، وتشجيع الاستثمار والشراكة في الجزائر، عن طريق إنشاء بنك المعطيات للسفارة من أجل توجيه المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، والاستجابة لطلباتهم للمعلومة. وبصفة عامة العمل على وضع القنصليات الجزائرية في خدمة التنمية الشاملة للبلاد عوض تقييد مهمتها في تقديم وثائق الحالة المدنية، والمساعدات الاجتماعية.[2]

[1] مراد مدلسي، **الدبلوماسية والتنوع الاقتصادي**، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد 04، الجزائر، 06-2011، ص 9.
[2] Abdelkader BOUSSELHAM, **Op.cit**, p 255.

تهدف هذه التوجهات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية إلى تكييفها مع وضعية الاقتصاد الوطني، فهي تدعو أولا إلى الحد من التبعية لقطاع المحروقات، وكذالك إلى التسرع للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد أكثر توازنا ومنتجا للثروات،[1] لذا طوّرت الجزائر مجالات أخرى للتعاون الاقتصادي، بعدما كانت المحروقات تشكل أساس علاقات التعاون مع القوى العظمى منذ الاستقلال، إلى جانب هذه الطاقات التقليدية، تضاف إليها حاليا الطاقة الكهربائية، الطاقة النووية السلمية و الطاقة الشمسية.[2] ويتعلق الأمر أيضا بتشجيع إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة في كل القطاعات، الّتي من شأنها تسهيل تنمية منسجمة في المدى المتوسط وخلق مناصب شغل دائمة، مع الحد من هشاشة هيكلة الاقتصاد الوطني. فمن أولويات وزارة الشؤون الخارجية مهمة التعاون الاقتصادي في عناصرها التقليدية الأربعة (التمويل، التجارة، الصناعة و الفلاحة)، الّتي تعدّ من الأشكال الجديدة للتعاون المنتجة للثروة والخدمات، وهو ما يظهر الاهتمام المتزايد في الوقت الحالي للاستثمارات الأجنبية، في قطاعات المياه، الفلاحة، السياحة، النقل الجوي والبحري، الاتصالات، وسائل الاتصال الجماهيري، والاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كذا الاستثمارات الجزائرية في الخارج [3].

في إطار هذا البعد الجديد للمهمة الدبلوماسية، فإنّ التنويع الاقتصادي الّذي كان هدفا للسياسة الاقتصادية منذ فتح الأبواب على السوق الخارجية، أصبح ذو أهمية قصوى بالنسبة للجهاز الدبلوماسي لكون الصلة بالخارج سواء كسوق أو كمصدر للاستثمارات المباشرة، إنّ البعد الاقتصادي لدبلوماسية الجزائرية كان حاضرا منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، فمنذ العقد الأول من الاستقلال كان المسعى الأولّ من أجل استرجاع الثروات الطبيعية الطاقوية والمنجمية إلى غاية السبعينات، وقادت مطالبة العالم الثالث بنظام اقتصادي دولي جديد يقوم على إعادة بناء العلاقات والمؤسسات الاقتصادية الدولية.

تتوفر الدبلوماسية الجزائرية على عدد من الأوراق الرابحة والوسائل الّتي إذا ما تمّ حسن استعمالها يمكن أن تجعل منها أداة هائلة في خدمة الإستراتجية الاقتصادية الشاملة للبلاد إزاء الشركاء الدوليين، وفي مقدمة هذه الأوراق ممثليات الدبلوماسية والاقتصادية المنتشرة في ربوع العالم، والّتي تقوم على مختلف المستويات بتصور وتنفيذ إستراتجية التنمية الاقتصادية الوطنية[4]، فالتجربة الّتي عاشتها

[1] مراد مدلسي، **مرجع سابق**، ص ص 09، 10.

[2] Abdelkader BOUSSELHAM, **Op.cit**, p 224.

[3] **Ibid**, p 224.

[4] مراد مدلسي، **مرجع سابق**، ص ص 10،11.

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية توضح أنّ التبادل الاقتصادي مع الخارج ينجح بدرجة كبيرة إذا كانت هناك علاقة ثقة ونشاط بين مختلف الدوائر الوزارية المالية، الصناعة، الطاقة، التجارة، والفلاحة ووزارة الشؤون الخارجية[1].

ومساهمة الدبلوماسية الجزائرية يمكن أن نجدها على مستويات أخرى مثل:

- الإعلام حول مزايا الترسانة التشريعية والتنظيمية في مجال الاستثمار.
- الترويج لفرص الاستثمار التي توفرها الجزائر.
- ترقية المنتجات الجزائرية خارج المحروقات.
- تنويع مصادر التموين الخارجي.

تتجسد النتيجة العملية في مختلف الانجازات المحققة، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف[2]. وسنتطرق إليها خلال الفصول اللاحقة.

من خلال ما سبق يتضح لنا أنّ التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تتمحور حول تشجيع ودعم التجارة الخارجية، دعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الوطن بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي و الخروج من الاقتصاد الريعي القائم على عائدات المحروقات.

[1] Abdelkader BOUSSELHAM, **Op.cit**, p 226.

[2] مراد مدلسي، **مرجع سابق**، ص 11.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص مجموعة من الاستنتاجات والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ الدبلوماسية الاقتصادية كظاهرة وممارسة أقدم بكثير من المصطلح، حيث مثلت روح النشاط الدبلوماسي منذ القدم، وعرفت فعالية ونشاط خاصة بعد ظهور العولمة التي دعت إلى تحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال، وأخذت محورا هاما في السياسة الخارجية للدول.
- ✓ زيادة الاعتماد المتبادل ما بين الدول وزيادة حركة رؤوس الأموال أدت إلى ظهور فوعل جديدة في العلاقات الدولية كالشركات الكبرى، رجال الأعمال، جماعات المصالح التي أصبح لها تأثير على العلاقات مابين الدول، ما دفع إلى إعادة النظر في مهام الدبلوماسية الاقتصادية، باعتبار الدور الذي تلعبه هذه الفواعل في دعم اقتصاديات الدول، وكذا ظهور المنظمات الدولية والإقليمية ذات الطابع الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية التي أصبح الانضمام إليها حتمية بالنسبة للدول لدعم اقتصادها الوطني في ظل العولمة الاقتصادية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية وزيادة حركة رؤوس الأموال دفعت بالدول إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة مصالح شركاتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لما تحمله هذه الاستثمارات من أثار إيجابية على اقتصاديتها.
- ✓ طبيعة الاقتصاد الجزائري هو الذي حدد طبيعة تحركات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق.
- ✓ دعم التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات من أهم التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من أجل دعم الاقتصاد الوطني للحد من التبعية لقطاع المحروقات والانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يتأثر بأسعار السوق النفطية إلى اقتصاد أكثر توازنا ومنتجا، بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمار في القطاعات الأخرى، للتنوع في مصادر التمويل، نقل التكنولوجيا، وخلق مناصب شغل دائمة...الخ.

الفصل الثاني

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يلعب المناخ الاستثماري دورا مهما في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكما يعتبر كقوة تفاوضية بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية لأي دولة، لذا سنعالج في هذا الفصل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر، من خلال التطرق أولا إلى مفهومه، محدداته في الدولة المستقبلة و أهم النظريات المفسرة لحركته، وسنعالج أيضا تطور قانون الاستثمار في الجزائر، الهيئات المكلفة بتطوير ودعم الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا المقومات التي تملكها الجزائر في هذا المجال، وسنتطرق إلى أهمية الاستثمار المباشر خارج قطاع المحروقات، مع الإطلالة على مخزونه وتدفقه إلى الجزائر وتوزيعه على أهم القطاعات غير قطاع المحروقات من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأهميته خارج المحروقات

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام الدول لما له من مزايا ومنافع على اقتصادياتها، لذا اتجه الكثير من الباحثين إلى دراسة العوامل التي تدفع بالشركات للتوجه نحو الاستثمار في الخارج، وتقديم محددات التي تعتمد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري واختيار بلد على حساب أخر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

قبل تقديم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر تجدر بنا الإشارة إلى تعريف الاستثمار بصفة عامة ليكون مدخلا لفهم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار من **الناحية اللغوية** على أنه لفظ مأخوذ من التمر، وهو حمل الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمرة. لأن الثمرة ما ينتجه الشجر، والثمر أنواع المال، وثمر ماله نماه، يقال: ثمر الله مالك أي كثره، وعلى هذا فإن الاستثمار هو طلب الحصول على الثمر، والفقهاء يستعملونه بهذا المعنى أيضا... والاستثمار هو استفعال أي طلب الثمر، وعلى ذلك فإن استثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال، مثل طلب الثمر من الشجر، وكذلك يستخدم الفقه مصطلحات الإستنماء والتثمير والزيادة دلالة على الاستثمار والغاية من الاستثمار تحقيق الربح.

أما الاستثمار اصطلاحا: فهو أحد أصول علم الاقتصاد، وله علاقة وثيقة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية من الاستهلاك والدخل والاقتراض والادخار. ويعرفه علماء المالية بأنه توظيف الأموال بموجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة.[1]

[1] سليمان عمر عبد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 22، 23.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرفه **الصندوق النقد الدولي** الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة.[1]

وتعرفه **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (OCDE) على أنه " ذالك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت". وحسب هذا التعريف فإن حصة المستثمر يجب أن تكون من 10 % فما فوق لكي يعتبر استثماره أجنبي مباشر، وبالتالي إذا كانت حصة المستثمر الأجنبي أقل من 10 % فإنه في هذه الحالة يعد استثمار أجنبي غير مباشر، ومع ذالك فالخط الفاصل بين الاستثمار المباشر وغير المباشر ليس واضح وغير متفق عليه.[2]

يعرفه **عبد السلام أبو قحف** على أنه ذلك " الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى إدارة المشروع من المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".

ويعرفه **نزيه عبد المقصود مبروك** على أنه "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع"[3]

---

[1] حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر: قضايا وتعاريف**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.

[2] محمد طالبي، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009، ص 314.

[3] محمد العيد بيوض، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص 3، 4.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص مجموعة من النقاط حول الاستثمار الأجنبي المباشر:

– أن يمتلك المستثمر الأجنبي 10 % من رأسمال في مشروع الاستثمار في بلد مضيف غير بلد الأصلي للمستثمر ومشاركته في إدارة مشروع هذا الاستثمار.

– يستطيع المستثمر الأجنبي أن يشترك مع مستثمر وطني وذالك حسب نسبة المساهمة المتفق عليها في بداية الاستثمار.

– بإمكان المستثمر الأجنبي الملكية الكلية أو الجزئية الاستثمار في بلد مضيف.

– يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط في شكل موارد مالية وإنما يمكن أن تكون في شكل آلات أو معرفة و غيرها.

– يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ممارسة نشاط إنتاجي من السلع والخدمات.

و لتوضيح أكثر للمفهوم لابد من الإشارة إلى الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر لفهم الاختلاف بينهما. ويكمن معيار التميز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكيم الفعلي (المراقبة الفعلية) في الشركة، وعليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة فهو يعد مستثمرا مباشرا، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد التحكم (المراقبة) بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول.[1]

ويعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا في حالة امتلاك كيان أجنبي لأصول ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتدءا من نسبة مقدرة بـ 10 % كحد أدنى، وأما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيكمن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق الحصول السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من

[1] عبد العزيز قادري، **الاستثمارات الدولية: التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 26.

الأسهم تخولهم إدارة المشروع.[1] وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يمنح له الإشراف الحق في الإدارة الجزئية أو الكلية على الاستثمار على عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي لا يشارك في الإدارة والرقابة على المشروع الاستثماري، ومن جهة أخر يمتلك الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 10 % من الأصول، في حين تكون النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير مباشر أقل من 10 % وتكون في شكل سندات، أسهم، قروض.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال من أبرزها:

أ- **الاستثمار المشترك:** يتمثل هذا النوع في اشتراك مستثمر أجنبي ومستثمر محلي في ملكية المشروع المقام على أرضه[2]، وبنسب متفاوتة تحد وفقا لعقد الشراكة، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب.[3]

ب- **الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات:** تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دولة مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجية العصرية، وكما أنها تدار من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.[4]

المطلب الثاني: محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف و الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية و كذا الإجرائية، التي يمكن أن تأثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتجدر الإشارة أن درجة تأثير هذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى.[5]

---

[1] محمد طالبي ، **مرجع سابق**، ص ص 5-7.

[2] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005، ص 19.

[3] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص 164.

[4] أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، ص 20.

[5] صالح مفتاح ودلال بن يسمينة، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 109.

يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ("الأنكتاد"، 1998) مجموعة من المحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- حجم السوق المحلي، والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي.
- معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الخام.
- متوسط دخل الفرد، والذي يقاس كمتوسط للناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- سياسات وبرامج الخصخصة.
- توفر الموارد الكفؤة.
- توفر التكنولوجيا والابتكارات.
- توفر البنية التحتية.[1]

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى تحديد العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتتمثل في:

العوامل السياسية والاجتماعية: تلعب العوامل السياسية والاجتماعية دورا مهما في القرار الاستثماري، وذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات، أما العوامل الاجتماعية فتنعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل المنتج الوطني على غيره.[2] وتوفر الاستقرار السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه، ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة، لا يمكن الاستثمار في غياب الاستقرار السياسي.[3]

العوامل الاقتصادية: إن وجود بيئة اقتصادية كلية مربحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي

[1] يوسف مسعداوي، **مرجع سابق**، ص ص 181،182.
[2] محمد العيد بيوض، **مرجع سابق**، ص 40.
[3] مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، **مرجع سابق**، ص 109،110.

بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سلمية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد من متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية، والتقليل من العجز التجاري.

ويعتبر تطبيق نشط للخصخصة جزءا متمما لتطبق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني.

ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي **المباشر حجم السوق واحتمالات النمو** الذي يعد من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق واحتمالات نموه يعد من مزايا الدولة المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.[1]

الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم وينظم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة والمؤثرة والمحددة لاتجاهاته ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار لابد من توفره على قانون موحد للاستثمار واضح، متسق، شفاف ويتوافق مع التنظيمات الدولية، وكذا وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل: التأميم، المصادرة، فرض الحراسة ونزع الملكية فضلا عن أهمية وجود قانون حماية الملكية الفكرية بالإضافة إلى هيكل أو نظام قضائي مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.[2]

[1] منور أسرير و ندير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص ص 116،117.

[2] محمد العيد بيوض، **مرجع سابق**، ص 40.

الحوافز المالية والتمويلية: تلعب الحوافز المالية والتمويلية دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتتمثل أهم الحوافز المالية في الإعفاء من الضريبة المؤقتة، و إعفاء السلع الرأسمالية المستورة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الوردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير...، وتتمثل أهم الحوافز المالية في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.[1]

بالإضافة إلى المحددات السابقة الذكر يمكن إضافة محددات تكميلية التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهي الموقع الجغرافي الذي يسمح بالوصول إلى أسواق خارجية التوفر على الموارد الطبيعية و اليد العاملة، التوفر على وسائل النقل والموصلات، وقدرة الدولة المضيفة على استيعاب والتكيف مع التطور التكنولوجي، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير،[2] و غياب الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية و المعاملة العادية، ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.[3]

ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي، المحددات الاقتصادية، تسيير الأعمال.[4] حسب ما يوضحه الشكل التالي:

[1] منور أسرير و ندير عليان، **مرجع سابق**، ص 120.
[2] **نفس المرجع**، ص 119.
[3] صالح مفتاح ودلال بن يسمينة ، **مرجع سابق**، ص 111.
[4] حسان خضر، **مرجع سابق**، ص 7.

الشكل رقم (03) يوضح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المصدر: حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر: قضايا وتعاريف**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 7.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنحاول عرض أهم النظريات التي فسرت العوامل التي تدفع إلى حركة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

النظرية الكلاسيكية: يرى أصحاب هذه النظرية أن رأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخر يتسم بندرته النسبية.[1] ويفترضون أن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على الكثير من المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها هي الشركات متعددة الجنسيات. ومن مبرراتهم على ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى دولة الأم، بدل استثمارها في الدولة المضيفة، وتقوم بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول، وتخلق الطبقية في المجتمع من خلال الأجور المرتفعة للعاملين مقارنة بنظائرها من الشركات المحلية، ضف إل ذلك فقد تأثر على سيادة الدولة المضيفة بخلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية. [2]

نظرية سوق احتكار القلة Oligopoly: تعبر النظرية على وجود شركات منتجة كبيرة تتمتع بمزايا احتكارية كالتكنولوجيا ورأسمال قوي، حيث تنشط في أسواق تحتكرها سواء كانت أسواقا داخلية أو خارجية، وانطلاقا من هذه المزايا تجد الشركات الصغيرة نفسها لا تستطيع منافستها، وهو ما يدفعها إلى التوجه نحو الاستثمار في الخارج، ما يفسر حركة الاستثمار الأجنبي خارج الدولة أو عبر الحدود الوطنية، بمعنى أن طبيعة أسواق احتكار القلة هي التي تجبر الشركات الصغيرة مقارنة بالشركات الاحتكارية للبحث عن فرص استثمارية في أسواق خارجية ما يعزز أرباحها.

الاستثمار الخارجي إذن يرتبط بضغط السوق الاحتكارية، ولكن هذه النظرية تفسر كذلك أنه عندما تبدأ الشركات بالاستثمار في الخارج يختل التوازن في سوق احتكار القلة الوطني ما يدفع

[1] عبد الله ساقور،**الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2004 ،ص102.
[2] كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر والنمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2010-2011، ص 11.

الشركات الأخرى لتقليد الشركة التي اتجهت للاستثمار في الخارج وإلا اتجه نصيبها في السوق الوطنية إلى الانخفاض.[1]

نظرية دورة المنتج Product cycle: تعود تفسيرات هذه النظرية إلى منظرها "فيرنون" الذي فسر بروز الاستثمار الأجنبي بهدف حماية صادرات الشركات بمعنى أسواقها من المنافس المحتمل، وذلك انطلاقا من طبيعة الدورة التكنولوجية للمنتجات، حيث يرى أن لكل منتج دورة حياة، تبدأ باكتشاف منتج جديد وتقوم بيعه في الأسواق المحلية، وذلك ما يخلق لها ميزة احتكارية. وثم بعد تقوم بتنميته وهي مرحلة النمو للمنتج، حيث يصبح المنتج شائعا في الأسواق الداخلية ما يجعل الشركات المتعددة الجنسيات التوجه إلى تصديره نحو الأسواق الخارجية، وتواصل في احتكار تلك الميزة التكنولوجية. في هذه المرحلة يخلق منافسين جدد لنفس المنتج بعد تسرب محتويات تركيبته وسيصبح شائعا نسبيا في يد المتنافسين، ما يحتم عليها الاقتراب من الأسواق الخارجية بنقل وحداتها إلى دول أجنبية لتغطية شيوع الميزة التكنولوجية، ولاختصار تكاليف النقل والعمل، أما التفسيرات الاقتصادية الحديثة فتربطها بإقامة الحواجز التجارية، أهمية القرب السوق، انخفاض تكاليف المواد الأولية، اليد العاملة والنقل وهي مرحلة نضوج السلعة وفي هذه المرحلة تستمر الشركات في احتكار ميزتها التكنولوجية إلى أن يخلق منافسين جدد على مستوى هذه الأسواق الجديدة، ما يدفع بالشركات المتعددة الجنسيات بتغيير إستراتجيتها سواء بتخفيض السعر أو الاهتمام بنوعية المنتج للحفاظ على الميزة التجارية وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانحدار والتدهور للمنتج، وفي خضم هذه المرحلة تسعى الشركات إلى تغيير إستراتجيتها نحو أسواق جديدة أين لا يوجد منافسين والتقنيات التكنولوجية لذلك المنتج.[2]

النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي: يرى دنينج Dunnig أن انتقال الاستثمار الأجنبي يستلزم ثلاث شروط أساسية لانتقال الشركة للاستثمار في الخارج وهي أن تملك الشركة مزايا احتكارية (مثل التكنولوجيا) باستطاعتها مواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة، وأن تحقق لها هذه المزايا الاحتكارية مكاسب كبيرة عوض التوجه إلى استخدامات بديلة مثل التصدير، وأن تتوفر

[1] محمد السيد السعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص28.

[2] Robert Gilpin, **Global Political Economy: Understanding the International Economic Order,** princeton university press, New Jersey, 2001, p 283.

الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور، اتساع السوق وتوفر الموارد الأولية.

وحسب هذه النظرية يمكن تلخيص عاملين لِإنتقال الاستثمار الأجنبي وهي عوامل الدفع وعوامل الجذب، فالأولى تتمثل في العوامل التي تدفع بشركة الأم للاستثمار في الخارج كالبحث عن أسواق خارجية، أما الثانية تتمثل في العوامل التي تتميز بها الدولة المضيفة وهي ما يجعلها جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ولقد صنفها "جون دانينج" إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول وحجم السوق، تحركات المنافسين والتقارب الجغرافي بين الدولة الأم والمضيفة للتخفيض من تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي.[1]

من خلال النظريات السالفة الذكر نستخلص مجموعة من العوامل التي تساهم في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر المتمثلة في اكتساب الشركات لميزة احتكارية (التكنولوجيا، منتجات جديدة، علامة تجارية...) وكذا وجود منافسين سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية تدفعها للتوجه نحو دول أخرى للحفاظ على ميزتها الاحتكارية، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري ومقومات البلد المضيف كتوفر الموارد الأولية وانخفاض تكلفتها، حجم السوق الداخلية وسهولة الوصول إلى أسواق خارجية، وجود يد عاملة مؤهلة ورخيصة و غيرها من العوامل.

نستخلص أيضا أن هذه النظريات تفسر حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات في حين هناك استثمارات أجنبية مباشرة يقوم بها مستثمرون أجانب سواء بالشراكة أو بالملكية الكلية للمشروع.

[1] كريمة قويدري، **مرجع سابق**، ص ص 18، 19.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سعت الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لها، بالإضافة إلى المحددات الجغرافية والطبيعية التي تتمتع بها، قامت الجزائر بتشريع العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار وتقديم محفزات وامتيازات للمستثمرين الأجانب، لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: التطور التاريخي للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ بداية الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر، ومن هذه القوانين قانون الاستثمار الصادر في 1663 (قانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 1963/07/26) وقانون الاستثمار الصادر في 1666 (أمر رقم 284/66 المؤرخ في 1966/06/15) أين تبنت الجزائر موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي، حيث أسندت مبادرة تحقيق المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للقطاع العمومي.[1]

نظرا لفشل قانوني 1963 و1966 جاء القانون 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة والذي سمح للشريك الأجنبي بامتلاك 49%، ولكن رغم هذا يبقى هذا القانون دون فعالية وذلك راجع لكون الجزائر تبنت في تلك السنة قانونا يتعلق بتأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط، وبذلك تكون قد أكدت نيتها على رفض الاستثمار المباشر وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة. وفي 12 جويلية 1988 تم إصدار القانون رقم 88-25 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية والذي أدى إلى ظهور المؤسسات العمومية الاقتصادية، لكن هذا القانون جاء في ظروف معارضة واضطرابات سياسية عرقلت تنشيط الاستثمار.[2]

---

[1] زين منصوري، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماي 2005، ص 129.

[2] يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 180.

بعد فشل كل مساعي والمحاولات الجزائرية في ميدان الاستثمار خلال المراحل السابقة، فإن الجزائر غيرت نهجها الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بعد إجراء عدة إصلاحات اقتصادية التي فرضها عليها الصندوق النقد الدولي. وفي هذه المرحلة صدرت عدة قوانين الاستثمار تشجع الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التطور والنمو في المجال الاستثماري.

قانون النقد والقرض 10/90: المؤرخ في 1990/04/14، الذي يكرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، فوق ما جاء في المادتين 181، 182، فتح هذا القانون الطريق لكامل أشكال الشراكة بدون تخصيص كما أنه ألغى القانون 11/82 المتعلق بالشركات المختلطة، كما أن المستثمر غير المقيم أصبح بإمكانه أن ينشأ شركة عن طريق الاستثمار المباشر أو عن طريق الشراكة مع الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة المقيمة، وبذالك يكون هذا القانون قد أدخل تمييزا بين المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، حيث جاء في نص المادة 181: " يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري". وكما نصت المادة 182: "يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر"

ولكن هذا القانون لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب ما عدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

قانون الاستثمار 1993: ويتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر، ويعتبر هذا المرسوم أكثر توضيحا للامتيازات المنوحة للمستثمرين، ولم يميز بين المستثمر المقيم وغير المقيم، بالإضافة إلى إمكانية طرح الخلافات والنزاعات بين الحكومة الجزائرية والمستثمر الأجنبي للتحكيم أمام السلطات القضائية المختصة، بالإضافة إلى السماح بتقديم امتيازات جبائية وحوافز مالية، وكما يقدم إجراءات التنازل عن الأراضي الحكومية وكذا نظام الضمان الإجتماعي.[2]

بالإضافة إلى هاذين القانونين تم إصدار مراسيم رئاسية لطمأنة وضمان الاستثمارات الأجنبية وهذا ترسيخا للتوجهات نحو الانفتاح ويمكن ذكرها:

[1] سارة محمد، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية و السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010/2009، ص 17.
[2] يحيى سعيدي، **مرجع سابق**، ص ص 180- 181.

1- المرسوم الرئاسي رقم 95-345 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على الاتفاقيات المتضمنة إحداث الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار.

2- المرسوم الرئاسي رقم 95-346 المؤرخ في 1995/10/30 والخاص بالمصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى.

3- المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 1995/10/07 والخاص بالمصادقة على الاتفاقية الموحدة للاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

4- المرسوم الرئاسي رقم 98-304 المؤرخ في 1998/10/26 والخاص بالمصادقة على انضمام الجزائر إلى الشراكة العربية للاستثمار.

وإصدار مراسيم تنفيذية عديدة منها:

1- المرسوم التنفيذي رقم 95-93 المؤرخ في 1995/03/25 ويهدف إلى إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.

2- الأمر رقم 65-6 المؤرخ في 1995/01/25 ويخص عملية ترقية وحماية وتنظيم المنافسة الحرة.

3- المرسومين التنفيذيين رقم 97-319، 97-320 الصادرين في 1997/08/24 يهدفان إلى إنشاء الشباك الوحيد من أجل إزالة كل الصعوبات التي تعيق المستثمر الأجنبي.[1]

قانون الاستثمار لسنة 2001.

يعتبر الأمر رقم 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993، يتضمن توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بحرية الاستثمار، هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين). هذا التحديد لا يعتبر معرقلا، بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية.

[1] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- واقع وأفاق-**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص 16.

والجديد في هذا القانون ما يلي:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التميز ما بين القطاع العام والخاص.
- إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تعويضا لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات APSI، وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي. [1]

ولقد تم تعديل هذا الأمر بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، والجديد في هذا القانون:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- تحويل رؤوس الأموال والمداخيل.
- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين محليين كانوا أو أجانب.
- تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية وحماية الاستثمارات.
- إمكانية الطعن الإداري.
- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

أما بالنسبة للضمانات المقرة في هذا القانون للمستثمرين فهي كالتالي:

- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.
- لا تطبق المرجحات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعدد الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق

[1] يحيى سعيدي، **مرجع سابق**، ص ص 181، 182.

بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص. [1]

المطلب الثاني: المقومات الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقا لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[2]

فإن للجزائر موقع جغرافي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط، تبلغ مساحتها 741 381 2 كلم مربع، ويبلغ شريط ساحلها 1600 كلم، وهي عضو في الاتحاد المغرب العربي (UMA) إلى جانب ليبيا، المغرب، موريتانيا وتونس، وتشترك الحدود معها بالإضافة إلى دولتين من الساحل الإفريقي وكذلك الصحراء الغربية.

فهي منطقة واسعة بتضاريسها المتنوعة، الساحل ب 4 % من المساحة الإجمالية للجزائر، الهضاب العليا ب 9 % و الصحراء ب 87 من المساحة الإجمالية، فالمناخ متوسطي أساسا، معتدل في الشمال وحار وجاف في الجنوب، ترتفع درجات الحرارة كلما ارتفعنا على مستوى البحر.

فموقعها يعد استراتجيا باعتبارها بوابة إفريقيا ويفصلها البحر المتوسط من الشمال عن كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وكما تعتبر الجزائر أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة، ويعيش أغلب سكانها في المدن الواقعة في الشمال. كما أنها تعتبر من أهم البلدان التي تتوفر على موارد طبيعية

[1] فلة حمدي ومريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 337، 338.

[2] حدة رايس و مروة كرامة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية –دراسة تحليلية-**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 71.

هامة ومتنوعة، حيث تتوفر على مخزون هام من الغاز الطبيعي في العالم، وكذا تعد من مصدري البترول، بالإضافة إلى موارد أخرى تتمثل في الفوسفات، الزنك، الحديد، الذهب، اليورانيوم والنحاس.[1]

ويعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار لأية دولة توفير الحد الأدنى المقبول على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل بما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، فلما كانت الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنها اتخذت قرارا يترتب بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، نظرا لتوفرها على الكثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي، والتي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية والإصلاحات الهيكلية المحفزة على جذبها، فشروط استقطاب الاستثمار فيها متوفرة، وجميع الظروف مواتية لاستقطابه إذ نلمس رجوع الاستقرار السياسي واستقرار الإطار الاقتصاد الكلي، وتم تحديد السياسات التنموية وتنفيذ الإنعاش الاقتصادي، سيما تطوير البيانات القاعدية وإنشاء إطار قانوني ومؤسساتي لتنفيذ السياسات التنموية.[2]

وتتميز الجزائر بكبر سوقها، حيث يبلغ عدد سكانها 38,9 مليون نسمة، و بلغ الناتج الداخلي الخام 137,5 مليار دولار أمريكي سنة 2009، و161,7 مليار دولار أمريكي سنة 2010، 198,7 مليار دولار أمريكي سنة 2011 و 209,3 مليار دولار أمريكي سنة 2012[3] و الناتج الداخلي الخام للفرد 3,450 دولار أمريكي[4]، ويبقى النمو الاقتصادي في ارتفاع متزايد حيث سجل في سنة 2009 بـ 2,4 % و 3,3 % في سنة 2013.[5]

وتتوفر الجزائر على فرص استثمارية معتبرة ناتجة عن المخططات التنموية القائمة على تحسين التنمية البشرية، ودعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع مناصب الشغل، وتطوير اقتصاد المعرفة، ومواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، إضافة إلى توفرها على فرص قطاعية في مجال الخدمات كالبنوك والتأمين والوساطة المالية، الاتصالات والسياحة، وكذلك في مجال الصناعة الغذائية والكيميائية والبتروكيميائية، الصيدلة، الصناعات الخفيفة المختلفة

[1] KPMG Algérie SPA, **Guide Investir en Algérie**, Algérie, 2014 p p 15, 16.

[2] حدة رايس و مروة كرامة، **مرجع سابق**، ص 71.

[3] KPMG Algérie SPA, **Op.cit**, p 23.

[4] حدة رايس و مروة كرامة، **مرجع سابق**، ص 72.

[5] KPMG Algérie SPA, **Op.cit**, p 23.

والميكانيك، إضافة إلى مجال البناء والأشغال العمومية والمعادن والفلاحة، كما تتوفر الجزائر على بنية تحتية فهي تملك شبكة واسعة لتزويد الكهرباء، حيث تقدر نسبة التكهرب ب 22 % من القطر الوطني وشبكة اتصالات في تطور، فهي تحتوي على شبكة طرقات تفوق 107000 كلم وشبكة سكك حديدية تفوق 4700 كلم، أما فيما يخص الموانئ والمطارات فإنها تحتوي على 11 ميناء متعدد الخدمات، و 31 مطار مفتوح للطيران المدني من ضمنها 13 مخصصة للطيران الدولي.

تحتوي الجزائر على مناخ استثماري مميز بالنظر إلى مقومتها ومواردها الطبيعية، كذا النمو الاقتصادي الناتج من خلال سياستها التنموية. فبالإضافة إلى هذه المقومات الطبيعية والمؤشرات الاقتصادية تحتوي الجزائر على منهجية عمل مشجعة للأعمال نظرا لأنها بلد ديناميكي، حيث تضمن معاملة مماثلة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب وتضمن تحويل رأس المال المستثمر وعائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف وإمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع، وكذا انضمامها إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من بينها 41 اتفاقية تشجع حماية الاستثمارات و 24 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي. [1]

وكما قامت السلطات الجزائرية بتقديم مجموعة من التحفيزات لتطوير وجذب الاستثمارات الأجنبية، المتمثلة في الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام، ويستفيد المستثمرون الأجانب في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وإدخال الطاقة، والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة. وفيما يلي نتطرق إلى أهم الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للمستثمرين:

- **النظام العام للحوافز:** يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمارات وتهيئة الإقليم، وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله ويستفيد المستثمرون من:

– تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

[1] حدة رايس و مروة كرامة، **مرجع سابق**، ص ص 71، 72.

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.

– الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

- **نظام الاستثناءات:** يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدأ الاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال.

في مرحلة بدأ الإنجاز للاستثمار: تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية:

– الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

– تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية، وغير المبنية، الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

في مرحلة الاستغلال:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- مزايا إضافية لتحسين أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الاستهلاك. [1]

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل التخفيف من القيود التنظيمية والإجرائية تم إنشاء هيئات وطنية تتكلف بدعم وتشجيع المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب المتمثلة في:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSSI) من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ذات أهمية لتسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.[2]، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومكلفة ب:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

[1] محمد طالبي، **مرجع سابق**، ص 320.
[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، **نظام التحفيز**، من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos ،تاريخ التصفح: 2015/04/20 على الساعة 3:26.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار، وهو عبارة عن حساب تخصيص خاص أقره القانون الجديد، بحيث يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، خاصة منها المتعلقة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.[1]
- تطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف الاستعلامات حول التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الجزائر وفي الخارج.
- تحرص على تنفيذ قرارات تشجيع الاستثمار المتفق عليها مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب...الخ).
- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتجيات التنمية بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية المعنية.[2]

الشباك الموحد:

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشباك الموحد وهو يضم داخل الوكالة مكاتب الوكالة ذاتها وكذالك مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل، مأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يقع فيه مقر الوكالة.

يخضع التماس خدمات الشباك الموحد لإدارة المستثمرين والهيئات في الشباك، كما توفر الوكالة في أجل أقصاه 60 يوما وبناء على تفويض من الإدارات المعنية الوثائق المطلوبة قانونا من أجل إنجاز الاستثمار وذلك ابتداء من تاريخ الإيداع القانوني لتصريح الاستثمار وطلب الامتياز.[3]

دور الشباك الوحيد اللامركزي هو تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض ممثلو الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على

---

[1] كمال مروادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، من الموقع الالكتروني: elbassair.net/.../الملتقى%20الدولي%20السياسات..%20، تاريخ التصفح: 10-04-2015، على الساعة 16:10.

[2] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، مهام الوكالة، من الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-_de-l-andi 2015، تاريخ التصفح 20-04-2015، على الساعة 3:31.

[3] بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان 2006، ص 77.

مستواهم كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، ويكلفون زيادة على ذلك، بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون.[1]

المجلس الوطني للاستثمار:

أنشأ هذا المجلس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المحدد لتكوين وتنظيم وتسيير هذا المجلس. يتكون من 8 وزارات ويرأسه رئيس الحكومة، ويعمل على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستثمار. وتم إنشاءه بهدف تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للاستثمار. فهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع وتقديم التصريح النهائي لبرامج الاستثمار الخاصة لبرامج، ولكن رغم تمتع هذا المجلس بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، فلا توجد نصوص تطبيقية تبين دوره بوضوح، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المجلس لا يعتبر سلطة إدارية مستقلة، وكما أن قراراته وتوصياته لا توجه مباشرة للمستثمر بل هي مخصصة بالسلطات المكلفة بتطبيق النصوص القانونية المتعلقة بترقية الاستثمار، وبالدرجة الأولى وكالة الوطنية لترقية الاستثمارات.

ويمكن تلخيص مهام المجلس الوطني للاستثمار في النقاط التالية:

- صياغة إستراتجية وأولويات الاستثمار.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- إقرار الإجراءات والمزايا التحفيزية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.[2]

[1] الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **الشباك الوحيد**، من الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role، تاريخ التصفح 20-04-2015، على الساعة 4:05.

[2] يحيى سعيدي، **مرجع سابق**، ص 188.

المبحث الثاني: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وأهميته خارج المحروقات

نظرا للأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة خارج المحروقات، سعت السلطات الجزائرية إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

إن الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تعتمد على حجم هذه الاستثمارات وسرعة تدفقها فحسب، بل تكمن أهميتها في مدى استجابتها لنمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الدولة، مما يساهم في رفع قدرة الاقتصاد على خلق قاعدة إنتاجية يكون المدخل الأساسي فيها الإنتاج واستخدام التكنولوجيا.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص مالية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، كما أنه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار وفي الرقابة على المجالات أو المشروعات التي تم فيها الاستثمار وبالتالي يقل فيه عنصر المخاطرة.[1] وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي :

- إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يقلل من احتمال حدوث الأزمات المالية والعجز عن تسديد الديون وذالك بالمقارنة مع تدفقات الديون القصيرة الأجل.
- يصطحب الاستثمار الأجنبي المباشر معه الإدارة والتكنولوجيا مما يؤدي إلى تحقيق فوائد للبلد المضيف ويرفع من معدلات العائد على المشروع التي تتخذ استثمارات إنتاجية.[2]
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتمويل النقد الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، وإنما يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات اللازمة، لإقامة الاستثمار وما

[1] أميرة حسب الله محمد، **مرجع سابق**، 2004-2005، ص 19.

[2] حازم بدر الخطيب، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، : حالة دراسية في الأردن**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006، ص 97.

يصاحبها من الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، وذلك من خلال قيام مشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها، كما يمكن لها أن تعمل على توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج، وإنشاء مشاريع مساعدة تعمل على الرقي بمستوى العامل المحلي كإنشاء معاهد لتدريب اليد العاملة الوطنية والأساليب الجديدة المتطورة، وكما تساهم في إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة الآلات، وكذلك يمكن أن تساهم في فتح أبواب جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تشغيل الخبرات الوطنية وبما توفره من فرص وظروف عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات في الخارج.[1]

بالإضافة إلى المميزات السالفة الذكر تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر تحقيق التنوع الاقتصادي للحد من التبعية لقطاع المحرقات، والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد أكثر توازنا ومنتجا للثروات بتشجيع إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة المضافة في كل القطاعات، التي من شأنها تسهيل تنمية منسجمة وخلق مناصب شغل دائمة، مع الحد من هشاشة هيكلة الاقتصاد الوطني. إن تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة للمحرقات والتي تجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية تتبلور كتبعية هيكلية دائمة إزاء مورد تخضع أسعاره إلى الظروف الخارجية، وتتميز بتقلبات قد يكون التحكم فيها غير مؤكد، فالأزمة المالية قد تتسبب في تفاقم التبعية بتضاعف أثارها السلبية على أسعار البترول والأسعار النقدية في أن واحد.[2]

لذا تبقى إستراتجية التنويع الاقتصادي حتمية لضمان تنافسية أفضل لقطاعات الاقتصاد الوطني خارج المحروقات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وكما أنه من بين الإصلاحات التي بادرت إليها الجزائر، والتي تدل على انفتاحها الخارجي وتوجهها نحو اقتصاد السوق والسير في درب العولمة الاقتصادية، هو السعي إلى اجتذاب التدفقات الرأسمالية والرأسمالية والاستثمار الأجنبي المباشر، الذي من شأنه أن يشجع على نقل التكنولوجيا

[1] صارة محمد ، **مرجع سابق**، ص ص 12، 13.
[2] مراد مدلسي، **مرجع سابق**، ص 10، 12.

والخبرة الأجنبية، وبالأخص في القطاعات خارج المحروقات وذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين (اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا، قانونيا)، ومنحهم التحفيزات الضريبية وبالأخص في ظل عدم قدرة الحكومة الجزائرية على الاستثمار بمفردها بفعل انعدام القدرات المالية والتكنولوجية وحتى التسييرية.[1]

المطلب الثاني: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

إن المسار الانتقالي للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، دفع بالحكومة الجزائرية منذ التسعينات من القرن الماضي إلى إجراء تعديلات هيكلية لتحرير الاقتصاد الوطني، من بينها ترشيد القطاع العام، الدعوة إلى الخوصصة وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، هذه الإصلاحات ساهمت في نمو الناتج الداخلي الخام، وتطوير القطاع الخاص، وهو ما نتج عنه حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. ففي سنة 2002 صنفت الجزائر البلد الأول في المغرب العربي، والثالث على المستوى الإفريقي المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2] ولقد بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 23,3 مليار دولار أمريكي سنة 2012، في تزايد بنسبة 7 % مقارنة لسنة 2011. فحصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر من بين دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، ليبيا، مصر) ارتفعت بنسبة 11,8 % سنة 2012 مقارنة بـ 11,6 % سنة 2011.[3] كما يوضح الجدول التالي:

[1] منير نوري وابراهيم لجلط ، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص 9.

[2] Omar GUERID, **l'investissement direct étranger en Algérie : Impacts, opportunités et entraves**, Revue Recherches Economiques et Managériales, n°3, faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion de l'université de Biskra, Algérie, juin 2008, p33.

[3] Trésor, Direction Générale, **les investissements directs étrangers en Algérie en 2012**, Novembre 2013, Algérie.

جدول رقم (1) يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الحصة الإجمالية لدول شمال إفريقيا لسنة 2012
الجزائر	11606	14199	16945	19209	21780	23264	% 11,8
شمال إفريقيا	21511	20513	16408	13645	5805	9035	% 100

Source : trésor, Direction Générale, les investissements directs étrangers en Algérie en 2012, Novembre 2013.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نمو متزايدا في السنوات الأخيرة وهذا يرجع إلى برامج الخوصصة التي قامت به السلطات الاقتصادية الجزائرية، ولكن رغم هذا النمو الملحوظ إلا أنه يبقى قليل بالنسبة إلى تدفقاته على المستوى العالمي،[1] كما يوضح الجدول التالي:

[1] BENHABIB Abderrezzak et ZENASSI Soumia, **Déterminats et Effets des Investissements Directs Etrangers sur la Croissance Economique en Algérie**, Colloque International sur l'evaluation des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l' investissements et la croissance économique, Université Sétif 1, Algérie, les 11 et 12 mars 2013, p 10.

الجدول رقم (2) يوضح مخزون وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
2002	5552	1 065
2003	6190	638
2004	7072	882
2005	8217	1145
2006	10 104	1 888
2007	11 847	1 743
2008	14 479	2 632
2009	17 226	2 746
2010	19 527	2 301
2011	22 108	2 581
2012	23 607	1 499
2013	25 298	1 691

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتصرف

بتحليل المعطيات المقدمة في الجدول أعلاه نلاحظ تواتر في ارتفاع وانخفاض حجم مخزون وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2013. إذ بلغ رصيد مخزون الاستثمار الأجنبي سنة 2002 بقيمة 5552 مليون دولار أمريكي، ليتراجع بعد ذلك في الثلاث السنوات اللاحقة حيث انخفض رصيد التدفق في سنة 2003 إلى 638 مليون دولار أمريكي، ليرتفع قليلا في سنة 2004 ليصل إلى 882 مليون دولار أمريكي، وترجع أسباب الانخفاض في هذه الفترة إلى الأحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، وما نتج عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية.

أما في الفترة الممتدة بين 2005 و 2011 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ارتفاعا ملحوظا خاصة بعد 2007 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2008 ما يعادل 479 14 مليون دولار أمريكي ليصل في سنة 2011 إلى 108 22 مليون دولار أمريكي، و يعود ارتفاع التدفقات الواردة في هذه الفترة إلى بداية تحسين الأوضاع السياسية في البلاد ومحاربة الإرهاب وفق الخطة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية المتمثلة في المصالحة الوطنية، وكذا تعديل القوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر عام 2001 و2006.

ويرتبط تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنتي 2012 و 2013 إلى الوضع الأمني الوطني والإقليمي الذي تخوفت منه أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، وهذا الوضع يعود أساسا على المستوى الوطني إلى التهديدات الأمنية خاصة بعد حادثة تيغنتورين 2013، وعلى المستوى الإقليمي فقد أثر الانفلات الأمني في تونس وليبيا وكذلك مالي ما جعل الجزائر تستنفر عن مخاطرها بطرحها للمشكل الأمني، ما قرأته الشركات الأجنبية كتهديد لاستثماراتها. وتجدر الإشارة أن تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي لم يخص الجزائر فقط، وإنما شهد تراجعا في كل المنطقة العربية نتيجة ما يطلق عليه الربيع العربي، حيث توجهت الاستثمارات إلى منطقة أسيا الأكثر استقرارا وهو ما اعتبر شلا للبرامج التنموية العربية التي تعتمد على الفوائد المتحصل عليها من جذب المستثمر خاصة القطاع السياحي.

وحسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فإن تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بصفة عامة، يرجع إلى انخفاض عائدات النفط وكذا انخفاض نسبة الإنتاج وهبوط الأسعار بسبب تراجع الطلب العالمي للنفط خاصة نفط منظمة أوبك بشكل خاص، بعد زيادات امتدادات النفط من طرف الولايات المتحدة التي سجلت ارتفاع في إنتاجها للغاز الصخري.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير سنوي حول الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربية**، 2013، ص11.

المطلب الثالث: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات

لا يزال القطاع الاقتصادي الجزائري يتأثر بالاعتماد المفرط للجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات وكذلك بطء السياسة الاقتصادية الجزائرية التي صادفت عوائق في تطبيق سياسة إحلال الواردات التي تعني الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي تمثل جزءا من قدرات الدولة لتحقيق اقتصاد منتج يعتمد بالتالي على الصادرات نحو الخارج وهو الذي سيدفع بتشجيع وخلق بيئة اقتصادية وحتى قانونية وسياسة لجذب الاستثمارات الأجنبية في كل القطاعات الاقتصادية، وهو الواقع الذي يبرز في ضعف قطاعات خارج المحروقات في جذب هذه الاستثمارات وهو ما يوضحه الجدول أسفله:

الجدول رقم (03) يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة على أهم القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات خلال فترة 2002-2014

المبلغ: مليون دينار

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المؤوية	المبلغ	النسبة المؤوية
الفلاحة	9	% 0,60	5 495	% 0,23
البناء، الأشغال العمومية و الموارد المائية	95	%16,84	59 713	% 0,54
الصناعة	324	% 57,45	1 613 708	% 68,55
الصحة	6	% 1,06	13 573	% 0,58
النقل	19	% 3,37	12 405	% 0,53
السياحة	10	% 1,77	462 619	% 19,65
الخدمات	100	% 17,73	97 145	% 4,13
الاتصالات	1	% 0,18	89 441	% 3,80
المجموع	**564**	**% 100**	**2 354 099**	**% 100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة نسبة كبيرة تقدر 57,45 % من حيث المشاريع المسجلة، ويليها قطاع الخدمات بـ 17,73 % و قطاع البناء والأشغال العمومية والموارد المائية بـ 16,84%، أما القطاعات الأخرى المتمثلة في النقل، السياحة، الصحة، الفلاحة والاتصالات تسجل نسب منخفضة حيث تتراوح مابين 3,37 % و0,18 %، ولم يستقطب قطاع الاتصالات سوى مشروع واحد من بين المشاريع المسجلة، في حين سجل مبلغ مالي قدر بـ 441 89 مليون دينار جزائري أكبر من رصيد كل من قطاع الصحة بـ 573 13 مليون دينار جزائري رغم استقطابه لـ 6 مشاريع من بين المشاريع المسجلة، وقطاع النقل بـ 19 مشروع بمبلغ مالي قدر بـ 405 12 مليون دينار جزائري.

هذه النتائج التي حققتها الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحرقات قليلة بالنظر للمقومات الجزائرية للاستثمار، بالرغم من النتائج التي حققتها في بعض القطاعات وهو ما يطرح مواصلة العقيدة الاقتصادية الجزائرية بضغط السياسة القانونية التي تقيد المستثمر الأجنبي خاصة القاعدة 49/51 التي تفرضها الجزائر بمعنى أن المستثمر الجزائري عموميا كان أو خاصا هو المتعامل الذي يمتلك أغلبية الرأسمال في المشروع الاستثماري.

الجدول رقم (04) يوضح عدد المشاريع ومبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال فترة 2002-2014

المبلغ: مليون دينار جزائري

المنطقة	عدد المشاريع	المبلغ
أوروبا	316	839 295
أسيا	53	115 219
أمريكا	10	63 171
الدول العربية	171	1 263 455
أستراليا	1	2 974
الشركات المتعددة الجنسيات	13	89 985
المجموع	564	2 354 099

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

استنادا إلى بيانات الجدول أعلاه الذي أعدته الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات تعد الدول الأوروبية الأكثر استثمارا في الجزائر في القطاعات خارج المحروقات حيث بلغ عدد مشاريعها 316 مشروع بمبلغ يقدر بـ 295 839 مليون دينار جزائري من بين 564 مشروع، وتليها الدول العربية بـ 171 مشروع و بمبلغ يقدر بـ 455 263 1 مليون دينار جزائري، ثم تليها الدول الأسيوية و الدول الأمريكية ب 53 و 10 مشاريع على التوالي، ولم تستثمر أستراليا سوى مشروع واحد، في حين تحصلت الشركات المتعددة الجنسيات على 13 مشروع استثمار أجنبي مباشر بمبلغ 985 89 مليون دينار جزائري.

باعتبار أن أوروبا هي أكبر شريك للجزائر فنجد أن حصتها الاستثمارية في الجزائر أكبر مقارنة بباقي الشركاء الأجانب للجزائر ويمكن إرجاع هذا السبب بالاعتماد على مقاربتين، مقاربة اقتصادية مرتبطة بالبعد الجغرافي، فنتيجة للقرب الجزائري الأوروبي سهل ذلك على استقبال الجزائر للاستثمارات الأجنبية الأوروبية خاصة من فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا، ومقاربة سياسية تاريخية تعود جذورها إلى ارتباط الجزائر بالنفوذ الأوروبي الذي لا يزال ينظر إليها كسوق لتحقيق الأرباح

الاقتصادية من خلال الاستثمار فيه، وهو الذي برز في إطار الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول السابقة الذكر في تجسيد مشاريع خاصة في ميدان الصحة ومشاريع السكك الحديدية أو في إطار اتفاقيات المتعددة الأطراف من خلال الشراكة الأورومغاربية التي تسعى إلى إصلاح المنظومة القانونية الجزائرية بشكل يجعل السوق الجزائرية أكثر انفتاحا لهذه الاستثمارات، ثم الدول العربية في المقام الثاني ويمكن تفسير ذلك إلى ارتباط الجزائر بالدائرة العربية بالرغم من أن هذه الدول تشترك في خصائص الضعف والقوة في طبيعتها الاقتصادية على العموم، ثم تأتي الدول الأسيوية في المرتبة الثالثة وعلى رأسها الصين واليابان وتركيا ودول أخرى التي استطاعت الحصول على مشاريع عدة في السوق الجزائرية نتيجة للمزايا الاقتصادية والتكنولوجية والرأسمالية التي تتمتع بها، وتعتبر الصين التي تعد اليوم اقتصادا صاعدا أكثر حضورا وتنافسا لأوروبا في الجزائر التي استطاعت كسب مشاريع في قطاعات عدة كالبناء والأشغال العمومية وغيرها، أما أمريكا فحضورها مرتبط بتواجد المستثمر الأمريكي والكندي والمكسيكي في قطاع الخدمات والصحة وبعض الصناعات الغذائية والخفيفة، وتأتي أستراليا في المرتبة الأخيرة باستثمارات ضئيلة جدا وما يفسر ذلك أساسا هو البعد الجغرافي.

كما نلاحظ اعتماد الوكالة إحصائيات مرتبطة بالشركات المتعددة الجنسيات إضافة إلى الأقاليم الجغرافية السابقة الذكر، وهو ما يمكن تفسيره من خلال المقاربة التي تؤكد القوة الاقتصادية للشركات التي تتمثل في الاستقلالية الرأسمالية والتكنولوجية، وكذلك وزنها ونفوذها المرتبط بمزايا الموقع، حيث تتواجد لها عدة فروع في العديد من الدول كما ترتبط بالدول المضيفة من خلال علاقات مشتركة تسمح لها باكتساب حصص استثمارية، وتبرز هذه الشركات المتواجدة في الجزائر في الشركات المتخصصة في قطاع الاتصالات والبناء والخدمات. وتجدر الإشارة إلا أن الإحصائيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير دقيقة إلا أن الحصة الكبيرة من هذه الاستثمارات تتوجه إلى قطاع المحروقات.[1]

[1] Trésor, Direction Générale, **op.cit.**

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج مجموعة من النقاط التالية:

- ✓ تعتبر العوامل الأمنية والسياسية، استقرار البيئة الاقتصادية، ومنح التحفيزات والتسهيلات، و استقرار الإطار القانوني من أهم محددات الاستثمار الأجنبي.
- ✓ البحث عن الأسواق الخارجية، وتوفر المقومات (الطبيعية، بشرية)، الموقع الجغرافي الذي يسمح بالتفتح على الأسواق الخارجية للدولة المضيفة من أهم الدوافع لحركة الشركات للاستثمار خارج حدود دولة الأم.
- ✓ اتخذت الجزائر موقفا حذرا من فتح أسواقها للاستثمار في قطاعات غير المحروقات إلى غاية التسعينات من القرن الماضي إثر تغير سياستها الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق لاتخاذها لسياسة الاعتماد على الذات لبناء الاقتصاد الوطني في السنوات الأولى من الاستقلال، إلا أن مجمل الاستثمارات الأجنبية في الجزائر كانت موجهة لقطاع المحروقات الذي يعد ممول المشاريع التنموية في تلك الفترة.
- ✓ انفتاح الجزائر على الأسواق الخارجية جاء كردة فعل للبيئة الخارجية لزيادة حركة رؤوس الأموال وزيادة الاعتماد المتبادل في ظل تصاعد التحولات النيولبرالية ، وجدت الجزائر نفسها ليست بمنأى عن هذه التحولات العالمية. وكذا لاعتبارات داخلية إثر أزمة البترول سنة 1986 نتج عنها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما دفع بالجزائر الاتجاه إلى الصندوق النقد الدولي، ليفرض عليها هذا الأخير إصلاحات هيكلية بهدف تحرير أسواقها.
- ✓ يكمن الهدف من جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات في تحقيق التنوع الاقتصادي بالاستثمار في القطاعات الأخرى وهو ما يسمح للجزائر للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وخاصة كسب التكنولوجيا.
- ✓ إصرار الجزائر على القاعدة 49/51 في كل قوانينها الخاصة بالاستثمار ما يثبت تخوفها من فتح أسواقها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ تمتلك الجزائر مقومات طبيعية وبشرية وطاقية ما يؤهلها لأن تكون قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ودعمت هذه المقومات بإنشاء وكالات وهيئات وطنية لدعم وتطوير هذه الاستثمارات.

- ✓ عرفت الجزائر ارتفاعا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2002، إلا أن أغلب هذه الاستثمارات متجهة نحو قطاع المحروقات، وتسجل نسبة ضئيلة في قطاعات غير المحروقات، ويبقى تدفق هذه الاستثمارات ضئيلة بالنظر إلى المقومات التي تمتلكها الجزائر.

الفصل الثالث

نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تعمل الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في ظل العولمة الاقتصادية وزيادة الاعتماد المتبادل ما بين الدول، وفي عالم يشهد حركة كبيرة لرؤوس الأموال تعمل فيه الدول إلى تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الأموال.

سيعالج هذا الفصل الآليات المنتهجة من طرف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ودورها ووظائفها اتجاه المستثمرين الأجانب، وكذا دور الجهاز التنفيذي (الرئاسة والحكومة) في تفعيل هذه الدبلوماسية، وكما سنطرق إلى نشاطات الدبلوماسية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية مع الدول والشراكة المتعددة الأطراف وأثر انضمام الجزائر على مستقبل جذب هذه الاستثمارات، وسنعالج أيضا المعوقات التي تعرقل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في عملية جذب المستثمرين الأجانب، وسننهي بتقييم تجربة الدبلوماسية الجزائرية في جذب هذه الاستثمارات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الآليات ودور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث: معوقات وتقيم نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: آليات ووظائف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

تعتبر مهمة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات من بين المهام الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على غرار دعم التجارة الخارجية للمساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد من الإستراتجية الوطنية للخروج من الاقتصاد الريعي القائم على عائدات المحروقات، وللوصول إلى هذا المبتغى تجندت كل فوعلها لأداء هذه المهمة لجذب أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: آليات الدبلوماسية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تكمن الآليات المنتهجة من طرف الدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنظيم منتديات ومجالس الأعمال بين المتعاملين المحليين والأجانب، تنظيم أيام إعلامية في الخارج، تشجيع الوفود الاقتصادية بين الجزائر وشركائها من الدول الأجنبية بالإضافة إلى المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية.[1] وتعتبر هذه الآليات من بين أهم الوسائل الاشهارية للتعريف بمناخ الاستثمار في الجزائر، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" في مداخلته أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية:

> **"تنظم الوزارة، عن طريق الممثليات الدبلوماسية بالتعاون مع مختلف الفاعلين الجزائريين والأجانب، ورشات و لقاءات لرجال أعمال، كما تم تأسيس مجالس أعمال مع عدد هام من البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و اليابان و فرنسا، فضلا عن تنظيمها لأيام إعلامية حول الإمكانيات التي يزخر بها اقتصادنا الوطني، بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية المبادلات التجارية الدولية لبلادنا "**[2]

---

[1] **مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية**، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 27 فيفري 2015، على الساعة 11:00.

2 وزارة الشؤون الخارجية: **مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية**، من الموقع االإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=2970، تاريخ التصفح: 03-05-2015، على الساعة 19:00.

البلدان التي تربط معها الجزائر في إطار مجالس أعمال هي: بلجيكا، البرتغال، روسيا، تركيا، بريطانيا، فرنسا، رومانيا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، سوريا، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، لبنان، موريتانيا، جنوب إفريقيا، سلطنة عمان، البرازيل، الهند. [1]

تقوم الممثليات الجزائرية بالخارج (السفارات والقنصليات الجزائرية) بتنظيم أيام إعلامية ولقاءات عمل* للتعريف بمحددات الاستثمار في الجزائر، وبالمناخ الاستثماري والفرص والمنافع المحققة من الاستثمار فيها، لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين الأجانب ودعوتهم للالتقاء بالمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عن طريق تنظيم أيام عمل في الجزائر وفي الخارج لإقامة الشراكة فيما بينهم.[2]

ويعتبر المستشار الاقتصادي والتجاري في السفارات والقنصليات الجزائرية الرجل الأكثر انشغالا في وقتنا الحالي، حيث لديه الكثير من الزيارات يقوم بها، ويستقبل كل يوم مجموعة من رجال الأعمال المحليين للدولة المعتمد فيها ، بالإضافة إلى إرسال المعلومات الاقتصادية التي يتحصل عليها إلى وزارة الشؤون الخارجية، لتقوم هذه الأخيرة بإرسالها إلى مراكز الوزارات المختصة[3]. ويعتبر الهدف الرئيسي من تنظيم هذه الأيام الإعلامية في الخارج هو الترويج لصورة الجزائر كوجهة استثمارية .

وتقوم وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع ممثلياتها في الخارج باقتراح الأماكن الأمثل لتنظيم المعارض، وبالتنسيق أيضا مع وزارة التجارة يتم وضع البرامج الرسمية التي تضمن مشاركة الجزائر في التظاهرات العالمية في الخارج مع الأخذ بالاعتبار الفرص السانحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتبر المعارض والصالونات الدولية الآليات الأساسية لتطوير الصادرات خارج المحروقات، لأنها تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين للترويج لمنتجاتهم على المستوى العالمي وإيجاد أسواق خارجية لها. وباعتبار دور وزارة الشؤون الخارجية المنسق بين الداخل والخارج فهي تعمل على مساعدة وزارة التجارة ووكالاتها لتسهيل مشاركة المؤسسات الجزائرية العارضة، وتشارك السفارات والقنصليات الجزائرية المعتمدة في البلد المنظم لمثل هذه التظاهرات الاقتصادية

1 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية**، الجزائر، 2011، ص 40.

* انظر الملحق رقم 01.

[2] مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، **مرجع سابق.**

[3] Abdelkader BOUSSELHAM, **Op.cit**, p 104.

في جميع مراحل تنظيمها إلى غاية القيام بعملية التقييم النهائي لهذه الفعاليات، كما أنها تقوم بمرافقته جميع الفاعلين الاقتصاديين و وتوجيههم من البداية حتى النهاية.

وأثناء المشاركة في هذه المعارض و الصالونات في الخارج، يتم تنظيم أيام إعلامية حول الاستثمار في الجزائر، وكذا تنظيم منتديات أعمال Business to Business (B2B) لتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر، ضف إلى ذلك توزع نشريات من طرف وزارة الصناعة و المناجم والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الراغبين في الاستثمار في الجزائر، ونظرا لأهمية هذه التظاهرات الاقتصادية في دعم المنتوج الجزائري في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكثف وزارة الشؤون الخارجية جهودها لدعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين للمشاركة فيها[1]، وهذا حسب صرح به وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" في مداخلته أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية:

> "**من جهة أخرى، عكفت الوزارة على المشاركة بصفة منتظمة في تنظيم المعارض بالخارج من أجل التعريف بالمنتوج الوطني وفي جهود جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسمح بنقل التكنولوجيا و المعرفة، بما يساهم في تحسين تنافسية متوجاتنا على المستوى الدولي.**"[2]

وتمثل منتديات ومجالس الأعمال الطريقة الأمثل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم التبادلات التجارية مابين الدول، فإن التقاء بعثات رجال الأعمال يسهل للمتعاملين الجزائريين والأجانب لعقد الشراكة فيما بينهم*، وخاصة أن التشريع الجزائري للاستثمار ينص على أن الاستثمارات التي يبادر بها الأجانب، شخص طبيعي أو معنوي، يجب أن تنجز بالشراكة مع واحد أو عدة شركاء وطنيين مقيمين، من القطاع الخاص أو العام، ويجب أن يتحصل الجانب الجزائري على نسبة 51% من رأس مال للشراكة المنشأة في إطار الشراكة والجانب الأجنبي على نسبة 49%.[3]

---

[1] **مقابلة مع رئيس مكتب للمديرية الفرعية لمتابعة البرامج ودعم المؤسسات**، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 20 فيفري 2015، على الساعة 13:00.

[2] وزارة الشؤون الخارجية، مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية، **مرجع سابق**.

* انظر الملحق رقم 02.

[3] مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، **مرجع سابق.**

وتقوم وزارة الشؤون الخارجية عن طريق ممثلياتها في الخارج على تشجيع تبادل الوفود والبعثات الاقتصادية، وتعد هذه الآلية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لالتقاء بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب*، ومن خلال هذه الإلتقاءات يتمكن هؤلاء المتعاملين من إنشاء لجان مشتركة لتطوير الشراكة فيما بينهم.*

عرفت هذه التظاهرات الاقتصادية تزايدا مستمرا منذ سنة 2010، وهي سنة انطلاق المشروع الرباعي 2010-2014، حيث سجلت سنة 2010 ستة (06) مجالس ومنتديات أعمال منظمة من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، بالإضافة إلى 14 بعثة عمل تم تنظيمها من طرف المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين بوزارة الشؤون الخارجية، وفي سنة 2011 تم تسجيل 07 مجالس ومنتديات أعمال تم تنظيمها من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بالإضافة إلى 28 بعثة اقتصادية منظمة من طرف المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين بالتنسيق مع مختلف الدوائر الوزارية والهيئات الوطنية المكلفة بالاستثمار والتجارة الخارجية. وبلغ عدد البعثات الاقتصادية 50 بعثة سنة 2012، ضف إلى ذلك 06 ملتقيات ومجالس أعمال منظمة من طرف الغرفة الجزائرية لتجارة الصناعة، وفي سنة 2013 تم تنظيم 10 مجالس ومنتديات بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة.

ولقد تم إحصاء 55 تظاهرة اقتصادية في سنة 2014، منها 08 نظمت بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، و47 منها تم تنظيمها بمبادرة مختلف الفواعل الاقتصادية الوطنية منها البعثات الجزائرية المعتمدة في الخارج، هذه المجالس والمنتديات و الملتقيات الأعمال تم تنظيمها مع 19 دولة تربط الجزائر معها علاقات شراكة ، وفيما يخص التوزيع الجغرافي لهذه التظاهرات الاقتصادية، تم تنظيم أغلبها مع الدول الأوربية. أما المنتديات والمجالس التي تم تنظيمها من طرف وزارة الشؤون الخارجية والتي بلغ عددها 47 منتدى ومجلس عمل، تم تنظيم 37 منها في الجزائر و 10 في الخارج.[1]

* أنظر الملحق رقم 03.

* أنظر الملحق رقم 04.

[1] Ministère des Affaire Etrangères, Direction Générale des Relations Economiques et de la Coopération internationales, **note sur l'état des conseils, forums et rencontres d'affaires au titre de l'année 2014.**

فالمنطق المتبع في مثل هذه النشاطات، يكمن في التركيز على المناطق والبلدان التي تعتبر خزانات هامة للتكنولوجيا والمعارف، بغرض نقلها وتطبيقها في المؤسسات الجزائرية، وكذا البلدان التي يمكن من خلالها توسيع السوق الخارجية للاقتصاد الوطني، على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية التي تربط الجزائر بها عقود شراكة ومناطق تبادل حر، وكذا البلدان الإفريقية التي تعتبر الامتداد الطبيعي للدبلوماسية الجزائرية والحصن الواقي للأمن القومي.[1]

المطلب الثاني: دور وظائف الجهاز الدبلوماسي الجزائري تجاه المستثمرين الأجانب

لغرض البحث عن فرص الاستثمار يلجأ المستثمرون الأجانب إلى سفارات و قنصليات بلدانهم المعتمدة بالجزائر، أو التوجه نحو السفارات والقنصليات الجزائرية المعتمدة لدى دولهم لطلب المعلومات والاستشارات اللازمة التي يبحثون عليها، وتعتبر الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية المنسق بين هذه السفارات والقنصليات و الهيئات الوطنية المكلفة بالاستثمار.

لذا تعتبر وزارة الشؤون الخارجية مصدر للمعلومات الاقتصادية والتجارية، فهي تعمل على تقديم هذه المعلومات لمختلف الجهات الفاعلة في العملية الاقتصادية. والواقع أن الإدارة المركزية لوزارة توفر لشبكة دبلوماسيتها مختلف الدراسات التحليلية للاقتصاد الوطني وجميع التطورات التي يشهدها، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو مناخ الاستثمار في الجزائر أو حتى الاحتياجات السوق الجزائرية. في الاتجاه الأخر، تتلقى الإدارة المركزية من طرف شركائها الموزعة عبر العالم عدة ملاحظات ومعلومات عن نمو الأسواق الخارجية وتعرض مختلف الفرص السانحة لجذب الاستثمارات، والمشاركة في الفعاليات المختلفة واقتراح دعوة الوفود من رجال الأعمال. ثم يتم توزيع تلك المعلومات عن طريق مديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين على مستوى وزارة الشؤون الخارجية على الجهات المختصة (المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة، غرفة التجارة والصناعة، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الوزارات المعنية...). وتقوم ذات المديرية بتشكيل بنك للمعطيات والمعلومات، وذلك باستقائها من مختلف الدوائر الوزارية الجزائرية،

[1] **مقابلة مع رئيس مكتب للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية**، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 20 فيفري 2015، على الساعة 11:00.

الهيئات والمؤسسات المختصة، لوضعها تحت تصرف السفارات والقنصليات الجزائرية، والسفارات و القنصليات المعتمدة بالجزائر، وكذا المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.[1]

وتعمل وزارة الشؤون الخارجية بالتنسيق مع كافة الدوائر الوزارية للتعامل مع المنظمات العالمية التي تصدر تقارير عالمية حول مناخ الأعمال، تدفق الانترنت، الإبداع، التعليم، الفساد...، من خلال تزويد هذه المنظمات بالبيانات والإحصائيات حول تطور المنجز في هذه المجالات، بهدف تحسين صورة الجزائر في المحافل الدولية،* حيث تعد هذه التقارير من محددات اتخاذ القرار الاستثماري للمستثمرين الأجانب.

وتكمن أهم الوظائف التي يقوم بها الجهاز الدبلوماسي تجاه المستثمرين الأجانب في ما يلي:

- ✓ **التحقيق في مصداقية المستثمرين الأجانب:** وفي حالة تقدم مستثمر أجنبي راغب في الاستثمار في الجزائر، سواء عن طريق السفارات والقنصليات الجزائرية أو السفارات والقنصليات الأجنبية في الجزائر، تقوم مصالح وزارة الشؤون الخارجية بالعمل مع شبكتها في الخارج بالتحقيق حول مصداقية الشركاء الأجانب الذين يبدون رغبتهم للتعامل مع الشركات الوطنية، وطبيعة الاستثمار الذي يريدون نقله إلى الجزائر.
- ✓ **المرافقة والدعم:** تقوم مصالح وزارة الشؤون الخارجية بمرافقة ودعم المستثمرين الأجانب، من خلال توفير المعلومات حول المشاريع التي يرغبون الاستثمار فيها، وتقديم الاقتراحات حول الفرص الاستثمارية بالجزائر. وكما تقوم بتوجيههم إلى الهيئات المختصة لاستكمال الإجراءات المتعلقة بنشاطهم الاستثماري، وكما تتدخل مصالح الوزارة في بعض الحالات لتسهيل هذه الإجراءات، وتكون المرافقة والدعم من البداية إلى غاية تحقيق هذا المشروع الاستثماري.
- ✓ الجمع بين المستثمرين الأجانب مع شركائهم من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بتنظيم مجالس منتديات الأعمال؛
- ✓ تسهيل إجراءات منح التأشيرة للمستثمرين الأجانب وتسهيل التنقل لهم وكذا تسهيل إجراءات نقل المستلزمات ،الآلات، الوسائل... التي تدخل ضمن الاستثمار،

[1] مقابلة مع رئيس مكتب للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، **مرجع سابق.**
* أنظر الملحق رقم 05.

✓ **المساعدة على تسوية النزاعات:** قد يواجه المستثمرين الأجانب مشاكل مع شراكهم المحليين، وفي كل هذه الحالة تتدخل وزارة الشؤون الخارجية لإيجاد حل ودي وتجنب اللجوء إلى العدالة. فإذا لم تنجح هذه المساعي وأصبح اللجوء إلى القضاء ضرورة، تقوم الجزائر بتقديم المشورة حول الإجراءات التي يجب إتباعها وتقترح الاتصال بالمحامي الذي تراه الأصلح للقضية.[1]

المطلب الثالث: دور الجهاز التنفيذي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة، أصبح من البديهي في تنقل رؤساء الدول والوزراء إلى الدول الأجنبية مصطحبين معهم مجموعة من رجال الأعمال الوطنيين ومقاولين، لوضع جهازهم الدبلوماسي في خدمة المصالح الاقتصادية لبلدهم وكذا المصالح الخاصة لأفراد شعبهم[2]، ولتسهيل التقاءهم بالمتعاملين الاقتصاديين للدولة المضيفة، وهو ما يدخل في إطار الدبلوماسية الاقتصادية، وأصبح رؤساء الدول يستغلون مكانتهم وشخصيتهم لتحقيق المصالح الاقتصادية لشركاتهم الوطنية سواء العمومية أو الخاصة، بدعمها لإيجاد أسواق خارجية لمنتجاتها ونقل فروعها خارج نطاق الدولة الأم، وكما يعملون في إطار الزيارات الرسمية على الالتقاء برجال الأعمال للدولة المضيفة والتفاوض معهم من أجل جذبهم للاستثمار في دولهم.

والجزائر ليست بمنأى عن هذا الاتجاه، حيث أصبحت الزيارات الرسمية التي يقوم بها الطاقم الوزاري إلى الخارج تنصب في هذا مبتغى لتعزيز الجانب الاقتصادي، ومنحه أكثر أهمية على المستوى الخارجي، ويقول مراد مدلسي في مقاله بعنوان "الدبلوماسية والتنوع الاقتصادي":

> "...**إن كل قطاعات الدولة معنية بهذا المسعى التنظيمي الواسع ولاسيما الجهاز الدبلوماسي. وبالفعل، فإن الأهداف الاقتصادية هي أكثر من أي وقت مضى، في قلب المبتغى الأساسي للإستراتجية السياسية والدبلوماسية الوطنية الحالية..."** [3]

---

[1] مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، **مرجع سابق.**

[2] Nassime MOKRANI, **Op.cit**, p 174.

[3] مراد مدلسي، **مرجع سابق**، ص 10.

ولتحليل الدور الذي يلعبه الجهاز التنفيذي الجزائري (الرئاسة و الحكومة) في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، سنحاول تحليل لبعض الزيارات الرسمية التي قام بها الوزير الأول "عبد المالك سلال" إلى الخارج. حيث أكد الوزير الأول في زيارته إلى قطر بأن الجزائر تعمل حاليا من أجل المرور إلى مرحلة ما بعد البترول من خلال تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات لخروج نهائيا من وضعية الاعتماد على ريع البترول بالاستثمار خلال السنوات القادمة في قطاعات أساسية خاصة الفلاحة, والسياحة والطاقة. وإثر هذه الزيارة وفي إطار الدورة الخامسة للجنة المشتركة العليا للبلدين التي توجت في ختام أشغالها بالتوقيع على 13 وثيقة بين اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامج تنفيذي تخص العديد من المجالات منها الإعلام, السياحة,الرياضة, الشباب, التربية, التعليم العالي و الصيد البحري.[1]

وأيضا في الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الأول إلى الصين التي دامت أربع أيام بمناسبة المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات في بكين، تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق و عقدين و مذكرة تفاهم في مجالات الصناعة و المناجم و السياحة، وعليه تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب (اينور) والمؤسسة الصينية "ان اف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب "بتيراك و تمسماسة" (ولاية تمنراست)، وبروتوكول اتفاق أخر بين شركة الاستثمار الفندقي و شركة "شاينا ستايت كستركسيون انجينيورينغ كوربورايشن" (CSCEC) لإنشاء شركة مشتركة في مجال انجاز المنشآت الفندقية و السياحية.

كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية على بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني "كونكا" في مجال الإلكترونيك، فيما وقعت شركة "بومار" عقد شراكة مع "شنزن تي سي كا تكنولوجي ال تي دي" لإنتاج التلفزيونات واللوحات الالكترونية والحواسيب. وفي مجال الحديد و الصلب وقعت شركة "مونتازا" عقد شراكة مع شركة "رانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل" يتضمن انجاز مصنع للفولاذ و وحدة للخرسانة و أخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن لكل واحدة. وفي مجال الصناعة الميكانيكية تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة "ألجيماتكو وشركة

[1] وزارة الشؤون الخارجية، **سلال يؤكد بأن الجزائر تعمل حاليا من أجل المرور إلى مرحلة ما بعد البترول**، من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/2698.aspx ، تاريخ التصفح 06 /2015/04، على الساعة 22:00.

ليوغونغ ماشينري" لانجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة، فيما وقع مجمع "دندوني" مع شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لانجاز وحدة للصناعة الميكانيكية.

ومن جهة أخرى سيتم انجاز ثلاثة مصانع للاسمنت بولايات بسكرة و الجلفة وأدرار آخرها بالشراكة بين مؤسسة خاصة و مؤسسة صينية، وكما تم توقيع بروتوكول اتفاق لاستغلال مساحة 5000 هكتار بين الشركة الفلاحية "سيدي موسى" للفلاحة الحديثة (اسمام) و شركة "شاينا هاربور انجينييرينغ".[1]

وخلال زيارة وزير الأول أيضا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار قمة الولايات المتحدة–إفريقيا في 05–08–20014 ، التقى الوزير الجزائري بمسؤولي ثلاثة مجمعات صناعية أمريكية، تحدث معهم حول الاستثمارات وفرص الأعمال في الجزائر. و في أول يوم من هذه قمة ضاعف وزير الحكومة لقاءاته بمسؤولي العالم الاقتصادي الأمريكي حيث التقى "بجيفري ايميلت" الرئيس المدير شركة "جنرال الكتريك"، واستعرض هذا الأخير رغبته لتطوير استثماراته في الجزائر في قطاعات الصحة والطاقة، وتطرق أيضا إلى إمكانية إطلاق استثمارات جديدة أخرى بالشراكة مع المجمع الأمريكي. واستقبل الوزير الأول كذلك مسؤول المجمع الصيدلاني "ميرك كينيت فرازيير". تناولت المحادثات مع هذا المسؤول الأمريكي إمكانية انجاز مشاريع في الجزائر في مجال الطب المبتكر والأدوية الجديدة.[2]

من خلال هذه المعطيات المقدمة يظهر جليا أهمية دور الجهاز التنفيذي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال تكثيف الزيارات الرسمية للوزراء إلى الخارج، والتي تتركز مهمتها للترويج للجزائر كقبلة استثمارية، ويمكن أيضا استخلاص مدى نجاعة هذه الآلية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات بالنظر إلى عدد الاتفاقات المبرمة بين الشركات الجزائرية والأجنبية خارج قطاع المحرقات عن طريق المجالس الأعمال المنظمة خلال هذه الزيارات،

[1] وزارة الشؤون الخارجية، **التوقيع على عدة بروتوكولات اتفاق وعقدين و مذكرة تفاهم بين الجزائر و الصين**، من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/3040.aspx ، تاريخ التصفح: 05-05-2015، على الساعة 15:10.

[2] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الوزير الأول يلتقي بمسؤولي ثلاثة مجمعات صناعية أمريكية**، على الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/2411.aspx ، تاريخ التصفح: 05-05-2015 على الساعة 15:15.

وأهميتها أيضا في دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لتطوير علاقاتهم مع الفاعلين الاقتصاديين في الدولة المضيفة. فهذه النشاطات أصبحت من الوسائل الأكثر فعالية في عصر عولمة الاقتصاد، وتصاعد دور الأفراد والشركات كفواعل تأثر على مجرى العلاقات ما بين الدول.

والشيء الملاحظ أيضا أن الجزائر تسعى إلى ربط علاقاتها الاقتصادية مع الدول ذات اقتصاديات متطورة التي تعتبر خزنات للتكنولوجيا، للاستفادة من الخبرة هذه الدول في هذا المجال ولنقل التكنولوجيا. وهذه الأخيرة تعد شرط أساسي لدعم الشركات الوطنية لتطوير أساليب ووسائل إنتاجها لوضع الاقتصاد الوطني في مجال المنافسة الدولية، باعتبار الجزائر تسعى لتحرير تجارتها الخارجية.

ولا يتوقف تفعيل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالزيارات الرسمية للطاقم الوزاري الجزائري إلى الخارج، بل بإمكان تفعيل هذا النشاط من خلال زيارات الوفود الأجنبية إلى الجزائر والتي تكون في الغالب مصحوبة ببعثات تجارية واقتصادية، وتشكل هذه الزيارات في الفترة الأخيرة التي شهدتها الجزائر آلية مهمة للترويج للمناخ الاستثماري في الجزائر، ومن خلالها تم التوقيع على الكثير من المشاريع الاستثمارية بين رجال الأعمال الجزائريين والوفود الأجنبية.

المبحث الثاني: نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

بما أن جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أولويات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية هو ما دفعها إلى النشاط على كافة المستويات سواء الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات المشجعة لتبادل الاستثمارات مابين الدول، وكذا عملت على تشجيع الجزائر للانضمام إلى العديد من التكتلات الاقتصادية لخلق مناخ جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: نشاطات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار العلاقات الثنائية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

سعت الجزائر إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع شركائها من الدول عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في إطار دعم وترقية المبادلات الاقتصادية عن طريق إبرام اتفاقيات لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، التي تهدف إلى تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة عن طريق تحفيز عمليات تحويل الأموال والتكنولوجيا، بين الأطراف المتعاقدة في صالح التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين، بعد امتناعها لمدة طويلة عن اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق هذه الاتفاقيات خوفا من المساس بمصالحها الاقتصادية، وبعد الإصلاحات الاقتصادية التي أكدت توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبح اللجوء إلى هذه الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار ممكنا. [1]

ولما كان من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ السياسي والقانوني في الدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها، فمهما توافرت للمستثمر التسهيلات الأساسية في القطر المضيف لاستثماره، ومهما كانت الإعفاءات الضريبية أو غيرها من الامتيازات فهو يظل مترددا من الاستثمار فيه مادام أن شبح الخوف من المخاطر غير تجارية مازال قائما. [2] وقد أدركت الجزائر هذه الحقيقة فحاولت إبرام عدة اتفاقيات متعلقة بحماية وتشجيع الاستثمارات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] يحي سعدي ، مرجع سابق، ص 190.

[2] سمية كمال ، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012- 2013 ص 142.

الجدول رقم(05) يوضح الاتفاقيات الثنائية للجزائر لتشجيع وتبادل الاستثمارات

البلد	تاريخ الإمضاء عليها	تاريخ المصادقة عليها
الو.م.أ	1990/06/22	1990/10/17
ايطاليا	1991/05/18	1991/10/05
فرنسا	1993/02/13	1994/01/02
رومانيا	1994/06/28	1994/10/22
اسبانيا	1994/12/23	1995/03/25
ألمانيا	1996/03/11	2000/10/07
مالي	1996/07/11	1998/12/27
الأردن	1996/08/01	1997/04/05
الصين	1996/10/20	2002/11/25
قطر	1996/10/24	1997/06/23
مصر	1997/03/29	1998/10/11
سوريا	1997/09/14	1998/12/27
النيجر	1998/03/16	2000/08/22
بلغاريا	1998/10/25	2002/04/07
الموزنبيق	1998/12/12	2001/07/23
الدنمارك	1999/01/25	2003/12/30
كوريا	1999/10/12	2001/07/23
اليمن	1999/11/25	2001/07/23
ماليزيا	2000/01/27	2001/07/23
جمهورية التشيك	2000/09/22	2002/04/07
اندونيسيا	2000/03/21	2002/06/22

البلد	تاريخ الإمضاء عليها	تاريخ المصادقة عليها
سلطنة عمان	2000/04/09	2002/06/22
البحرين	2000/06/11	2003/02/08
جنوب إفريقيا	2000/09/24	2001/07/23
الأرجنتين	2000/10/04	2001/11/13
الإمارات	2001/04/24	2002/06/22
ليبيا	2001/08/06	2003/05/05
الكويت	2001/09/30	2003/10/23
السودان	2001/10/24	2003/03/17
نيجيريا	2002/01/14	2003/03/03
إثيوبيا	2002/05/27	2003/03/17
النمسا	2003/06/17	2004/10/10
إيران	2003/10/19	2005/02/26
السويد	2003/02/17	2004/12/29
البرتغال	2004/09/15	2005/05/28
بولونيا	2004/09/15	2005/05/28
سويسرا	2004/11/30	2005/06/23
فنلندا	2005/01/13	2006/12/11
تونس	2006/02/16	2006/11/14
روسيا	2006/03/10	2006/04/03
موريتانيا	2008/01/06	2008/11/05

Source : KPMG Algérie SPA, guide investir en Algérie, Algérie, 2011, p 53, 54.

يمثّل الجدول رقم(05) نشاط الدبلوماسية الجزائرية بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ 1990، و ذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق، وبتحليل معطيات الجدول نلاحظ أنّ نشاط الدبلوماسية الجزائرية عرف فعالية وحركية كبيرتين في العشرية الأخيرة، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ نشاطها ما قبل تلك الفترة كانت أهدافها الحفاظ على الأمن الوطني، وتجاوز الأوضاع الأمنية التّي خالفتها العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر ضد الإرهاب، وتعزيز شرعية السلطة القائمة بعد وقف المسار الانتخابي عام 1991. وكما نلاحظ أيضا أنّ الكثير من الاتفاقيات المبرمة مابين 1990 و 1998 لم يتم المصادقة عليها إلا بعد سنة 2000 مثل تلك المبرمة مع ألمانيا والصين. والملاحظ أيضا أن التوزيع الجغرافي للاتفاقيات المبرمة شملت كل قارات العالم.

تحرص الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية وحمايتها عن طريق التشريع الداخلي، أو بمقتضى اتفاقيات دولية متعددة الأطراف أو الثنائية خاصة منها تلك المتعلقة بالاستثمارات، وتهدف في مجملها إلى ضمان الاستثمار ورفع المخاوف المتعلقة بالمخاطر غير تجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي على إقليم الدولة، وذلك لما يكتسيه هذا الالتزام بالضمان من أهمية لجلب رؤوس الأموال وتعزيز تدفقها إلى الجزائر باعتبارها سوق متفتحة على الخارج، إذ غالبا ما تقوم الدول المضيفة للاستثمار بضمان حماية سياسية، دستورية وقانونية واسعة للاستثمارات الأجنبية، لكسب ثقة المستثمرين.[1]

وتقتضي قاعدة حماية المستثمر الأجنبي من المخاطر غير التجارية نوعين من الحماية تتمثل الأولى في الوقاية من المخاطر بتوفير المناخ المناسب للاستثمار والثانية في العلاج حيث أنه إذا ما حصل أي ضرر للاستثمار الأجنبي يجب التعويض له. ولقد حددت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال الاتفاقية الخاصة بإنشائها، في المادة 11، المخاطر الصالحة للضمان وهي: تحويل العملة، التأميم والإجراءات المماثلة، الإخلال بالعقد، الحرب والاضطرابات المدنية.[2]

وفي إطار تشجيع المستثمرين الأجانب سعت الجزائر إلى إبرام الاتفاقيات الثنائية لتفادي الازدواج الضريبي مع العديد من الدول، نظرا لإدراكها لمدى مساهمة هذه الاتفاقيات في تعزيز العلاقات الاقتصادية التي تربطها بتلك الدول، من خلال الإجراءات والطرق التي توفرها المعاهدات الجبائية لتفادي

[1] سمية كمال، **مرجع سابق**، ص 141.
[2] **نفس المرجع**، ص ص 142،143.

الازدواج الضريبي، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي.[1] ويبلغ عدد الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر في هذا المجال 25 اتفاقية، كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (06) يوضح الاتفاقيات الثنائية للجزائر لتجنب الازدواج الضريبي

البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق
ايطاليا	1991/02/03	1991/07/20
بلجيكا	1991/12/15	2002/12/09
رومانيا	1994/06/28	2002/12/29
تركيا	1994/08/02	1994/10/02
اندونيسيا	1995/04/28	1997/09/13
الأردن	1996/08/01	02/04/1997
سوريا	1997/09/14	2001/03/29
جنوب إفريقيا	1998/04/28	2000/05/04
بلغاريا	1998/10/25	2004/12/29
فرنسا	1999/02/13	2002/04/07
كندا	1999/02/28	2000/11/16
البحرين	2000/06/11	2003/02/08
مصر	2001/02/17	2003/03/25

البلد	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة
الإمارات	2001/04/24	2003/04/07
لبنان	2001/08/26	2003/05/05
اليمن	2002/10/29	2005/02/26
كوريا	2001/11/24	2006/06/24
اسبانيا	2002/12/07	2003/06/23
أوكرانيا	2002/12/14	2004/04/19
النمسا	2003/06/17	2005/05/28
البرتغال	2003/12/02	2005/12/31
روسيا	2006/03/10	2006/04/03
الصين	2007/06/06	2007/11/06
ألمانيا	2007/11/12	22/06/12
قطر	2008/07/03	2010/11/03

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقات والاتفاقيات، على الموقع الإلكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/accords-conventions

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر أبرمت اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع دول مختلفة، منها دول من الإتحاد الأوروبي في سبيل تعزيز الشراكة الأورومتوسطية[2]، بالإضافة إلى دول أسيوية، إفريقية، عربية، مغاربية لتعزيز الشراكة الاقتصادية في إطار العلاقات الثنائية وكذا تدعيم هذه العلاقات أيضا على المستوى المتعدد الأطراف، وينتظر أن توسع الجزائر هذه الاتفاقيات سواء تلك

[1] إيمان بوقروة ، **كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية: دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009- 2010، ص 116.

[2] **نفس المرجع**، ص 116.

المتعلقة بتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات وتلك المتعلقة بالتجنب الازدواج الضريبي مع العديد من الدول الأخرى على غرار الدول السابقة الذكر: مثل اتفاقية المبرمة مع بريطانيا مؤخرا والتي لم يم المصادقة عليها بعد.

المطلب الثاني: نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة المتعددة الأطراف لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الجزائر على تحرير اقتصادها بالاندماج في تكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية من أجل زيادة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع أي دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات في الاقتصاد العالمي. فهذا الشكل من التكتلات الاقتصادية يعمل على زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول. وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" في مداخلته أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية:

> **"وكما لا يخفى عليكم، فإن وضع إستراتيجية جيدة للتجارة الخارجية سيمكّن بلادنا من تحقيق أقصى قدر من الفائدة من الفرص التجارية، إما على المستوى المتعدد الأطراف أو على المستوى الجهوي. إن الوضعية الجيوستراتيجية لبلادنا في إفريقيا و المتوسط و انتماءها للعالم العربي، هي مزايا تجعل من بلادنا فاعلا لا يمكن تجاوزه في مختلف مشاريع الاندماج الجهوي. نذكر منها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والاتفاق الأوربي للتبادل الحر واتحاد المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية المغاربية والمنطقة العربية للتبادل الحر والإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والمنظمة القارية الإفريقية للتبادل الحر".**[1]

[1] وزارة الشؤون الخارجية: **مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية، مرجع سابق.**

نستخلص من خلال هذا التصريح أن الموقع الجغرافي للجزائر هو الذي يحدد انضمامها إلى التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية، فبحكم انتماءها الإفريقي، المغاربي، العربي والبعد المتوسطي، نجد أن انضمام الجزائر إلى هذه التكتلات الاقتصادية لا يخرج عن نطاق هذه الأبعاد الأربعة. و سنحاول فيما يلي أن نذكر أهم التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها الجزائر سعيا منها لتطوير علاقاتها الاقتصادية على المستوى المتعدد الأطراف لتطوير تجارتها الخارجية ولجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي: يندرج هذا الاتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995. والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط. ويسعى هذا اتفاق، من الناحية النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، وكذا فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ،[1] ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.[2]

ومن الإيجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي في مجال الاستثمار:

- ✓ أنه سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعيد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

- ✓ انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة وتعريتها من كل حماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتحكم في التكنولوجيا.

- ✓ تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير.

---

[1] عبد الحميد باط، **الشراكة الأورو-متوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، 2004، ص 56.

[2] Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure, **recueil de procédures du commerce extérieure algérien**, Algérie, 2001, p 35.

- ✓ خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية من خلال إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

اتفاقية دول إتحاد المغرب العربي: مشروع معاهدة يتضمن إنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر محل تفاوض بين الدول إتحاد المغرب العربي، وهو يهدف إلى القضاء التدريجي على كل الحوافز التعريفية وغير التعريفية بين هذه الدول، هذا المشروع يلغي ويحل محل الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية لمارس 1991 والاتفاقية المغاربية المتعلقة بتبادل المنتوجات الزراعية لـ 23 جويلية 1990. لم تطبق هاتان الاتفاقيتان.

المنطقة التجارة العربية الكبرى.

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد وزيادة حرص الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع تلك التطورات بصورة إيجابية، والاستفادة مما تتيحه من فرص، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار. وفي ضوء ذلك، برزت أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية، من أجل تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية الدولية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية لا مجال لها، ولا بد من تعميم ما تتيحه من مميزات تجارية، على بقية منظمة التجارة العالمية.[2]

تم التوقيع على اتفاقية تسهيل وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية بتونس في 27 فيفري 1981، تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة عربية للتبادل الحر، تم المصادقة عليها من طرف الجزائر بالمرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في أوت 2004، ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 2009.

إلى جانب الجزائر هناك 18 دولة عربية (الأردن، مصر الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، موريطانيا واليمن) هي عضو في المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.[3]

---

[1] عبد الحميد باط ، **المرجع السابق**، ص ص 64-65.

[2] تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منظمة التجارة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص 185.

[3] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية**، الجزائر،2011، ص 45.

ولما كانت الجزائر ترغب في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية فإنها اتبعت سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقوم أساسا على تشجيع وترقية الاستثمارات الأجنبية لرفع عوائدها من العملة الصعبة ولخلق مناصب شغل ولتنمية صادراتها من غير المحروقات، لذلك منح المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار عدة امتيازات للمستثمرين من بينها الاستثمار في المناطق الحرة، ليأتي بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 94-320 بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة، رغم إلغاء المرسوم التشريعي 93-12 بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، إلا أن النص القانوني بالمناطق الحرة يبقى نصا خاصا.[1]

يدخل نظام المناطق الحرة، ضمن مفهوم الإصلاحات السياسية والاقتصادية لأي دولة، إذ تعتبر واحدة من الوسائل الأساسية التي تعمل على إدخالها في الأسواق الدولية، فهي وسيلة تسمح بالاندماج المعمق لاقتصاديات البلدان النامية في معطيات الاقتصاد العالمي، الذي لا يتم دون تحرير التجارة الخارجية، وذلك بهدف مواجهة المنافسة الدولية كما تعتبر فضاء للمستثمرين الأجانب، من خلال الحصول على امتيازات، وهي عبارة عن إعفاءات ضريبية، تمثل تحفيزات جبائية مهمة تعتبر كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعفى الاستثمارات المقامة في المناطق الحرة بعنوان نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي.[2] وكما تلقى الاستثمارات في المناطق الحرة سهولة في عمليات التصدير و الاستيراد، التخزين و إعادة التصدير[3].

[1] كمال سمية، **مرجع سابق**، ص 123.
[2] **نفس المرجع**، ص 138.
[3] عبد الرزاق بن حبيبب ، **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و 22 ماي 2002، ص 11.

المطلب الثالث: أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ورثت منظمة التجارة العالمية (OMC) دور الجات (GATT) وهي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية، عقب نهاية آخر وأطول جولة مفاوضات تجارية، حيث استمرت من 1986 إلى غاية 1993، عرفت بجولة الأرغواي، وكان أخر جولة لها في مراكش بالمغرب، حيث تم إقرار النتائج الرسمية وذلك في 15 أفريل 1994، ومع بداية جانفي 1995، بدأ عمل المنظمة العالمية للتجارة بشكل رسمي باعتبار الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة المتعدد الأطراف، حيث يؤّمن الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية، كما أنها عبارة عن منتدى يسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية والأحكام القضائية للمنازعات التجارية بين الدول.[1]

ظلت الجزائر دولة ملاحظة في الجات منذ سنة 1964 ولم تقدم أي مبادرة للانضمام إلى الاتفاقية نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كان يتميز بالطابع الاشتراكي الذي يجسد احتكار الدولة للتجارة الخارجية. ويرجع أول طلب للجزائر للانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى سنة 1978، وتم تأسيس فوج العمل المكلف بدراسة ملف الجزائر في 17 جوان 1987، ثم توقف مسار مطالبة الجزائر للانضمام إليها إلى غاية 1996 في إطار المنظمة العالمية للتجارة التي استبدلت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية[2]، ودخلت الجزائر في مرحلة المفاوضات الثنائية التي يتم خلالها التفاوض حول سلسلة تنازلات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات، و يترجم ذلك في تقديم قوائم على شكل جداول، تتفاوض من خلالها الدولة المعنية بالانضمام مع كل عضو من المنظمة على حدى، وكذا المفاوضات المتعددة الأطراف يشارك فيها جميع أعضاء المنظمة، حيث يتم خلالها معالجة نظام التجارة الخارجية والنظام الاقتصادي للدولة التي تقدمت بطلب الانضمام والبحث في مدى توافقهما مع اتفاقية المنظمة، حيث يجب على الدولة الطالبة أن تقدم مذكرة مساعدة تكون الأساس الذي ترتكز عليه مجموعة عمل تعين خصيصا لدراسة طلبها وكذا طرح أسئلة مختلفة

[1] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2002، ص 19.

[2] طاهر طاشت ، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 1012- 2013،ص 150.

كتابية و شفهية وعلى الدولة الطالبة الإجابة بكل شفافية، حيث أن هذه الأسئلة تكون مركزة في الغالب على نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفات الجمركية، التبادلات الخارجية، الدعم الموجه لقطاعات خاصة كقطاع الزراعة...الخ.

شهد مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة جولات من المفاوضات، فأولها كانت في أفريل 1998 بجنيف، ولم تبدأ المفاوضات الفعلية إلا بعد سنة 2000، حيث شهدت هذه المرحلة عدة جولات استطاعت الجزائر من خلالها استكمال ستة اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنيزويلا، البرازيل، لأوروغواي، سويسرا، والأرجنتين، في غاية سنة 2012.[1]

وبعد أكثر من عشرين سنة من المفاوضات الجزائرية من أجل الانضمام، رغم ما قامت به السلطات من إصلاحات تشريعية واقتصادية متعاقبة، لم تصبح بعد الجزائر عضو في المنظمة العالمية للتجارة. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وجود صعوبات تعترض مسار الانضمام منها: التأخر في إجراء الإصلاحات القانونية الملائمة لموافقة أحكام القانون الداخلي مع أحكام المنظمة، عدم قدرة المؤسسات الجزائرية على مواجهة المنافسة الشركات الأجنبية إثرى الانضمام، وجود اقتصاد موازي يعيق عملية الانضمام...إلخ.[2]

لم تبدي الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك كإنعاش الاقتصاد الوطني إذ أن مع انضمامها إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، فاحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية يدفعها إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج، وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد

[1] طاشت طاهر، **مرجع سابق**،ص ص 154- 155.
[2] **نفس المرجع**، ص 164.

الوطني عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث وتيرة الاقتصاد الوطني.[1]

كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يساهم في تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا الأخير، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم تجسيد 10 بالمائة منها فقط، وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها، خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستويين الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات[2]، بالإضافة إلى مسايرة التجارة الدولية.

[1] ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد، 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004، ص 70،

[2] **مرجع نفسه**، ص ص 70،71.

المبحث الثالث: معوقات وتقييم نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

باشرت الحكومة الجزائرية بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، إلا أن هذا الأخير مازال يعاني من بعض النقائص، ما يشكل عراقيل أمام المستثمرين الأجانب ويصعب من مهمة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وكذا في عملية الترويج لصورة الجزائر في الخارج.

المطلب الأول: معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الترويج لصورة الجزائر على المستوى الخارجي مهمة أساسية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية مثلها مثل المهام الأخرى كالتمثيل، التفاوض، حماية المصالح العليا للدولة...الخ. هذه المهمة تهدف إلى الترويج للمنتوج الوطني لإيجاد له أسواق خارجية وكذا الترويج للمناخ الاستثماري في الجزائر من أجل جذب واستقطاب المستثمرين الأجانب وإقناعهم للتنقل إلى الجزائر للاستثمار فيها. غير أن هذه المهمة لا تخلو من العوائق باعتبار طبيعة المناخ الاستثماري في الجزائر الذي يعاني الكثير من النقائص والمعوقات تؤدي إلى عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية كالفساد، البيروقراطية، نقص البنى التحتية، عدم وضوح النصوص التشريعية الخاصة بالاستثمار، صعوبة الحصول على العقار الصناعي، نقص المنشآت السياحية والترفيهية، التصنيفات الدولية التي تحتل فيها الجزائر المراتب الأخيرة في ما يتعلق تدفق الانترنت، الاتصالات، الإبداع،...الخ، ففي ظل هذه النقائص والعراقيل يصعب على الدبلوماسي القيام بهذه المهمة وحتى إن تم تعيين أحسن الإطارات من الدبلوماسيين والمختصين على مستوى السفارات والقنصليات الجزائرية بالخارج، رغم توفر الجزائر على مقومات استثمارية جد هامة كالموقع الجغرافي الذي يسمح لها بالتفتح على أسواق خارجية هامة الإفريقية والأوروبية، التوفر على الموارد الطبيعية وخاصة الطاقة منها، توفر اليد العاملة...الخ.[1]

استنادا إلى ما سبق نستخلص أن معوقات نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ناتجة عن النقائص التي يعاني منها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وإلى

[1] **مقابلة مع سفير جزائري سابق لدى مملكة بلجيكا ببروكسل**، يوم 10-05-2015، على الساعة : 11:00.

العراقيل التنظيمية والأمنية المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الجزائر بصفة خاصة، وسنقوم بالتفصيل في هذه المعوقات فيما يلي:

عدم الاستقرار الأمني والسياسي: المتمثل في البطء المسجل في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وبالأخص برنامج الخوصصة وإصلاح المنظومة المصرفية، وعدم توفر معلومات عن الفرص الاستثمارية في الجزائر وغياب خرائط الاستثمار.

القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار إلى الخارج و عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الإنمائية.

ضعف البنى التحتية من خدمات الطرق والنقل والموصلات، والاتصالات.

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، ولا سيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

تفشي الرشوة والبيروقراطية وكذلك انعدام أنظمة معلوماتية تلائم القيام بالعمل الاستثماري، مما يؤدي في النهاية إلى انعدام التنسيق بين الهيئات المشرفة على الاستثمار، مع غياب الرقابة وعدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية.[1]

صعوبة الحصول على العقار الصناعي: توفير العقار الصناعي يعتبر محددا أساسيا لإنجاح الاستثمار وعاملا مساعدا على جلب المستثمرين الأجانب، فهو لا يزال رهين الكثير من العراقيل والممارسات التي تحول دون مروره، فغالبية المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة، ولقد وضعوا مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار لارتباطها بإشكالية الملكية وكيفية الانتفاع منها.[2]

[1] صالح مفتاح ودلال بن يسمينة، **مرجع سابق**، ص 125.

[2] محمود بن حمودة و اسماعيل بن قانة ، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، مجلة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص 61.

ويمكن تلخيص أكبر المعوقات التي يواجهها المستثمرون الأجانب الراغبين في الاستثمار الجزائر حسب ما صرح به الملحق التجاري في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، حيث يرى أن الشركات الأمريكية لديها رغبة قوية للاستثمار في السوق الجزائرية، في قطاعات أخرى بخلاف قطاع الطاقة، لكنها تتردد في اتخاذ مثل هذا القرار، بسبب وجود معوقات متعددة تقف أمام هذه الاستثمارات والمتمثلة في العراقيل البيروقراطية، وعدم استقرار التشريعات الاقتصادية، وعدم وضوح السوق الجزائرية، فضلا عن المخاوف التي يثيرها فرض القاعدة المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر (قاعدة الاستثمار 49/51) على الشركات الأجنبية، والدور المحدود للقطاع الخاص في الجزائر. حيث تنص هذه قاعدة 49/51 على إعطاء الأولوية للطرف الجزائري، في أي شراكة تقام على مستوى الدولة، مع أي شريك أجنبي في مختلف القطاعات، بحيث تصل حصة الشريك الجزائري نسبة 51 % من رأسمال المشروع ، فيما تصل حصة الشريك الأجنبي إلى 49 %، بالإضافة إلى غياب الشفافية في القطاع الاقتصادي، والعراقيل التي تعترض عملية تحويل الأرباح نحو الخارج، فضلا عن غياب تشريعات قوية لحماية الملكية الفكرية، التي تعتبر الحلقة الأساسية في جلب الشركات العاملة في حقل التكنولوجيا.[1]

بالإضافة إلى ما تقدم ذكره، هناك أيضا بعض النقائص التي تعيق مهمة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتمثلة في ضعف التنسيق بين وزارة الشؤون الخارجية مع كافة الوزارات والهيئات الوطنية المكلفة بالاستثمار، ما ينتج نقص في المعلومة الاقتصادية (الإحصائيات، البيانات) التي تعتبر عنصرا هاما في عملية الترويج للمناخ الاستثماري الجزائري.[2]

إن تقديم الحوافز المالية والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب تبقى غير كافية لجذبهم، فهناك عدة اعتبارات يتخذها هؤلاء المستثمرون في قرارهم الاستثماري كالأوضاع السياسية والاقتصادية، القوانين الخاصة بالاستثمار، لذا يجب على السلطات الجزائرية العمل على تهيئة مناخا استثماريا ليكون أكثر جاذبية، وهو ما يسهل مهمة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لاستمالة الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خارج قطاع المحروقات.

---

[1] القدس العربي، **معوقات عدة تقف أما الشركات الأمريكية الراغبة بالاستثمار في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=171282 تاريخ التصفح: 10-05-2015، على الساعة 14:10.

[2] مقابلة مع سفير جزائري سابق لدى مملكة بلجيكا ببروكسل، **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: تقييم نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

استنادا إلى الإحصائيات المتحصل عليها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (الجدول رقم 02) حول توزيع الاستثمارات الأجنبية على أهم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2002-2014، وكذا النشاطات التي قامت بها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في مجالس ومنتديات الأعمال، الأيام الإعلامية، حركة الوفود الاقتصادية مابين الجزائر وشركائها من الدول[1]، الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة في إطار الزيارات الرسمية للطاقم الوزاري الجزائري إلى الخارج،[2] يمكن القول أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات المنجزة على أرض الواقع لا يعكس حجم النشاطات التي قامت بها الدبلوماسية الاقتصادية لجذب هذه الاستثمارات ويمكن تفسير ذلك بأن البروتوكولات والعقود الموقعة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والمتعاملين الاقتصاديين الأجانب يغلب عليها طابع مذكرات تفاهم، وهذه الأخيرة في غالب الأحيان تبقى حبر على ورق ولا تتطور لإنجاز المشروع بسب مناخ الاستثماري في الجزائر الذي يعيق تطور الشراكة مابين هؤلاء المتعاملين الاقتصاديين[3]، وكذا بالرغم من سلسلة المزايا والحوافز الممنوحة، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم يرقى بعد إلى المستويات المطلوبة بسبب محدودية الاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية رغم تعدد الفرص الاستثمارية المتاحة باستثناء تلك الموجهة لقطاع المحروقات، مما جعل الجزائر تأتي في ذيل ترتيب الدول التي تحوز على مناخ استثماري حيوي ومشجع، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 136 من أصل 183 دولة في التقرير الصادر عن البنك الدولي سنة 2012، بسبب النقائص فيما يتعلق التسهيلات التي تقدم للمستثمرين والمصاعب التي يواجهونها لإنجاز مشاريعهم.[4]

تزخر الجزائر بالكثير من المقومات الطبيعية هامة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الذي يسمح لها بالتفتح على أسواق عالمية جد هامة التي تعد من المحددات الأساسية لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن مخزون وتدفق هذا الأخير خارج قطاع المحروقات ضئيل جدا بالنظر إلى الإمكانيات والطاقات الجزائرية التي تتمتع بها، ويمكن تفسير هذا النقص بالعوائق التنظيمية وغياب

[1] أنظر الملاحق رقم 01، 02، 03، 04.
[2] أنظر المطلب الثالث من الفصل الثالث
[3] مقابلة مع سفير جزائري سابق لدى مملكة بلجيكا ببروكسل، **مرجع سابق**.
[4] مروة كرامة ، **مرجع سابق**، ص 91.

إستراتجية وطنية لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهذه الأخيرة تعتمد في تمويلها على قطاع المحروقات الذي يشكل 97% من صادرات الجزائر.

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دور محوري في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، إلا أن فعاليتها مرهون بمناخ الاستثمار في الجزائر، ويمكن القول أن هناك دبلوماسية اقتصادية جزائرية متطورة إلا أنها تحتاج إلى دعم من خلال تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لتحيق الأهداف المسطرة ومنحها فعالية أكثر، علما أنه تم إلحاق المستشارين الاقتصاديين بالسفارات والقنصليات الجزائرية بالخارج، ولقد تم تكوين أول فريق من الملحقين الاقتصاديين بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، يتكون هذا الفريق من 15 عضوا، بعد تكوين دام عدة أسابيع بالجزائر، تم إلحاقهم بواشنطن لاستكمال التكوين، سنة 2008، ويقوم هؤلاء المستشارين الاقتصاديين بالترويج للمنتوج الجزائري لإيجاد له أسواق خارجية، دعم المؤسسات الوطنية للاستثمار في خارج الحدود الوطنية، وكذا جذب واستقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات وجمع المعلومات والبيانات التي تخدم المصلحة الاقتصادية الوطنية من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعد من أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وهو ما أكده وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" في مداخلته أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية:

> **"دعمت الوزارة ممثلياتنا الدبلوماسية بالخارج بموظفين مؤهلين للقيام بأنشطة متعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية. ويقدم المعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية، في إطار تكوين الأعوان الدبلوماسيين الجزائريين من الشباب، تكوينا متخصصا في الوظائف الاقتصادية و التجارية."[1]**

إن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات مرهون بواقع الاقتصاد الوطني بصفة عامة وبمناخ الاستثمار بصفة خاصة، ولهذا فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية منذ التوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار تتضمن تحفيزات

[1] وزارة الشؤون الخارجية: **مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية، مرجع سابق.**

وتسهيلات للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، إلا أنه يبقى عليها العمل على توفير الكثير من المحددات لتطوير مناخها الاستثماري والقضاء على الصعوبات التي يواجها المستثمرون الأجانب، وهو أيضا ما يسهل مهمة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لترويج لصورة الجزائر على المستوى الخارجي.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج مجوعة من النقاط التالية:

- ✓ تتمثل الآليات التي تستخدمها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية في تنظيم مجالس ومنتديات الأعمال بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب، تنظيم الأيام الإعلامية في الخارج حول المناخ الاستثماري في الجزائر، تشجيع تبادل الوفود والبعثات الاقتصادية، المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية.
- ✓ تلعب الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما تجاه المستثمرين الأجانب، حيث تقوم بمرافقته ودعمه وتوجيهه من البداية إلى غاية إنجاز المشروع.
- ✓ يسعى الجهاز التنفيذي الجزائري في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال الزيارات التي يقوم بها إلى الخارج والتي تعد من بين أهم الوسائل للترويج بالمناخ الاستثماري الجزائري.
- ✓ تعمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى تشجيع المستثمرين الأجانب من خلال إبرام الاتفاقيات في إطار علاقاتها الثنائية مع الدول منها الاتفاقيات لضمان وتشجيع الاستثمارات وتلك الاتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي، وتعمل أيضا للانضمام إلى التكتلات والمنضمات ذات الطابع الاقتصادي التي تعد من محددات تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سيخلق لها فرصا كبيرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، والذي سيدفعها إلى تكيف مناخها الاستثماري حسب الأسواق العالمية.
- ✓ معوقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات مرتبطة بالنقائص التي يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر.
- ✓ حققت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نتائج في جذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات إلى حد ما، إلا أن فعاليتها مرهون بواقع المناخ الاستثماري في الجزائر.

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه في الفصول الثلاثة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

برزت التوجهات الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ تسعينيات القرن الماضي متأثرة بالبيئة الدولية نتيجة إفرازات العولمة وصعود أفكار الليبرالية الجديدة التي تنادي بتحرير الأسواق والتجارة وتشجيع حركة الأشخاص والأموال والمعلومات، حيث برزت معها موجة جديدة من الاحتكارات متمثلة في احتكار التكنولوجيا وتدفق المعلومات وأسلحة الدمار الشامل والسيطرة على موارد المعمورة من طرف الثلاثية الاحتكارية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان مع صعود الصين اليوم)، حيث برزت هذه التغيرات التي مست الاقتصاد الدولي بمجموعة من التداعيات على الدول النامية التي فرضت عليها مجموعة من التعديلات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية قصد تحرير أسواقها للخارج، وقبول دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من خلال نشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

وفي ظل هذه التحولات العالمية، سعت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى تكثيف نشاطها في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التعاون الاقتصادي، بالعمل على فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، من خلال الترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر لتفادي أخطاء الثمانينيات والتسعينيات بعد فتحها لقطاع المحروقات أمام الشركات الأجنبية خاصة منها الأمريكية، بتعديلها لقانون المحروقات عام 1991 أمام ظروف أمنية واقتصادية قاهرة دون التحول إلى القطاعات الأخرى.

شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة غياب نشاطها الدبلوماسي على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لانشغالها بالأزمة الداخلية (العشرة السوداء) التي أدت إلى تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الواقع الذي تأثرت منه الدبلوماسية الجزائرية والذي من المفروض أن الجزائر التي اتجهت إلى اقتصاد السوق أن تكون أكثر انفتاحا وجذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات، وجدت نفسها دبلوماسية غائبة منغلقة على المسائل الأمنية وتسيير الأزمة الداخلية في الخارج.

ومع تجاوز هذه الفترة بداية من القرن الحالي اتجهت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى استدراك الوضع، بالترويج للمناخ الاستثمار في الجزائر، بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات الجزائرية منها تعديل قانون الاستثمار سنة 2006، الذي منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، بهدف توسيع مبادلاتها الأجنبية وفتح علاقاتها مع المحور الأمريكي أمام

علاقاتها التقليدية بأوروبا، حيث اتجهت إلى تنشيط دورها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى غير المحروقات لتدعيم الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على المحروقات التي تتأثر بإفرازات السوق النفطية العالمية.

برز واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر متأثرا بالبيئتين الداخلية والخارجية ، حيث لا يزال إفراط الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات متواصلا حتى بعد تحرير السوق الوطنية وإعلان الجزائر عن سياسة اقتصادية منفتحة على الاستثمارات الأجنبية، حيث نجدها تتبع سياسات مترددة نحو جذب الاستثمار الأجنبي، برزت أساسا في الاعتماد على قاعدة 49/51 التي ترفضها الشركات الأجنبية، كما أن المنظومة القانونية تشترط أن تكون عائدات النشاط الاستثماري للمستثمر الأجنبي في الجزائر أكثر من الفوائد التي يخرجها، بالإضافة إلى عدم استقرارها، كما تأثر بالبيئة الخارجية نتيجة فرض تحرير الأسواق الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر شركاء الجزائر الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا) في قراءاتهم الاقتصادية أن الجزائر بلدا طاقويا ومنتجا للمحروقات، ما أدى إلى عدم اهتمامهم بالاستثمار في القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة والخدمات والصيد البحري.

الواقع الذي دفع الجزائر إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال دور وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية التي خولت إليها مهمة جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، عن طريق ممثلياتها المتواجدة في الدول التي تتعامل معها، وتفعيل نشاط الدبلوماسي باعتباره الوكيل الإشهاري، لدفع عملية التنمية الاقتصادية بترقية دورها وتفعيل آلياتها عن طريق المشاركة في التظاهرات الاقتصادية العالمية، وتنظيمها في الجزائر، لاستقطاب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، وتهيئة المناخ الملائم لما له من عائدات تنموية للاقتصاد الوطني. وترجمت هذه المبادرة بإنشاء المديرية العامة المتعددة الأطراف لسنة 2002 وإنشاء المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين سنة 2008، تضم مديرية دعم وترقية الاقتصاد الوطني التي تتكفل بدعم التجارة الخارجية الجزائرية عن طريق البحث عن أسواق خارجية لصرف المنتوج الجزائري، ودعم المؤسسات الوطنية الراغبة في الاستثمار في الخارج وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

استطاع نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية إلى حد ما جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، من خلال نشاطها في العديد من الفعاليات الاقتصادية الدولية وفي إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة في علاقاتها مع أوروبا، ولقد ساهم نشاطها في التقرب من رجال أعمال واقتصاديين ومؤسسات استثمارية أجنبية من عديد الدول، خاصة التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأورو–متوسطية والأورو–مغاربية حول تطوير الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والأشغال العمومية، كما أن نشاطها أصبح اليوم أكثر قربا من المستثمرين الأسيويين خاصة الصينيين.

استطاعت الدبلوماسية الاقتصادية الترويج لقدراتها وبرامج الوطن التنموية للمستثمرين الأجانب، إلا أنها تعاني من عوائق عدة جعلت منها ضحية المناخ الاستثماري الذي يعاني من بعض النقائص كالعقار الصناعي، عدم استقرار تشريعات الاستثمار، نقص البنى التحتية...، ما يصعب عليها مهمة الترويج لمقومات البلاد، في ظل ضرورة التوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يساهم بتخفيف فاتورة الاستيراد الوطني، وتجاوز التبعية للخارج ببناء اقتصاد منتج وخلق مناصب الشغل وتشجيع بناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها والعمومية، الاستثمار في المادة البشرية (المكون البشري)، وتحرير الاستثمار الأجنبي لتحويل التكنولوجيا، وكذلك تقوية هذا المجال بتوسيع ميزانيته وكذلك تكوينه.

وهو ما يجعلنا نقول أن فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات لا تزال مرهونة بواقع مناخ الاستثمار في الجزائر المرتبط بطبيعة واقع الاقتصاد الوطني وغياب الإرادة في تحرير الاقتصاد الوطني واعتماد سياسة إحلال الواردات بالاستثمار في كل القطاعات المنتجة للثروة، الشيء الذي سيسمح بلا شك بتقوية وزن الدبلوماسية الاقتصادية وتفاوضها مع الشركات الكبرى والمهمة بغية تفعيل السوق الوطنية وتطوير قدراتها الإنتاجية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يحتاج إلى مساندة واقعية من خلال تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتطويره ، كما أن هذه الدبلوماسية رغم الصعوبات التي تواجها إلا أنها تلعب دورا مهما في طرح مشاريع للأجانب للاستثمار فيها، كذا جمع المعلومات حول البيئة الاقتصادية

الدولية ما يساهم في وضع سياسات إنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة يكون لها منافسة وعائدات للثروة تسمح بتطوير الشركات الوطنية الصغيرة.

وفي إطار انجاز هذه الدراسة اتضح لنا أن هناك عدة مجالات بحثية تستوجب الدراسة لفهم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في دعم وترقية الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي، والمتمثلة في إيجاد أسواق خارجية للمنتوجات الجزائرية ودعم الشركات الوطنية للاستثمار في الخارج على غرار جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، وكما اتضح لنا أن هنالك فواعل جديدة برزت في الآونة الأخيرة يدخل نشاطها ضمن الدبلوماسية الاقتصادية كرجال الأعمال الذين يقومون بحملات ترويجية لمنتجاتهم في الخارج عن طريق فتح مكاتب خاصة، وكذا سعي الوكالات الوطنية سواء تلك المكلفة بالتجارة الخارجية أو المكلفة بالاستثمار إلى فتح مراكز في الخارج لتوسيع نشاطاتها الاقتصادية والتجارية وهو الواقع الذي يجب على الدبلوماسية الجزائرية أن تتكيف معه.

الملاحق

الملحق رقم 01: الأيام الاعلامية التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية للترويج للمناخ الإستثمار في الجزائر لسنة 2014

II- Les Journées d'Information, Forums, Sommets et Conseils d'Affaires

2.1 Journées d'Information (03)

Date de la tenue	Objet	Organisateur	Lieu	Observation
Le 11 juin	Les opportunités d'Affaires dans les le secteur de la construction en Algérie	Le Bureau de Consulting « Evalue aserores » en collaboration avec la Chambre, d'Industrie et de Navigation espagnole	Valence (Espagne)	
27 octobre	Journée d'étude algéro-allemande sur l'innovation industrielle technologique	Ministère algérien de l'Industrie et des Mines et le Ministère allemand de l'Economie et de l'Energie	Alger (Résidence El Mithak)	Une journée d'étude programmée lors de la Commission Economique mixte algéro-allemande
Du 13 au 14 novembre	Rencontre économique « Unirete »	La Confédération des Organisations Patronales de la région Lazio (UNIDUSTRIA)	Rome (Italie)	

2.2 Séminaires et Colloques (02)

Date de la tenue	Objet	Organisateur	Lieu	Observation
15 octobre	Séminaire d'information sur la thématique des marchés publics dans les pays du Maghreb	Mission économique UBIFRANCE	Paris (France)	
01 décembre	Colloque sur le secteur de l'ingénierie touristique et hôtelière	Mission économique UBIFRANCE	Alger	Participation de Mme la Ministre du Tourisme et de l'Artisanat

2.3 Forums (12)

Date de la tenue	Objet	Organisateur	Lieu	Observation
21 janvier	Forum d'Affaires algéro-croate	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	
Du 30 au 31 Janvier	Forum économique algéro-valencien : Présentation des opportunités d'Affaires	Autorités valenciennes	Valence (Espagne)	

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، مديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، مديرية دعم وترقية المبادلات الاقتصادية

الملحق رقم 02: يوضح منتديات ومجالس الأعمال التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية في داخل وخارج الوطن لسنة 2014

2.2 Séminaires et Colloques (02)

Date de la tenue	Objet	Organisateur	Lieu	Observation
15 octobre	Séminaire d'information sur la thématique des marchés publics dans les pays du Maghreb	Mission économique UBIFRANCE	Paris (France)	
01 décembre	Colloque sur le secteur de l'ingénierie touristique et hôtelière	Mission économique UBIFRANCE	Alger	Participation de Mme la Ministre du Tourisme et de l'Artisanat

2.3 Forums (12)

Date de la tenue	Objet	Organisateur	Lieu	Observation
21 janvier	Forum d'Affaires algéro-croate	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	
Du 30 au 31 Janvier	Forum économique algéro-valencien : Présentation des opportunités d'Affaires	Autorités valenciennes	Valence (Espagne)	
	en Algérie			
10 mars	Forum d'Affaires algéro-portugais	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI) en collaboration avec la Chambre de Commerce Arabo- portugaise	Alger (Algérie)	
19 mars	Forum économique algéro-portugais	Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement collaboration avec la Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	
27 mai	Forum d'Affaires algéro-espagnol	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	
01 juin	Forum d'Affaires algéro-belge	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	En marge de la 47ème édition de la FIA
Du 24 au 25 juillet	IIème Forum International sur les Politiques Publiques de l'Emploi	Autorités espagnoles	Madrid (Espagne)	Le Ministre du Travail et de la Sécurité Sociale a prit part à ce Forum
Du 15 au 16 septembre	Journée économique sur l'Algérie	Ambassade d'Algérie à Berlin en collaboration	Hambourg (Allemagne)	

		avec l'Association arabo-euro-méditerranéenne pour la coopération économique (EMA)		
22 septembre	Forum d'Affaires algéro-tunisien	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI)	Alger (Algérie)	
28 septembre	Rencontre d'affaires algéro-canadienne	La confédération des Industriel et des Producteurs Algériens (CIPA) et Blackstone Corporation Canada	Alger (Algérie)	En marge de la visite d'une délégation canadienne de d'une dizaine d'entreprises
15 octobre	Forum économique algéro-néerlandais	Partie néerlandaise	Leiden (Pays-Bas)	Un forum tenu en marge du la 2éme édition de la conférence « Africa Works »
05 novembre	Forum d'Affaires algéro-hellénique	Cambre Algérienne de Commerce et d'Industrie (CACI) en collaboration avec l'Ambassade de la République Hellénique à Alger.	Alger (Algérie)	Signature d'un accord entre la CACI et la Fédération des Industries Grecques (SEV) portant sur la création du Conseil d'Affaires Algéro-Helléniques
10 novembre décembre	Forum d'Affaires algéro-britannique sur le Commerce et l'Investissement	Ministère de l'Industrie et des Mines	Londres (Royaume-Uni)	

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، مديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، مديرية دعم وترقية المبادلات الاقتصادية

الملحق رقم 03: يوضح تشجيع الوفود الاقتصادية بين الجزائر وشركائها من الدول لسنة 2014.

I- Echanges de Visites de délégations économiques

1.1. Visites en Algérie

1.1.1 Visites en Algérie de délégations françaises (23):

Date de la Visite	Composition de la délégation	Partie organisatrice	Pays	Observation
du 24 au 28 février	Visite de MM. Jean Phlippe ROY, président, Gérard BELEY, pédiatre, et Jean-Loup BURTIN, consultant dans le secteur de l'éducation et des logiciels éducatifs, de la société française COM-MEDIC	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
04 au 06 mars	Visite de Mme Véronique DUPASSAGE, responsable Maghreb de la société française ADEPTA, qui gère la participation française au salon DJAZAGRO	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 24 au 27 mars 2014	Visite de Mme. Nathalie ROYOT, présidente de la société française NR Conseil, un cabinet de conseil spécialisé dans la négociation et la gestion des contrats internationaux du secteur de l'Energie.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 01 au 02 avril 2014	Visite d'une délégation d'entreprises françaises spécialisées dans les équipements aéroportuaires	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 28 au 30 avril	Visite de M. Langlois, président de l'Association nationale interprofessionnelle du bétail et des viandes bovines	Ambassade de France	France	
2014	(Interbev)			
du 14 au 18 mai	Visite de M. Hugues HERMAN, directeur général de la société française TPLG (Tout Pour Le Grain), spécialisée dans el domaine des céréales	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 28 au 30 mai 2014	Mission de prospection de MM. Claude AMOROS, Vincent CLOUZEAU et Benoît RIGAL, respectivement Directeur Général, Chef de projet Maghreb et Afrique et Conseillé commercial, de la société IFMH (Institut Français de Maintenance Hospitalière).	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
Mois de juin 2014	Visite d'une délégation d'entreprises spécialisées dans le domaine de la sécurité routière	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
le 10 juin 2014	MM. George REGIER, Directeur Ubifrance et Ahmed LARRAS, dans le cadre d'une rencontre sur le thème de l'hôtellerie.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 09 au 16 juillet	MM. Umberto DOTTA et Jack VENUAT, respectivement Directeur délégué de la division « production et ingénierie thermique » et Directeur d'ingénierie thermique, de la société Electricité de France (EDF).	Ambassade de France	France	
du 07 au 11 septembre	MM. Jean louis FAGES et Stéphane MARTINGE, respectivement Directeur Général et Directeur produit, de la société A2IA (Analyse d'Image et Intelligence Artificielle).	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
Du 15 au 17 septembre	Mission d'une délégation d'EURONEXT, Bourse de Paris.	Partie française	France	
du 14 au	Mission de prospection en Algérie, MM Pierre BECK et	La Mission	France	

18 septembre	Joham COUDREUSE, respectivement directeur commercial Afrique et responsable marketing Afrique et moyen orient, de la société MORPHO, filiale du groupe SAFRAN.	Economique UBIFRANCE		
le 17 septembre	M. Cristophe KUGLER, membre du comité de direction et leader du comité de management de la région Euromed du groupe Renault.	Ambassade de France	France	
du 29 septembre au 03 octobre	M. Vincent DI BETTA, Directeur des activités de conseil à l'international de la Banque Publique d'Investissement (BPI France).	Ambassade de France	France	
du 13 au 16 octobre	M. Gregory AILLET, directeur commercial de la société française YARA.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 15 au 16 octobre	Mme Marie-Cécile TARDIEU-SMITH, Sous-directrice des relations économiques bilatérales à la Direction Générale du trésor du Ministère de l'Economie français.	Ambassade de France	France	
du 20 au 21 octobre	Visite d'une délégation des chefs d'entreprises françaises, des secteurs de froid, conditionnement, entreposage, transformation, lignes complète, pesage, transport des liquides, matières premières, dans les domaines de lait, viandes, céréales et boissons.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 26 au 28 octobre 2014	Visite d'une délégation d'entreprises représentant le pôle de compétitivité français dans le domaine des énergies renouvelables.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 17 au 19 novembre	M. Julien GARCIN, Directeur technico-commercial de la société française, FONDIS ELECTRONICS, spécialisée dans la fabrication et la distribution de solutions en	La Mission Economique UBIFRANCE	France	

	instrumentation scientifique pour la détection de drogues, d'explosifs et de produits chimiques.			
du 02 au 03 décembre	Visite d'une délégation d'entreprises française spécialisées dans le domaine des transports urbains.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 8 au 11 décembre 2014	Mission de prospection en Algérie, MM Pierre BECK et Joham COUDREUSE, respectivement directeur commercial Afrique et responsable marketing Afrique et moyen orient, de la société MORPHO, filiale du groupe SAFRAN.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	
du 15 au 16 décembre 2014	Visite de M. Benoit COUGNAUD, PDG de la société Azerrisk, et M. Jean-Luc FORT, PDG de la société ORSYSTEM.	La Mission Economique UBIFRANCE	France	

1.1.2 Visites en Algérie de délégations allemandes (02):

du 20 au 21 mai	M. Jean Larc LEWIS Directeur à l'international chargé de l'Afrique et du Moyen Orient, de l'entreprise allemande des chemins de fer « DEUSCHE BAHN »	L'entreprise allemande DEUSCHE BAHN »	Allemagne	
Du 27 au 31 octobre	Visite d'ne délégation d'hommes d'affaires allemands	Association d'Amitié Germano-arabe (DAFG)	Allemagne	

1.1.3 Visites en Algérie de délégations italiennes (01):

la dernière décade du mois de novembre	Une délégation de chefs d'entreprises de la région de Ligurie (Italie).	Partie italienne	Italie	La Visite n'a pas eu lieu.

1.1.4 Visites en Algérie de délégations espagnoles (01):

du 26 au 28 mai	Délégation d'hommes d'affaires espagnole (chefs d'entreprises) relevant des domaines : traitement des eaux, équipements industriels, électriques, gaz, produits chimiques, géo-synthétiques, transport maritime et ferroviaire, conseil et services, banques et assurances, douanes.	Ambassade d'Espagne	Espagne	En marge de cette visite, un forum d'affaires algéro-espagnol s'est tenu le 27 mai 2014, au siège de la CACI.

1.1.5 Visites en Algérie de délégations turques (01):

du 26 au 28 mai	Délégation d'hommes d'affaires espagnole (chefs d'entreprises) relevant des domaines : traitement des eaux, équipements industriels, électriques, gaz, produits chimiques, géo-synthétiques, transport maritime et ferroviaire, conseil et services, banques et assurances, douanes.	Ambassade d'Espagne	Espagne	En marge de cette visite, un forum d'affaires algéro-espagnol s'est tenu le 27 mai 2014, au siège de la CACI.

1.1.6 Visites en Algérie de délégations tchèques (01):

mois de juin	Délégation d'hommes d'affaires tchèques.	La partie tchèque et notre Ambassade à Prague.	Républiqu e Tchèque	

1.1.7 Visites en Algérie de délégations grecques (01):

Du 04 au 06 novembre	Visite du Vice-Ministre des Affaires chargé des Affaires Européennes et des Relation Economiques Internationales de la République Hellénique, M. Dimitrios KOURKOULAS, accompagné d'une délégation d'hommes d'affaires	Partie grec	Grèce	Une visite en marge du Forum algéro-hellénique

1.1.8 Visites en Algérie de délégations suédoises (01):

du 23 au 25 juin	M. Jonas HASTROM, représentant secrétaire d'Etat au Commerce, à la tête d'une délégation d'hommes d'affaires suédoise.		Suède	Participation au séminaire sur les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication.

1.1.9 Visites en Algérie de délégations américaines (01):

du 21 mai au 04 juin	Melle Vishvini SAKHATIVEL, chercheur au niveau de l'Institut Washington (un Think Tank dédié à au Moyen orient et Afrique du Nord).	Le Think Tank « Institut Washington"	USA	

1.1.10 Visites en Algérie de délégations canadiennes (02):

du 21 au 26 juin	M. Raymond CHRETIEN, Associé et Conseillé au cabinet d'avocats canadien « FASKEN MARTINEAU »	Le cabinet d'avocats canadien « FASKEN MARTINEAU »	Canada	
Du 28 septembre au 1er octobre	visite d'une délégation canadienne représentant une dizaine d'entreprises	La confédération des Industriel et des Producteurs Algériens (CIPA) et Blackstone Corporation Canada	Canada	Rencontre d'affaires algéro-canadienne organisée en marge de cette visite

1.1.11 Visites en Algérie de délégations mexicaines (01):

du 22 au 24 novembre	Une délégation des chefs d'entreprises mexicaine, organisée par l'office en Charge de la Promotion des investissements au Mexique (ProMéxico).	ProMéxico	Mexique	

1.1.12 Visites en Algérie de délégations indonésiennes (02):

du 20 au 23 mai	Une délégation de l'Agence indonésienne de coordination des investissements (BKPM)	Partie indonésienne	Indonésie	Un forum d'Affaires algéro-indonésien est organisé en marge de cette visite.
du 20 au 21 juin	M. Dahlan ISKAN, Ministre des Entreprises Publiques de la République d'Indonésie.	Partie indonésienne	Indonésie	

1.2. Visites de délégations algériennes à l'étranger

Du 30 au 31 janvier	Visite d'une délégation du Ministère de l'Energie et des Mines à Valence pour participer au Forum Economique Algéro-Espagnol	Ministère de l'Energie et des Mines	Espagne	
du 01 au 02 avril	Visite en France d'une délégation algérienne du Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement, dans la perspective de la mise en place d'un laboratoire national des références métrologiques.	Ministère du Développement Industriel et de la Promotion de l'Investissement	France	

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، مديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، مديرية دعم وترقية المبادلات الاقتصادية

الملحق رقم 04: يوضح الجان المشتركة و الشركات الأجنبية الراغبة للاستثمار في الجزائر لسنة 2014.

III- Manifestations d'intérêt de la part de société étrangère pour l'Investissement en Algérie

3.1 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés italiennes

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
23 avril	Ferriera valsabbia SPA et Pipex Italia SPA	Partenariat dans le domaine de la sidérurgie	
27 mai	Novelli Impianti FRIMAC srl	Projet de partenariat dans l'industrie frigorifique	
20 octobre	Lungarini SPA et Europea 92 SPA	Création de sociétés mixtes dans le domaine des infrastructures et de la construction	
20 octobre	DEDA Groupe et Olympique ERI	Offre de services dans les domaines bancaires et financiers	
10 décembre	DAB SPA	Offre de partenariat dans les domaines de sécurité et de télésurveillance	

3.2 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés espagnoles

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
02 juillet	OMFE, filiale du groupe COFARES	Investissement dans le domaine pharmaceutique	
12 septembre	ALVAGAR Grupo	Implantation d'une usine de détergents et de produits chimiques en Algérie	
24 septembre	Ballestas Carlos Ruiz	Implantation d'une usine de fabrication d'engins mécaniques	

3.3 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés turques

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
04 juin	Osmanogullari Deri	Création d'une société mixte dans le domaine des Cuirs	
25 décembre	Folkser Teksil San Ve Tic AS	Création d'une société mixte dans le domaine des Tissus et Cuirs	
25 décembre	Kumtel AS	Création d'une société mixte dans le domaine de l'Electroménager	

3.4 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés allemandes

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
13 juin	Mohammed Belkacem	Projet de fabrication de chaises roulantes	

3.5 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés danoises

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
06 février	Markis Industrial Developmnet Center	Etablissement d'un centre d'appui technologique pour l'aquaculture	

3.6 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés sud-africaines

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
16 mai	Bigen Africa et Raubex	Offre de partenariat dans le domaine des travaux publics	

Belges

3.7 Manifestations d'intérêt de la part de sociétés émiratie

Date	Société intéressée	Domaine d'activité	Observation
Mois d'août	Enfinity Moyen-Orient, filiale de la société belge «Enfinity»	Investissement dans le domaine des énergies renouvelables	

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، مديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، مديرية دعم وترقية المبادلات الاقتصادية

الملحق رقم 05: اجتماع على مستوى وزارة الشؤون الخارجية مع مختلف الوزارات الجزائرية إثر إصدار المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقريرا صنف الجزائر في المرتبة 133 ضمن 143 دولة في ما يخص مؤشر العالمي للإبداع.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des Affaires Etrangères

Direction Générale des Relations Economiques et de la Coopération Internationales
Direction des Affaires Economiques et Financières Internationales

N° /MAE/DGRECI/DAEFI/SDIFIOTRVE

وزارة الشؤون الخارجية
المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين
مديرية الشؤون الاقتصادية و المالية الدولية

Alger, le

Monsieur le Secrétaire Général

Objet : Compte rendu de réunion.

J'ai l'honneur de vous faire parvenir ci-joint, un compte rendu, élaboré par M.Hichem BOUGHEDIRI, Attaché des AE à la DGRECI, relatif à la réunion de coordination interministérielle qui s'est tenue au siège du MAE, le 15 janvier 2015.

Cette réunion intervient après la publication conjointe par l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle (OMPI), l'Université Cornell de New York et l'INSEAD (institut européen d'administration des affaires) du **Rapport 2014 de l'indice mondial de l'innovation** sous le thème "le facteur humain dans l'innovation" et le classement incongru de l'Algérie au 133ème rang sur les 143 pays objet du rapport.

Elle avait pour objet l'examen du Rapport, de sensibiliser les différents départements ministériels sur le classement réservé à l'Algérie et des démarches qui s'imposent afin de l'améliorer à l'avenir.

A l'issue de cette réunion il a été convenu des actions suivantes :

- A court terme : la constitution d'un Groupe de travail constitué par un noyau principal composé de points focaux du Ministère de l'Industrie et des Mines, du Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Scientifique, du Ministère des Affaires étrangères et du Ministère de la Poste et des TIC. Il pourrait être élargi à d'autres départements ministériels et/ou institutions nationales (OMS, CNES, INAPI, ANVREDET...). Celui-ci sera chargé :

  - D'examiner en profondeur le rapport 2014 de l'indice mondial de l'innovation et des indicateurs utilisés pour le calcul de l'Indice ;
  - D'identifier les indicateurs erronées sur l'Algérie et les sources de référence nationales qui pourront servir à alimenter en données et informations viables les prochaines éditions ;
  - De collecter, examiner et préparer les données et les informations pertinentes liées à l'innovation.

- A moyen terme : l'élaboration par ce groupe d'un document de fond (canevas, rapports, tableaux statistiques...), consolidé par l'ensemble des participants, en vue de sa notification au Secrétariat de l'OMPI **et/ou** à l'Université Cornell et l'INSEAD par l'entremise de nos représentations diplomatiques.

Il a été, en outre, proposé la formalisation de ce Groupe au niveau du Ministère de l'Industrie et des Mines à l'instar du Comité de pilotage Doing-Business de la Banque mondiale.

Copie : MPA Genève.

Compte rendu de la réunion de coordination de la DGRECI

Une réunion de coordination interministérielle s'est tenue au siège du Ministère des Affaires Etrangères, le 15 janvier 2015, sous la présidence de M. Nacim Gaouaoui, Sous directeur des Institutions Financières Internationales et Organisation Transrégionales à Vocation Economique à la DGRECI.

Cette réunion intervient après la publication conjointe par l'Organisation Mondiale de la Propriété Intellectuelle (OMPI), l'Université Cornell et l'INSEAD du **Rapport 2014 de l'indice mondial de l'innovation** sous le thème "le facteur humain dans l'innovation" et le classement incongru de l'Algérie au 133ème rang sur les 143 pays objet du rapport.

L'objectif de cette réunion est d'examiner ledit Rapport, de sensibiliser les différents départements ministériels sur le classement réservé à l'Algérie et de convenir des démarches qui s'imposent afin de l'améliorer aux prochaines éditions dudit rapport.

Ont participé à cette réunion :

- M.Sellami Mokhtar, Directeur Général de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique auprès du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique ;
- M. Guend Abdelaziz, Directeur Général de la Compétitivité Industrielle (DGCI) au Ministère de l'Industrie et des Mines ;
- M. Hannache Mohammed, Directeur de l'Industrie auprès de la DGCI ;
- Mme. Malika Mallek, Directrice d'Etudes près le Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication ;
- M. Bouattabz hichem, Directeur de la Promotion de l'Innovation au sein de l'Institut National Algérien de la Propriété Industrielle (INAPI) ;
- Rhouati Amira, Assistante système de management de la qualité à l'INAPI ;
- M. Hichem Boughediri, Attaché des Affaires Etrangères près la DGRECI.

D'emblée, M.Gaouaoui a déploré le classement réservé à l'Algérie par la 7ème édition du Rapport Mondial sur l'Innovation. Classement qui ne reflète nullement les réformes engagés par notre pays et les progrès réalisés en matière d'innovation, des technologies de l'information et de la communication, et du niveau de la recherche et du développement en Algérie, a-t-il précisé.

Il a ensuite fait une présentation exhaustive du Rapport de l'indice mondial de l'Innovation, de ses objectifs et des indicateurs utilisés pour le calcul de cet Indice et en particulier ceux qui passent sous silence les progrès de l'Algérie en matière d'innovation notamment le cadre institutionnel, le capital humain, la recherche et développement, les infrastructures TIC, les dépenses publiques dans l'éducation, l'accès aux crédits bancaires en particulier pour le secteur privé.

Un débat a eu lieu, au cours duquel les participants se sont unanimement :

- félicités de l'initiative du Ministère des Affaires étrangères de tenir ces consultations en vue d'améliorer notre classement ;
- déclarés indignés du classement réservé par ce Rapport à l'Algérie ;
- inscrits en faux quant aux données et informations erronées sur l'Algérie utilisées comme base de calcul dudit indice.

Le représentant du MESRS a indiqué qu'un Rapport national portant indicateurs sur la Recherche et le développement et l'Innovation vient d'être finalisé par son département ministériel. Celui-ci sera publié à partir de juin 2015 et sera suivi d'un projet de loi sur la recherche scientifique en cours de finalisation et qui est axée en particulier sur la promotion et le renforcement des sciences et technologie ainsi que sur l'innovation.

Il a, par ailleurs, précisé que sur les 84 indicateurs utilisés par le Rapport 2014 du GII, de nombreuses données sur notre pays n'ont pas été prises en charge, notamment les dépenses courantes de l'éducation, les recherches et développements réalisés par les entreprises, les dépenses en logiciels, la capacité d'édition et d'impression des recherches scientifiques .....etc.

Pour sa part, la Représentante du Ministère de la Poste et des TIC a indiqué qu'elle disposait, d'ores et déjà, de toutes les données relevant de son secteur dans le domaine des TIC et de l'innovation et s'est engagée à les soumettre dans les meilleurs délais au MAE.

M.Gaouaoui a souligné que l'examen préliminaire de ce rapport confirme l'absence totale de communication entre les rédacteurs de celui-ci et les autorités nationales, institutions ou organismes algériens détenteurs des informations et données statistiques pertinentes, seuls gages d'une évaluation fidèle du développement de l'innovation et des moyens humains et financiers engagés par notre pays dans le domaine de l'innovation.

Ce constat, qui a été réaffirmé par les résultats de la démarche préliminaire informelle entreprise par notre Mission permanente à Genève auprès du Secrétariat de l'OMPI, nous impose d'entreprendre un certain nombre d'actions qui nous permettraient d'améliorer le classement de notre pays. A cet effet, M. Gaouaoui a suggéré les points suivants :

- A court terme : la constitution d'un Groupe de travail constitué par un noyau principal composé de points focaux du Ministère de l'Industrie et des Mines, du Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Scientifique, du Ministère des Affaires étrangères et du Ministère de la Poste et des TIC. Il pourrait être élargi à d'autres départements ministériels et/ou institutions nationales concernés (ONS, CNES, INAPI, ANVREDET...). Celui-ci sera chargé :

  - D'examiner en profondeur le rapport 2014 de l'indice mondial de l'innovation et des indicateurs utilisés pour le calcul de l'Indice ;
  - D'identifier les indicateurs erronées sur l'Algérie et les sources de référence nationales qui pourront servir à alimenter en données et informations viables les prochaines éditions ;
  - De collecter, examiner et préparer les données et les informations pertinentes liées à l'innovation.

- A moyen terme : l'élaboration par ce groupe d'un document de fond (canevas, rapport, tableaux statistiques...), consolidé par l'ensemble des participants, en vue de sa notification au Secrétariat de l'OMPI **et/ou** à l'Université Cornell et l'INSEAD par l'entremise de nos représentations diplomatiques.

Tout en acquiescant aux propositions de la DGRECI/MAE, le représentant du Ministère de l'Industrie et des Mines s'est proposé de coordonner les consultations techniques du Groupe relatives au calcul des indicateurs et des statistiques. Il a, en outre, proposé la formalisation de ce Groupe au niveau du Ministère de l'Industrie et des Mines à l'exemple du Comité de pilotage Doing Business de la Banque mondiale.

Sans se prononcer définitivement sur ce dernier point, les participants ont convenu, sur proposition du Ministère de l'Industrie et des Mines, de tenir une seconde rencontre audit Ministère au début du mois de février, afin d'exécuter les actions retenues suscités par la réunion.

Elaboré par M.Hichem BOUGHEDIRI,
Attaché des Affaires Etrangères/DGRECI

المصدر: وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، المديرية الشؤون التجارية المتعددة الأطراف.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 79 الصادر في 01 ديسمبر 2002، المرسوم الرئاسي رقم 02 -404 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 29 الصادر في 04 جوان 2008، المرسوم الرئاسي رقم 08-162 المؤرخ في 02 جوان 2008، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية.

الكتب

1. أبو عباه سعيد محمد، **الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها**، ط1، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009.
2. حسب الله محمد أميرة، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)**، الدار الجامعية، مصر، 2004-2005.
3. خلف محمود، **الدبلوماسية: النظرية والممارسة**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. ساقور عبد الله، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
5. السيد السعيد محمد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986.
6. عمر عبد الهادي سليمان، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة: في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، ط 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. قادري عبد العزيز، الاستثمارات **الدولية: التحكيم التجاري الدولي لضمان الاستثمارات**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
8. الهاشمي مجد، **العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد**، الطبعة 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

المجلات والدوريات

1. باط عبد الحميد، الشراكة الأورو–متوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004.
2. بخوش مصطفي، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مجلة المفكر، العدد 03، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، فيفري 2008.
3. بدر الخطيب حازم، **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة** : حالة دراسية في الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006.
4. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004.
5. بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان 2006.
6. بن حمودة محبوب وبن قانة اسماعيل ، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، العدد 05، مجلة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.
7. تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منظمة التجارة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**، مجلة الباحث، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.
8. حمدي فلة وحمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
9. خضر حسان، **الاستثمار الأجنبي المباشر: قضايا وتعاريف**، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المركز العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
10. دادي عدون ناصر، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد، 03، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2004.

11. رايس حدة و كرامة مروة ، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية –دراسة تحليلية–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012.
12. زغيب شهرزاد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– واقع وأفاق–** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.
13. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2006.
14. علاوي محمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2009–2010.
15. قويدر عياش وعبد الله إبراهيم، **أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2004.
16. قويدري محمد، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2002.
17. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2005.
18. مدلسي مراد، **الدبلوماسية والتنوع الاقتصادي**، مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد 04، الجزائر، 06–2011.
19. مسعداوي يوسف، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لحالات بعض الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2008.
20. مفتاح صالح وبن يسمينة دلال، **واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43–44، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
21. منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 2، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ماي 2005.
22. منور أسرير وندير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 02، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **تقرير سنوي حول الأوضاع الاقتصادية العالمية والعربي**ة، 2013.
2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، **دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية**، الجزائر،2011.

المذكرات والرسائل الجامعية

أطروحة الدكتورة:

يحيى سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

مذكرات ماجستير:

1. إيمان بوقروة ، **كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية: دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2009- 2010.
2. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010.
3. طاشت طاهر، **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012- 2013.
4. عبد الحميد مشري: **الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2009- 2010.
5. قويدري كريمة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر والنمو الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر،2010-2011.
6. كمال سمية، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
7. محمد سارة، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة حالة أوراسكوم-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية و السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

الملتقيات

1. نوري منير ولجلط ابراهيم، **المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات،** الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010.
2. بن حبيبب عبد الرزاق، **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية،** الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و 22 ماي 2002.

المقابلات

1. مقابلة مع سفير جزائري سابق لدى مملكة بلجيكا ببروكسل، يوم 10-05-2015، على الساعة 11:00.
2. مقابلة مع المدير الفرعي للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 27 فيفري 2015، على الساعة 11:00.
3. مقابلة مع رئيس مكتب للمديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 20 فيفري 2015، على الساعة 11:00.
4. مقابلة مع رئيس مكتب للمديرية الفرعية لمتابعة البرامج ودعم المؤسسات، المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدوليين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، يوم 20 فيفري 2015، على الساعة 13:00.

المواقع الالكترونية

1. وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، **الوزير الأول يلتقي بمسؤولي ثلاثة مجمعات صناعية أمريكية،** على الموقع: http://www.mae.gov.dz/news_article/2411.aspx .
2. وزارة الشؤون الخارجية، **سلال يؤكد بأن الجزائر تعمل حاليا من أجل المرور إلى مرحلة ما بعد البترول،** من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/2698.aspx

3. وزارة الشؤون الخارجية: **مداخلة السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية أمام الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية**، من الموقع االإلكتروني:
http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=2970.

4. وزارة الشؤون الخارجية، **التوقيع على عدة بروتوكولات اتفاق وعقدين و مذكرة تفاهم بين الجزائر و الصين**، من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/3040.aspx .

5. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، **نظام التحفيز**، من الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos .

6. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، **مهام الوكالة**، من الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-, de-l-andi 2015.

7. القدس العربي، **معوقات عدة تقف أما الشركات الأمريكية الراغبة بالاستثمار في الجزائر**، من الموقع الإلكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=171282 .

8. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، **الشباك الوحيد**، من الموقع الإلكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/role .

9. قصي طارق ، **دبلوماسية الدولار**، من الموقع الالكتروني:
http://www.maqalaty.com/60531.html، 13:00.

10. لوئ يحيا الإراني ، **الدبلوماسية الاقتصادية**، من الموقع الالكتروني:
www.alestethmar.net/news-23649.html .

11. مروادي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر، من الموقع الالكتروني:
elbassair.net/.../الملتقى%20الدولي%20السياسات..%20 .

12. بكر الطيار صالح ، **الدبلوماسية الاقتصادية**، من الموقع الالكتروني: www.qary.net/news-754575.

المراجع باللغة الأجنبية

أ- المراجع باللغة الفرنسية

الكتب:

1. Abedelkader BOUSSELHAM, **Regards sur la Diplomatie Algérienne**, Casbah Edition, 2005.
2. CARRON DE LA CARRIERE Guy**, la diplomatie économique, le diplomate et le marché**, édition Economica, Paris, 1998.
3. MOUKRANI Nassim, **les nouvelles diplomaties : Genèse, qualification et accompagnement**, édition Casbah, Alger, 2009.

المجلات والدوريات:

1. Alexandre KATEB : la **diplomatie économique des nouvelles puissance**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul,Hiver 2010- 2011.
2. Amina MERNACHE, **la diplomatie algérienne : la nostalgie d'une gloire perdue**, Revue Dynamiques Internationales, n° 7, octobre 2012.
3. Claude REVEL, **Diplomatie économique multilatérale et influence**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul, Hiver 2010- 2011.
4. Eric Denécé, **Diplomatie Economique et Compétition des Etats**, Revue Géoéconomie, n°56, Editions Choiseul, Hiver 2010- 2011.
5. Michel SAPIN, **la sécurité collective par la diplomatie économique**, Revue Géoéconomie, n° 56, Edition Choiseul, Hiver 2010- 2011.
6. Omar GUERID, **l'investissement direct étranger en Algérie : Impacts, opportunités et entraves**, Revue Recherches Economiques et Managériales, n°3, faculté des sciences économiques et commerciales et des sciences de gestion de l'université de Biskra, Algérie, juin 2008.

التقارير:

1. Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieure, **recueil de procédures du commerce extérieure algérien**, Algérie, 2001.
2. KPMG Algérie SPA, **Guide Investir en Algérie**, Algérie, 2014.
3. Ministère des Affaire Etrangères, Direction Générale des Relations Economiques et de la Coopération internationales, **note sur l'état des conseils, forums et rencontres d'affaires au titre de l'année 2014**.

4. Trésor, Direction Générale, **les investissements directs étrangers en Algérie en 2012, Novembre 2013**, Algérie.

الملتقيات:

BENHABIB Abderrezzak et ZENASSI Soumia, **Déterminats et Effets des Investissements Directs Etrangers sur la Croissance Economique en Algérie**, Colloque International sur l'évaluation des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissements et la croissance économique, Université Sétif 1, Algérie, les 11 et 12 mars 2013.

المواقع الإلكترونية:

Conseil National du Commerce Extérieure **: Rapport de la commission diplomatie économique, 13 juin 2000,** Sur le site électronique**:** **www.cnce.org.ma/sites/default/files/Diplomatie.pdf.**

ب- المراجع باللغة الانجليزية

الكتب:

1. Bruce Biddle and Edwin Thomas : **role theory :concepts and research**, willy and soons, New York, 1966, p 09.
2. Gilpin Robert, **Global Political Economy: Understanding the International Economic Order**, princeton university press, New Jersey, 2001.
3. Huub Ruël and Lennart Zuidema, **the Effectveness of commercial diplomacy : A survey among Dutch embassies and consulates**, Netherlands institute of international relations, Clingendael, March 2012.
4. RANA Kishan et CHATTEJEE Bipul, **Economic diplomacy : India's experience**, CUTS International, Jaipur, India, 2011.

المذكرات:

Ibrahim Naeem, **Economic and Commercial Diplomacy in Micro-states: A case study of the Maldives and Mauritius**, Master in Contemporary Diplomacy, Faculty of Arts in the University of Malta, July 2008.

المواقع الالكترونية:

Pavol BARANAY, **Modern Economic Diplomacy**, on the website : www.dec.lv/mi/Baranay_Pavol_engl.pdf.